دولة فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

قطاع غزة خلف الركب

أثر العدوان الإسرائيلي على أهداف التنمية المستدامة، 2026

أيار/مايو، 2026

تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006

© ذو الحجة، 1447هـ – أيار، 2026.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026. *قطاع غزة خلف الركب – أثر العدوان الإسرائيلي على أهداف التنمية المستدامة، 2026.* رام الله – فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب.: 1647، رام الله P6028179– فلسطين.
هاتف: 2700 298 2 (970/972)
فاكس: 2710 298 2 (970/972)
الرقم المجاني: 1800300300
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

الرقم المرجعي: 2739

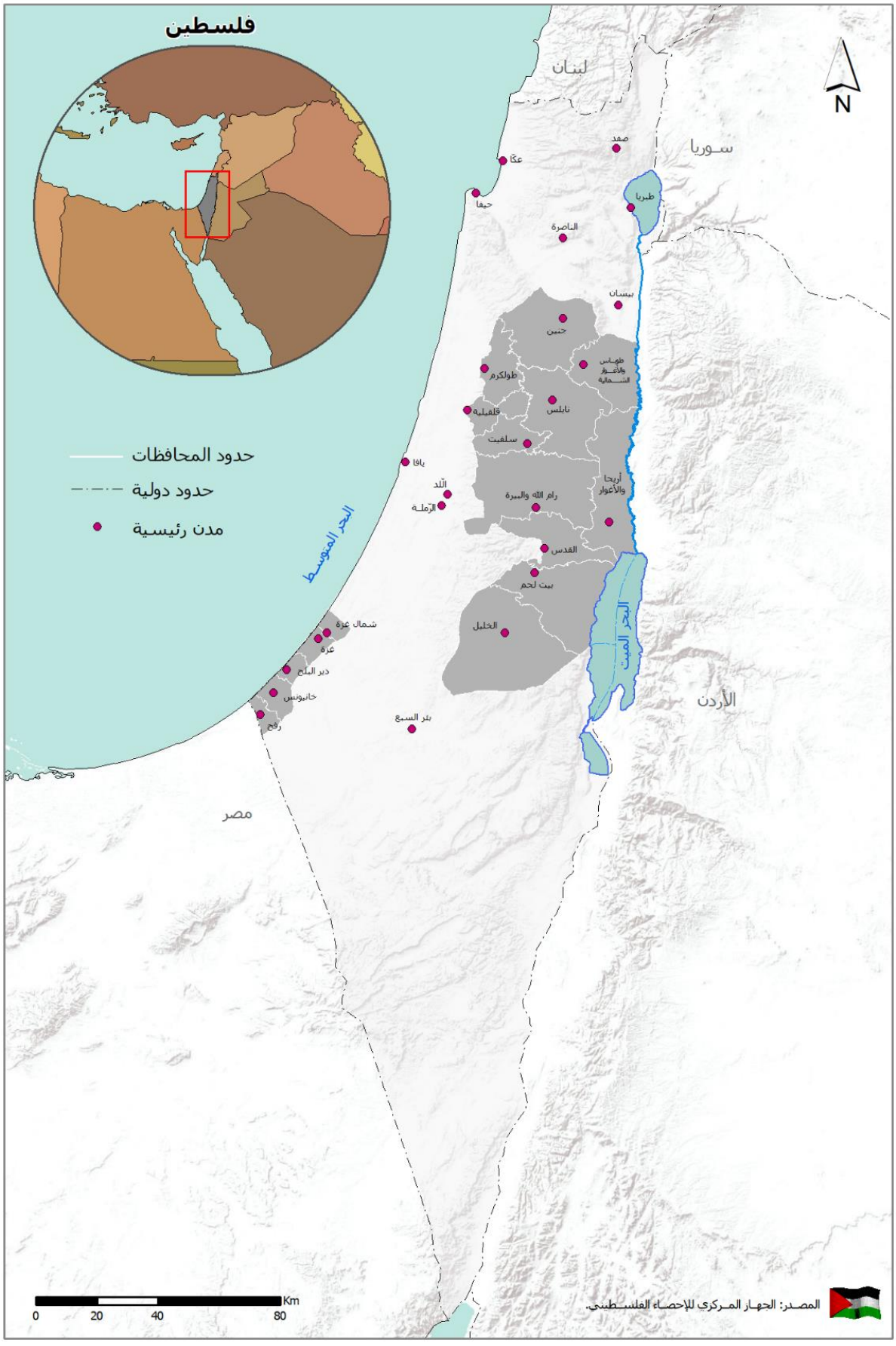
فلسطين
لبنان
سوريا
الأردن
مصر
البحر المتوسط
البحر الميت
N
صفد
عكّا
حيفا
الناصرة
طبريا
بيسان
جنين
طوباس والأغوار الشمالية
طولكرم
نابلس
قلقيلية
سلفيت
يافا
اللد
الرملة
رام الله والبيرة
أريحا والأغوار
القدس
بيت لحم
الخليل
شمال غزة
غزة
دير البلح
خانيونس
رفح
بئر السبع
حدود المحافظات
حدود دولية
مدن رئيسية
Km
0
20
40
80
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكر وتقدير

يتقدم الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاح هذا التقرير لما أبدوه من حرص وتفاني في أداء واجبهم.

فريق العمل

- **مؤلف التقرير**
  نهاية عودة

- **تدقيق معايير النشر**
  حنان جناجره

- **المراجعة الأولية**
  خالد أبو خالد
  فداء توام

- **المراجعة النهائية**
  جواد الصالح

- **الإشراف العام**
  سفيان أبو حرب **القائم بأعمال رئيس الجهاز**

تنويه للمستخدمين

- تم جمع البيانات والمؤشرات الواردة في هذا التقرير خلال الفترة الممتدة من السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى السابع عشر من أيار/مايو 2026، استناداً إلى أحدث المعطيات المتاحة من المصادر الوطنية والدولية ذات العلاقة. ونظراً لاستمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتسارع التطورات الميدانية والإنسانية، واجهت عملية تحديث البيانات بصورة مستمرة تحديات كبيرة، في ظل التغير المتواصل في الأوضاع وظهور معطيات جديدة بشكل متتابع. وعليه، تعتمد البيانات الواردة في كل قطاع على آخر تحديث متاح حتى تاريخ إعداد التقرير، وينبغي التعامل مع الأرقام والمؤشرات باعتبارها تمثل التقديرات الأقرب للواقع خلال فترة جمع البيانات وتحليلها، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال حدوث تغيرات لاحقة على بعض المؤشرات بعد تاريخ إصدار التقرير.

- تم إرفاق ملحق إحصائي بعنوان "**حصاد حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة بالأرقام: الضحايا، الدمار، والانتهاكات (من السبت 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى الأحد تشرين الأول /أكتوبر 2025– اليوم 730)**"، كما يشمل تحديثاً للبيانات والمعطيات التي وردت بعد الفترة الزمنية المشار إليها أعلاه لبعض المؤشرات التي توفرت لها تحديثات بعد الفترة الزمنية المشار إليها، وذلك بهدف توفير صورة أكثر شمولية ومرجعية داعمة لمحتوى التقرير.

- تم الاعتماد في عرض التقديرات المتعلقة بالخسائر الإجمالية، والخسائر الاقتصادية، واحتياجات التعافي وإعادة الإعمار، ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة، إلى تقرير "**التقييم المرحلي السريع للأضرار والاحتياجات 2025**"**(IRDNA)** ، الذي أعد بالتعاون بين **البنك الدولي** و**الاتحاد الأوروبي** و**الأمم المتحدة**، حول تأثير العدوان على قطاع غزة بين تشرين الأول 2023 وتشرين الأول 2024. للإطلاع: Gaza-RDNA-final-med.pdf.

- للإطلاع على أحدث القيم لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يرجى زيارة منصة أهداف التنمية المستدامة على الصفحة الالكترونية للجهاز عبر الرابط التالي: https://www.pcbs.gov.ps/mainSDGsAr.aspx.

- للاطلاع على المزيد حول المفاهيم والمصطلحات ومنهجية وجودة البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، يُرجى الرجوع إلى أحدث تقرير إحصائي حول أهداف التنمية المستدامة الذي تم نشره على الصفحة الإلكترونية للجهاز عبر الرابط التالي: https://www.pcbs.gov.ps/media/eclpbu0g/book2721.pdf.

قائمة المحتويات

الموضوع		الصفحة
	قائمة الجداول	
	تقديم	
الفصل الأول:	**أهداف التنمية المستدامة**	**17**
	1.1 خلفية عامة	17
	2.1 عناصر التنمية المستدامة	17
	3.1 التنمية المستدامة في فلسطين	18
	4.1 الهدف العام للتقرير	18
	5.1 منهجية التقرير	19
الفصل الثاني:	**حياة تحت الحصار– قطاع غزة قبل العدوان الإسرائيلي في 7 تشرين أول/ أكتوبر 2023– لمحة عامة**	**21**
	1.2 الموقع	21
	2.2 السكان	21
	3.2 الإعاقة	21
	4.2 الأيتام	22
	5.2 التعليم العام والعالي	22
	6.2 الثقافة	22
	7.2 القوى العاملة	23
	8.2 الفقر	23
	9.2 الصحة النفسية	23
	10.2 المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية	24
	11.2 المباني والوحدات السكنية	24
	12.2 المياه	24
	13.2 الإقتصاد الفلسطيني	24
	14.2 معاناة قطاع غزة تحت وطأة القيود العسكرية قبل عدوان 7 تشرين أول / أكتوبر 2023	26
الفصل الثالث:	**أثر العدوان الإسرائيلي على أهداف التنمية المستدامة 2030**	**29**
	الهدف 1: القضاء على الفقر بكافة أشكاله في كل مكان	31
	الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	33
	الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	44

الموضوع **الصفحة**

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع 47

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات 56

الهدف 6: كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة 64

الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة 69

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع 73

الهدف 9: إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار 81

الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها 85

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة 89

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة 95

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره 98

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة 101

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي 103

الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات 106

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة 108

الفصل الرابع: **قطاع غزة خلف الركب** **111**

ملحق إحصائي **115**

قائمة المصادر والمراجع **119**

قائمة الجداول

الجدول		الصفحة
جدول 1:	أعداد الشهداء والجرحى خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، سنوات مختارة	**27**
جدول 2:	مؤشرات انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة حسب المراحل (الأزمة، الطوارئ، الكارثية) بين عامي 2023 –2025	**35**
جدول 3:	عدد الأطفال في قطاع غزة الذين تلقوا التطعيم ضد شلل الأطفال، 2024–2025	**47**
جدول 4:	تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع المياه في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023–2025	**65**
جدول 5:	تداعيات العدوان الإسرائيلي على خدمات الصرف الصحي في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023–2025	**66**
جدول 6:	تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع الطاقة في قطاع غزة منذ السابع منذ تشرين الأول 2023–2025	**70**
جدول 7:	تداعيات العدوان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023–2025	**79**
جدول 8:	تداعيات العدوان الإسرائيلي على القطاعات الحيوية في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023–2025	**84**
جدول 9:	تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تفاقم عدم المساواة (الهدف 10) منذ السابع من تشرين الأول 2023–2025	**88**
جدول 10:	تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تحقيق الهدف الحادي عشر منذ السابع من تشرين الأول 2023–2025	**93**
جدول 11:	تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تحقيق الهدف الحادي عشر منذ السابع من تشرين الأول 2023–2025	**96**
جدول 12:	تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تحقيق الهدف الثالث عشر منذ السابع من تشرين الأول 2023–2025	**99**
جدول 13:	تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تحقيق الهدف الرابع عشر منذ السابع من تشرين الأول 2023–2025	**102**
جدول 14:	تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تحقيق الهدف الخامس عشر منذ السابع من تشرين الأول 2023–2025	**105**
جدول 15:	تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تحقيق الهدف السادس عشر منذ السابع من تشرين الأول 2023–2025	**107**

الجدول **الصفحة**

جدول 16: تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تحقيق الهدف السابع عشر منذ السابع من تشرين الأول 2023–2025 **109**

تقديم

في ظل السعي العالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، تبرز تحديات جسيمة تحول دون التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في بعض المناطق بسبب الصراعات والأزمات. تعد دولة فلسطين، وخاصة قطاع غزة، من بين أكثر المناطق تأثراً بهذه التحديات، حيث يتسبب العدوان الإسرائيلي المتكرر في تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يؤدي إلى تعميق الفجوة في تحقيق الأهداف المحددة للتنمية المستدامة.

يأتي هذا التقرير ليرصد بصورة مفصلة أثر العدوان الإسرائيلي على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ17 في قطاع غزة. ويركز على تحليل أثر العدوان على مختلف المؤشرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، مثل الفقر، والجوع، والصحة الجيدة، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق، والبنية التحتية، والطاقة النظيفة، وغيرها من الأهداف التي تعتبر جوهرية لتحقيق مستقبل مستدام للجميع.

من خلال جمع البيانات وتحليل المؤشرات منذ بدء العدوان الإسرائيلي في السابع من تشرين أول/أكتوبر 2023، فإن هذا التقرير يسعى إلى توضيح كيفية تأثر التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف نتيجة للعدوان الأخير. كما يتناول التقرير تداعيات العدوان على الوضع البيئي، بما في ذلك تلوث الهواء والمياه وتدمير البنية التحتية الحيوية، مما يعزز من تحديات التنمية المستدامة في قطاع غزة.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم صورة شاملة عن التحديات التي تواجه قطاع غزة في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإبراز الضرورة الملحة لتوفير دعم دولي ومساعدات إنسانية فعالة للتخفيف من آثار العدوان ودعم إعادة البناء والتنمية المستدامة.

يتكون هذا التقرير من أربعة فصول، يركز كل منها على جانب أساسي من السياق التنموي في قطاع غزة. يستعرض الفصل الأول خلفية شاملة حول أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مكوناتها الرئيسية، والهدف من إعداد التقرير، والمنهجية المتبعة. ويتناول الفصل الثاني الظروف المعيشية لسكان قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، وذلك قبل بدء العدوان في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. وخصص الفصل الثالث لتحليل الأثر العميق الذي خلفه العدوان الإسرائيلي على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، بشكل مفصل وموسع. في حين يناقش الفصل الرابع كيف أدى استمرار العدوان إلى جعل قطاع غزة متأخراً عن الركب، ومحروماً من فرص التقدم نحو التنمية المستدامة مقارنة ببقية المناطق.

وأخيراً، نأمل أن يسهم هذا التقرير في رفع مستوى الوعي الدولي حول الوضع في غزة، ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة في قطاع غزة، وأن يوفر هذا التقرير أداة إضافية لوضع البيانات موضع التنفيذ من أجل عمل الخطط ووضع السياسات وصنع القرار الفلسطيني.

والله ولي التوفيق،،،

أيار، 2026

سفيان أبو حرب

القائم بأعمال رئيس الجهاز

الفصل الأول

أهداف التنمية المستدامة 2030

1.1 خلفية عامة

في عام 2015، اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة باعتبارها إطاراً عالمياً شاملاً يهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة بحلول عام 2030، من خلال القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز الصحة والتعليم والمساواة، وحماية البيئة والموارد الطبيعية، ودعم النمو الاقتصادي والعمل اللائق، وترسيخ السلام والعدالة والشراكات العالمية.

تشكل خطة التنمية المستدامة 2030 رؤية طموحة وتحويلية، حيث تضم 17 هدفاً مترابطة وغير قابلة للتجزئة تهدف إلى توجيه مسار التنمية المستدامة. والأهم من ذلك، أنها أجندة عالمية تشمل جميع الدول، إذ لا تزال حتى أكثر المجتمعات تقدماً بحاجة إلى تحقيق المساواة الكاملة للمرأة، والقضاء على التفاوتات، وحماية البيئة.

تترابط أهداف التنمية المستدامة فيما بينها على الرغم من ان لكل منها غايات محددة، تمثل في مجموعها 169 غاية، فالإنسان في بعده الوجودي هو الهدف مع وعي أكبر لضرورة تناغم هذا الوجود مع البيئة الطبيعية القادرة وحدها على ضمان ديمومته المستقبلية. وتكمن أهمية هذه الأجندة في أنها إضافة للبعد الاقتصادي للتنمية، فقد ركزت على البعدين الاجتماعي والبيئي، من أجل بناء تعاون تنموي معولم قائم على رؤيا مشتركة أساسها التنمية البشرية العالمية والعادلة التي تحترم محدودية المصادر البيئية لكوكب الأرض.

تحمل أهداف التنمية المستدامة شعار "عدم ترك أحد خلف الركب" للتعبير عن مفهوم التضامن والعدالة الاجتماعية، ويعكس هذا الشعار الأهمية الكبيرة لضمان أن التنمية تشمل الجميع دون إهمال أحد. يشير هذا الشعار إلى ضرورة توفير الفرص والموارد بشكل عادل للجميع، مع التركيز على تحقيق المساواة وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

2.1 عناصر التنمية المستدامة

عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها "تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية؛ وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية على أساس المساواة" (الأمم المتحدة، 1998). بمعنى آخر، التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

وعليه، فإن التنمية المستدامة هي عملية تتداخل فيها الجوانب التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تحقيق الرفاهية الإنسانية وتعتمد على تحقيق التوازن بين هذه الثلاثة عناصر الرئيسية:

1. الاستدامة الاقتصادية

يركز هذا العنصر على تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية بشكل مستدام. يشمل ذلك تشجيع الابتكار، وتعزيز الإنتاجية، وخلق فرص عمل لائقة، وتطوير بنية تحتية قوية، ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة بطريقة تحقق الرخاء على المدى الطويل دون استنزاف الموارد أو الإضرار بالبيئة.

2. الاستدامة الاجتماعية

يتعلق هذا العنصر بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة لجميع أفراد المجتمع. يشمل ذلك مكافحة الفقر والجوع، تعزيز التعليم الجيد، ضمان الصحة الجيدة والرفاهية، دعم المساواة بين الجنسين، وضمان الشمولية والعدالة في الوصول إلى الموارد والخدمات، مع احترام حقوق الإنسان.

3. الاستدامة البيئية

يهتم هذا العنصر بحماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية لضمان استدامة الكوكب للأجيال القادمة. يشمل ذلك الحد من التلوث، استخدام الطاقة المتجددة، حماية النظم البيئية، مكافحة تغير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة.

ان تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تفاعلاً وتكاملاً بين هذه العناصر الثلاثة لضمان تحقيق تقدم متوازن وشامل يراعي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.

3.1 التنمية المستدامة في فلسطين

تشكل التنمية المستدامة في فلسطين تحدياً كبيراً بسبب الاحتلال الإسرائيلي المستمر، حيث يفرض الاحتلال قيوداً صارمة على حركة الأفراد والبضائع، مما يعيق الوصول إلى الموارد الأساسية والخدمات الضرورية. يؤدي هذا الوضع إلى تفاقم البطالة والفقر ويعرقل جهود التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تتسبب سياسة مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات في تقليص المساحة المتاحة للزراعة والبنية التحتية، مما يزيد من صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص.

فلسطين، رغم البيئة الصعبة الاستثنائية المتمثلة في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة تحت ظل الاحتلال، ملتزمة بتحقيق حياة أفضل وكريمة لمواطنيها وإلاسهام في رفاهية البشرية، من خلال جميع الشركاء وأصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبما يتماشى مع الأولويات الوطنية للتنمية لدولة فلسطين.

4.1 الهدف العام للتقرير

يهدف هذا التقرير إلى تقييم أثر العدوان الإسرائيلي منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاع غزة، من خلال تحليل التغيرات التي طرأت على ألأهداف السبعة عشر بعد هذا العدوان. ويأتي هذا التقييم في إطار التزام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتوفير بيانات دقيقة وشاملة، حيث يسعى إلى توثيق الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناتجة عن العدوان، مع التركيز على الفئات الأكثر تضرراً، بما في ذلك النساء والفتيات

والفئات المهمشة، إلى جانب تحديد الفجوات والتحديات التي تعيق التقدم نحو تنمية عادلة وشاملة ومستدامة. كما يهدف التقرير إلى تعزيز الوعي الدولي بالأوضاع الإنسانية والتنموية الراهنة في قطاع غزة، والتأكيد على ضرورة تحقيق المساواة والتنمية المستدامة، كجزء من الجهود الدولية للاستجابة للأزمات وتعزيز إعادة الإعمار والتنمية بما يضمن عدم تخلّف أحد عن الركب.

5.1 منهجية التقرير

اعتمد هذا التقرير في إعداده على منهجية شاملة لجمع البيانات من مصادر متعددة بهدف دراسة تأثير العدوان الإسرائيلي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاع غزة. شملت هذه المصادر الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بما في ذلك التقارير والبيانات الصحفية المنشورة على الصفحة الرئيسية للجهاز. كما تم الاستفادة من منصة مؤشرات التنمية المستدامة المتاحة على الموقع الإلكتروني للجهاز، بالإضافة إلى المنصة التفاعلية التي أطلقها الجهاز منذ اليوم الأول للعدوان الإسرائيلي في 7 أكتوبر 2023 تحت عنوان "عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين"، والتي تهدف إلى رصد وتوثيق آثاره وتداعياته على الشعب الفلسطيني بدقة ومنهجية منظمة.

علاوة على ذلك، تم الاعتماد على تقارير المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى تقارير المنظمات الدولية والمحلية، حيث جرى توثيقها وتحليلها لضمان شمولية ودقة المحتوى، وبما يعزز مصداقية النتائج والتوصيات الواردة في هذا التقرير.

الفصل الثاني

حياة تحت الحصار– قطاع غزة قبل العدوان الإسرائيلي في 7 تشرين أول/أكتوبر 2023– لمحة عامة

يستعرض هذا الفصل الحياة اليومية في قطاع غزة قبل العدوان الإسرائيلي الذي بدأ في 7 تشرين أول/أكتوبر 2023، حيث كان قطاع غزة يعيش تحت وطأة حصار طويل الأمد منذ العام 2007، والذي أثر على جميع جوانب الحياة فيها، من الاقتصاد إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاساسية. سكان القطاع كانوا يحاولون التكيف مع الظروف الصعبة، محاولين العيش بكرامة رغم التحديات الهائلة وفي ظل الأمل الدائم في مستقبل أفضل. هذا الفصل يمثل لمحة عن مجموعة من البيانات التي تركز على الأبعاد الإقتصادية، الإجتماعية، والصحية في قطاع غزة قبل أن تتفاقم الأحداث بشكل دراماتيكي منذ 7 تشرين أول/أكتوبر 2023.

1.2 الموقع

يقع قطاع غزة جنوب غربي فلسطين على شكل شريط ضيق في المنطقة الجنوبية من ساحل فلسطين التاريخية على البحر المتوسط، واكتسب اسمه من أكبر مدنه مدينة غزة، وهي ثاني أكبر مدينة فلسطينية بعد القدس. ويمتد القطاع على مساحة لا تتجاوز 365 كيلومتراً مربعاً، ويبلغ طوله 41 كيلومتراً، ويتراوح عرضه بين 6 و12 كيلومتراً.

2.2 السكان[1]

بلغ عدد السكان المقدر في قطاع غزة في نهاية العام 2023 حوالي 2.26 مليون نسمة، منهم 41.1 مليون ذكراً و1.11 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.7 ذكراً لكل 100 أنثى. تعتبر الكثافة السكانية في قطاع غزة من أعلى الكثافات السكانية بالعالم، ويعود ذلك لتركز حوالي 2.26 مليون شخص في مساحة لا تتجاوز 365 كم^2، يمثلون نحو 41% من سكان دولة فلسطين، معظمهم لاجئون (66% منهم لاجئون) هجروا من قراهم ومدنهم إثر حرب عام 1948، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة 6,185 فرداً/كم^2 لعام 2023. ويتوزع سكان القطاع على 5 محافظات فلسطينية تشكل قطاع غزة، ووفق تقديرات نهاية عام 2023 يقيم نحو 1.2 فلسطيني في محافظتي شمال غزة (جباليا) وغزة، (ما يعرف بشمال وادي غزة) في حين يقيم المليون المتبقي في محافظات خانيونس ودير البلح ورفح.

المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً، إذ قدرت نسبة الأطفال أقل من 18 سنة 47% في قطاع غزة نهاية العام 2023، ونسبة الأفراد دون سن 30 عاما نحو 68% في حين تشكل نسبة كبار السن 65 سنة فأكثر نحو 3%. وبلغ معدل النمو السنوي العام و2.7%.

3.2 الإعاقة[2]

قدر عدد الأفراد ذوي الإعاقة في فلسطين بحوالي 115 ألف فرداً يشكلون ما نسبته 2.1% من السكان في العام 2017، بواقع حوالي نحو 58 ألف فرداً من سكان قطاع غزة يشكلون 2.6% من اجمالي سكان قطاع غزة. في حين شكلت نسبة

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023** . *الفلسطينيون في نهاية عام 2023*. رام الله – فلسطين.

[2] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023** . *بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للأفراد ذوي للإعاقة 2023/12/03*. رام الله – فلسطين.

الإعاقة بين البالغين (18 سنة فأكثر) 3.9% في قطاع غزة. يتباين انتشار الإعاقة بشكل كبير حسب المحافظة حيث سجلت محافظة شمال غزة أعلى نسبة انتشار للإعاقة وبلغت حوالي 5%، يتبعها محافظة دير البلح (4.1%).

4.2 الأيتام[3]

في عام 2020، كان هناك 26,349 طفلًا يتيماً في العمر (0 –17 عاماً) في قطاع غزة، بعد أن فقدوا أحد والديهم أو كليهما. تعكس هذه الأرقام الواقع المؤلم الذي يعيشه العديد من الأطفال في غزة نتيجة الصراعات المستمرة والظروف المعيشية القاسية. هؤلاء الأطفال يواجهون تحديات كبيرة في حياتهم اليومية، بدءً من النقص في الرعاية والدعم النفسي، وصولًا إلى المصاعب الاقتصادية التي تعيق حصولهم على احتياجاتهم الأساسية، مثل التعليم والصحة.

5.2 التعليم العام والعالي[4]

بلغ عدد المدارس في العام الدراسي 2023/2022 في قطاع غزة 796 مدرسة، منها 442 مدرسة حكومية و284 مدرسة تابعة لوكالة الغوث و70 مدرسة خاصة. وبلغ عدد الأبنية المدرسية (البناء المدرسي يمكن أن يحتوي على أكثر من مدرسة حسب طبيعة الدوام صباحي أو مسائي) لنفس العام الدراسي في قطاع غزة 550 مبنى مدرسي، منها 303 مبنى مدرسي حكومي و182 مبنى مدرسي تابع لوكالة الغوث و65 مبنى مدرسي خاص.

كما بلغ عدد الطلبة في مدارس قطاع غزة 608 آلاف طالباً وطالبة، موزعين حسب جهات الإشراف كالآتي: 294 ألف طالباً وطالبة في المدارس الحكومية و293 ألف طالباً وطالبة في مدارس وكالة الغوث و21 ألف طالباً وطالبة في المدارس الخاصة. في حين بلغ عدد المعلمين في مدارس قطاع غزة حوالي 22 ألف معلم ومعلمة، منهم 12 ألف معلم ومعلمة في مدارس الحكومة و9 آلاف معلم ومعلمة في مدارس وكالة الغوث وألف معلم ومعلمة في المدارس الخاصة.

أما فيما يتعلق بقطاع التعليم العالي في قطاع غزة، فقد بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في العام الدراسي 2022/2021، 17 مؤسسة في قطاع غزة، بالإضافة إلى جامعة للتعليم المفتوح تتوزع مراكزها ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة. يلتحق في تلك المؤسسات حوالي87 ألف طالب وطالبة، وتخرج من تلك المؤسسات حوالي 14 ألف خريج وخريجة في قطاع غزة في نفس العام الدراسي. وبلغ عدد العاملين في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة حوالي 5 آلاف عامل وعاملة في قطاع غزة في العام الدراسي 2022/2021، في حين بلغ منهم حوالي ألفين أكاديمي تعليمي في تلك المؤسسات.

6.2 الثقافة[5]

يوجد في قطاع غزة 76 مركزاً ثقافياً مسجلاً لدى وزارة الثقافة، بجانب مجموعة أخرى من المراكز والهيئات والجمعيات العاملة جزئيًا في قطاع الثقافة تتعاون معها الوزارة والجهات المختلفة. كما يوجد في غزة ثلاثة مسارح كبرى بجانب أماكن عرض

[3] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023.** *بيان صحفي أوضاع أطفال فلسطين عشية يوم الطفل الفلسطيني، 2024/04/05.* رام الله – فلسطين.

[4] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023.** *بيان حول أثر عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين على الحق في التعليم خلال الفترة 11/11/2023 –07/10/2023.* رام الله – فلسطين.

[5] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023** . *بيان صحفي بمناسبة يوم الثقافة الوطنية الفلسطينية 2024/03/13.* رام الله – فلسطين.

محدودة كما يوجد قرابة 80 مكتبة عامة إما مسجلة كمكتبة عامة أو ضمن مرافق المؤسسات العامة والأهلية والخاصة. ويوجد في القطاع 15 دار نشر ومركزاً لبيع الكتب.

7.2 القوى العاملة[6]

أشارت بيانات مسح القوى العاملة الربع الثالث 2023، أن نسبة القوى العاملة المشاركة في قطاع غزة للأفراد 15 سنة فأكثر في قد بلغت 40% حوالي 531 ألف، وبلغ عدد العاملين في القطاع الخاص في السوق المحلي 202 ألف عامل في قطاع غزة، في حين يشغل القطاع الحكومي حوالي وحوالي 84 ألف عامل.

كما بلغت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر (1,880 شيقلاً) في قطاع غزة حوالي 93%، حيث بلغ العدد حوالي 126 ألف مستخدم بأجر. وبلغ معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أجرا شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر في قطاع غزة 736 شيقلاً. وبلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) 45%، وبعدد عاطلين عن العمل حوالي 240 ألفاً. كما بلغ معدل البطالة بين الشباب (19–29) سنة الخريجين من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى 73%.

8.2 الفقر[7]

بلغت نسبة الأفراد الفقراء في قطاع غزة حوالي 64% خلال العام 2023 وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري، ووفقاً لمؤشرات الفقر المدقع، بلغت نسبة الأفراد الذين يعانون من الفقر المدقع 44%، بارتفاعٍ ملحوظ مقارنة بالعام 2017 اذ بلغت هذه النسبة 53%، وبلغت نسبة الفقر المدقع 34%. وبلغت نسبة الفقر حوالي 61% في محافظات شمال غزة (شمال غزة، وغزة)، و67% في محافظات الوسط والجنوب (دير البلح، وخانيونس، ورفح). وفقاً لمؤشرات الفقر المدقع، بلغت نسبة الأفراد الذين كانوا يعانون من الفقر المدقع 39% في محافظات شمال غزة، و49% في محافظات الوسط والجنوب، مع الأخذ بعين الاعتبار أن القطاع يعد من أفقر المناطق وأكثرها كثافة سكانية في العالم.

9.2 الصحة النفسية[8]

تعد الصحة النفسية واحدة من أكثر المجالات تأثراً خلال الحروب، وخصوصاً في ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. أظهرت البيانات أن 71% من سكان قطاع غزة (18 سنة فأكثر) كانوا مصابين بالاكتئاب نتيجة العدوان الذي شنه الاحتلال الاسرائيلي على القطاع في العام 2021، في حين أن مستويات الاكتئاب كانت متشابهة بين النساء والرجال، وإن توتر الصحة النفسية يصبح أكثر سوء في قطاع غزة خلال العدوان حيث انه لا مكان آمن بالنسبة لسكان القطاع، وكذلك اضطرابات الصحة النفسية الشائعة حيث أن العلاقة طردية بين الفقر المدقع واضطرابات الصحة النفسية، وعليه فان جميع الأطفال والنساء في قطاع غزة تعرضوا الى جميع أنواع الاضطرابات النفسية بسبب ذلك العدوان الإسرائيلي. هؤلاء الأشخاص يعانون من آثار سلبية على صحتهم النفسية والاجتماعية نتيجة للظروف الصعبة التي يعيشونها، وتتضمن هذه الآثار تدهور الصحة النفسية، وارتفاع معدلات القلق والاكتئاب، وضعف العلاقات الاجتماعية، وصعوبة التكيف مع الوضع الجديد. هذا يعني أن هؤلاء الافراد لم يتعافوا بعد من اثار الصدمة التي مروا بها في العام 2021.

---

[6] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023** . *بيان صحفي لنتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، دورة الربع الثالث (تموز – أيلول، 2023).* رام الله – فلسطين.

[7] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024**. *النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في الضفة الغربية (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2023.* رام الله – فلسطين.

[8] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023** . *بيان صحفي لبنك الدولي و"الاحصاء" يعلنان نتائج مسح الظروف النفسية في فلسطين للعام 2022.* رام الله – فلسطين.

10.2 المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية[9]

بلغ عدد المستشفيات الحكومية وغير الحكومية في قطاع غزة 35 مستشفى في العام 2022، بسعة 2,614 سريراً، وبلغ معدل الأسرة لكل 1000 مواطن 1.2 سرير، كما بلغ عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية 159 مركزاً.

11.2 المباني والوحدات السكنية[10]

بلغ عدد المباني في قطاع غزة 186,103 مبانٍ حسب نتائج التعداد العام 2017، وجغرافياً كانت محافظة غزة أكبر المحافظات من حيث عدد المباني إذ بلغ عدد المباني فيها 47,762 مبنى، ثم محافظة خانيونس حيث وصل عدد المباني فيها 45,962 مبنى، تليها محافظة شمال غزة بعدد 33,290 مبنى، ثم محافظة دير البلح 30,840 مبنى في حين كانت محافظة رفح أقل المحافظات من حيث عدد المباني إذ بلغ العدد فيها 28,249 مبنى.

بلغ عدد الوحدات السكنية 403,121 وحدة سكنية في القطاع، منها بـ 138,070 وحدة سكنية في محافظة غزة، و 82,105 وحدات سكنية في محافظة خانيونس، و73,928 وحدة سكنية في محافظة شمال غزة، وهناك 58,812 وحدة سكنية في محافظة دير البلح، و50,206 وحدات سكنية في محافظة رفح.

12.2 المياه[11]

يعاني قطاع غزة من أزمة حادة في الحصول على المياه، حيث أنه وفي ظل الظروف الطبيعية كان معدل استهلاك الفرد من المياه في القطاع يقدر بحوالي 84.6 لتر/فرد/يوم خلال العام 2022، وتشير البيانات الى ان 4% فقط من سكان قطاع غزة كان لديهم وصول إلى مياه مدارة بشكل آمن وخالية من التلوث، حيث أن هناك 3 محطات لتحلية المياه، وبلغت كمية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي في قطاع غزة 189.4 مليون م^3 خلال العام 2022، وتعتبر هذه الكمية ضخاً جائراً بسبب الحاجة للمياه وعدم توفر مصدر مياه آخر، وأكثر من 97% من مياه الحوض الساحلي غير متوافقة مع معايير منظمة الصحة العالمية.

13.2 الإقتصاد[12]

أظهرت النتائج النهائية للتعدام العام للمنشآت 2017، أن عدد المنشآت الكلي التي تم حصرها في قطاع غزة 51,973 منشأة في قطاع غزة، منها 50,102 منشأة عاملة، وتتركز في محافظة غزة بنسبة 38.8% من مجموع المنشآت العاملة في قطاع غزة، تليها محافظة خانيونس حيث بلغت 18.1%، وأدناها في محافظة رفح حيث شكلت 12.3%. وبينت النتائج أن عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص في ذلك الوقت (القطاع الخاص الوطني، والخاص الأجنبي) بلغ 46,126 منشأة. أشارت التقديرات الأولية ان العام 2022 قد شهد استمراراً لتعافي الاقتصاد الفلسطيني من أزمة جائحة كورونا التي القت بظلالها على كافة مكونات الاقتصاد الفلسطيني في بداية العام 2020، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً نسبته

---

[9] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023.** *كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، 2023. رقم "24".* رام الله – فلسطين.

[10] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018.** *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: النتائج النهائية – تقرير المباني.* رام الله – فلسطين.

[11] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024.** *بيان صحفي مشترك الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية بمناسبة يوم المياه العالمي، 2024/03/22. رام الله – فلسطين.*

[12] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018.** *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، النتائج النهائية – تقرير المنشآت.* رام الله – فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. *أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2022.* رام الله – فلسطين.

3.9% مع بقائه اقل من المستوى الذي كان عليه عام 2019، كما وارتفع في الضفة الغربية بنسبة 3.6% مقابل ارتفاع في قطاع غزة نسبته 5.6%، بالرغم من التوقف شبه التام للدعم الخارجي المخصص لدعم الموازنة، وإستمرار اقتطاع الاحتلال الإسرائيلي جزء من عائدات المقاصة؛ والتي أثرت سلباً على قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها اتجاه الرواتب والموردين، كما سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً نسبته 1.2%.

نتيجة للتباين في نسب التغير في الناتج المحلي الإجمالي بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2022، والذي ارتفع فيه الناتج المحلي الاجمالي في قطاع غزة بنسبة أكبر من الارتفاع في الضفة الغربية، هذا بدوره زاد حصة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع العام السابق لتصل إلى 17.4% عام 2022. حيث بلغت أكبر حصة وصل إليها قطاع غزة في عام 1994 بنسبة 37.6%.

ارتفعت قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2022 مقارنة مع العام 2021، لتصل إلى 3,086.8 دولار أمريكي، فقد ارتفعت في الضفة الغربية بنسبة 0.9% لتصل إلى 4,458.3 دولار أمريكي، كما وارتفعت في قطاع غزة بنسبة 2.7% لتبلغ 1,256.8 دولار أمريكي. هذا ما يعكس الفجوة بينهما. أي أن قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة تمثل 28.2% فقط من قيمة نصيب الفرد في الضفة الغربية عام 2022، وهي أقل بكثير من النسبة التي كانت عام 1994 والتي بلغت حينها 96.5%.

ظلت أنشطة الخدمات والفروع الأخرى في المرتبة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني من حيث القيمة المضافة خلال العام 2022، ويعتبر الاقتصاد الفلسطيني، اقتصاداً خدماتياً، حيث سجل هذا النشاط ارتفاعاً نسبته 1.3% في فلسطين وذلك مقارنة مع العام السابق، وارتفاعاً في الضفة الغربية نسبته 0.7%، كما سجل ارتفاعاً نسبته 3.1% في قطاع غزة. أما من حيث مساهمتها في الناتج المحلي، فقد انخفضت مساهمة هذه الأنشطة في فلسطين إلى 36.9%. ونتيجةً لتباين نسب التغير في القيمة المضافة لهذه الأنشطة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، انخفضت مساهمتها في الضفة الغربية إلى 33.2%، كما وانخفضت في قطاع غزة، لتصل إلى 54.9%.

يعتبر النشاط الصناعي، من الأنشطة الإنتاجية الرئيسة في الاقتصاد الفلسطيني، حيث أنه دعامة أساسية من دعائم التنمية الاقتصادية في أي بلد، إذ يوفر جزء من السلع التي يتم إستخدامها في العمليات الإنتاجية، وتوفيره لسلع الإستهلاك النهائي، إضافةً إلى مساهمته في الصادرات الفلسطينية. شهد ارتفاعاً في قيمته المضافة خلال العام 2022 بنسبة 5.1% مقارنةً مع العام السابق، وسجل ارتفاعاً نسبته 5.1% في الضفة الغربية، وارتفاعاً نسبته 5.4% في قطاع غزة. ومن حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت مساهمته في فلسطين إلى 12.0%، وقد أدى التفاوت في نسب التغير بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى تغير نسب المساهمة، حيث ارتفعت النسبة في الضفة الغربية إلى 13.1%، بينما استقرت في قطاع غزة عند 7.2%.

يمثل النشاط الزراعي، نشاطاً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني ويساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يساهم في تغطية جزء من الاستهلاك النهائي الغذائي، بالإضافة الى مساهمته في توفير السلع والمواد الاولية التي تُستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية، إضافةً لكونه عنصراً مهماً في الصادرات الفلسطينية. ويتسم النشاط الزراعي في فلسطين باعتماده بشكل رئيس على الأمطار، واعتماده المحدود على الاساليب الزراعية الحديثة، حيث سجلت قيمته المضافة خلال

العام 2022 انخفاضاً مقارنةً مع العام السابق نسبته 5.7%، كما سجل انخفاضاً نسبته 10.2% في الضفة الغربية. في المقابل، سجل ارتفاعاً نسبته 6.6% في قطاع غزة. ومن حيث مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت نسبة المساهمة في فلسطين إلى 6.0%، وقد انعكس التفاوت في نسب تغير القيمة المضافة حسب المنطقة على نسب المساهمة، حيث انخفضت نسبة المساهمة في الضفة الغربية لتبلغ 5.0%، بينما ارتفعت في قطاع غزة إلى 10.6%.

أما بالنسبة لأنشطة الإنشاءات، والتي تشكل مكوناً أساسياً في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، الذي يدخل ضمن احتساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي تمثل بالتالي بعداً أساسيا في دراسة بنية وتطور الاقتصاد الفلسطيني، وقد مر نشاط الإنشاءات كغيره من الأنشطة الاقتصادية بتقلبات كبيرة، حيث سجلت القيمة المضافة لهذا النشاط انخفاضاً خلال العام 2022 نسبته 1.0% مقارنة مع العام السابق، وانخفاضاً نسبته 3.2% في الضفة الغربية، بينما سجلت ارتفاعاً نسبته 10.1% في قطاع غزة. وبالنسبة لمساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي، فقد انخفضت مساهمته في فلسطين إلى 4.5%، وقد أدى الاختلاف في نسب التغير حسب المنطقة، إلى تباين نسب المساهمة، حيث انخفضت النسبة في الضفة الغربية إلى 4.4%، بينما سجلت ارتفاعاً في قطاع غزة لتصل إلى 4.7%.

تباينت هيكلية الأنشطة الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2022، ولكن أنشطة الخدمات والفروع الأخرى ظلت المهيمنة في كلٍ منهما. بلغت مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة 54.9%، بينما بلغت مساهمتها للضفة الغربية 33.2%. أما أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، فقد احتلت المرتبة الثانية، حيث ساهمت بنسبة 18.6% في الضفة الغربية مقابل 13.8% في قطاع غزة. وانخفض متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة في فلسطين خلال العام 2022 بنسبة 6.7% مقارنة مع العام السابق. وبلغ خلال العام 2022 ما قيمته 14.0 ألف دولار أمريكي لكل عامل. ويتفاوت نصيب العامل من القيمة المضافة بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2022، حيث بلغ 16.4 ألف دولار أمريكي لكل عامل في الضفة الغربية مقابل 8.9 ألف دولار أمريكي لكل عامل في قطاع غزة. وخلال النصف الاول من عام 2023 ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين بنسبة 3.82% مقارنة بالنصف الأول من العام 2022. حيث ارتفعت أسعار بعض السلع الأساسية مما اثر سلباً على إنفاق الاسر الفلسطينية، وانخفاض القيمة الشرائية وبالتالي تأثيره على مستويات الفقر في فلسطين.

14.2 معاناة قطاع غزة تحت وطأة القيود العسكرية قبل عدوان 7 تشرين أول/أكتوبر 2023

في عام 2007، فرضت إسرائيل حصاراً مشدداً على القطاع، تضمن قيوداً صارمة على حركة البضائع والأشخاص عبر المعابر الحدودية، مما أدى إلى عزلة شبه تامة للقطاع عن العالم الخارجي. شمل هذا الحصار تقليص واردات المواد الأساسية، مثل مواد البناء والوقود، وحظر العديد من المنتجات الضرورية، إلى جانب تقليص مساحة الصيد البحري المتاحة للصيادين الفلسطينيين.

كان للحصار تأثير مدمر على جميع جوانب الحياة في غزة، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل حاد، مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى مستويات غير مسبوقة. إضافة الى نقص الأدوية والمعدات الطبية، وواجهت المستشفيات صعوبة في تقديم الرعاية الصحية اللازمة للسكان. قطاع التعليم لم يكن بمنأى عن تأثيرات الحصار، حيث عانى من نقص في الموارد والبنية التحتية. كما أدى الحصار إلى تدهور خدمات البنية التحتية الأساسية، مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي، مما جعل الحياة اليومية لسكان غزة صعبة للغاية. على الرغم من محاولات التخفيف من آثار الحصار من خلال المساعدات

الإنسانية الدولية، ظل الحصار يشكل عقبة كبيرة أمام التنمية والاستقرار في غزة، مما فاقم من الأزمات الإنسانية المستمرة في المنطقة.

شهد قطاع غزة على مدار العقدين الماضيين سلسلة من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة التي عمّقت معاناة سكانه وفاقمت الأوضاع الإنسانية والاقتصادية فيه. بدأ ذلك بعدوان عام 2008–2009، الذي أسفر عن استشهاد 1,385 مواطناً وتسبب بدمار واسع في البنية التحتية. تلاه عدوان عام 2012، الذي استمر ثمانية أيام وأدى إلى استشهاد 168 فلسطينياً. ثم جاء العدوان الأشد فتكاً في عام 2014، والذي استمر 50 يوماً وأوقع 2,251 شهيداً. وفي عام 2021، تعرّض القطاع لعدوان جديد استمر 11 يوماً، أسفر عن استشهاد 261 فلسطينياً.

كل عدوان إسرائيلي كان يعيد قطاع غزة إلى نقطة الصفر، وتعرقل جهود إعادة الإعمار والاستقرار، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية وزيادة صعوبة الحياة اليومية لسكان القطاع المحاصر.

جدول 1: أعداد الشهداء والجرحى خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، سنوات مختارة

العدوان		2009-2008	2012	2014	2021
عدد أيام العدوان		**22**	**8**	**50**	**11**
عدد الشهداء	الأطفال	339	36	551	67
	النساء	193	14	299	41
	الرجال	839	118	1,401	153
	غير مبين	14	0	0	0
	المجموع	**1,385**	**168**	**2,251**	**261**
عدد الجرحى	الأطفال	1812	446	3,436	685
	النساء	785	105	3,538	480
	الرجال	2,703	495	4,257	1,046
	المجموع	**5,300**	**1,046**	**11,231**	**2,211**

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية https://www.ochaopt.org/data/casualties

الفصل الثالث

أثر العدوان الإسرائيلي على أهداف التنمية المستدامة 2030

أثر العدوان الإسرائيلي بشكل كبير على التنمية المستدامة في فلسطين من خلال تعطيل النمو الاقتصادي، وتدمير البنية التحتية، وزيادة الفقر والبطالة. كما ساهم في تلوث البيئة الفلسطينية وتدهور الموارد الطبيعية لها، مما أثر على الأمن الغذائي وزاد من التحديات البيئية. بالإضافة إلى ذلك، تسبب العدوان الإسرائيلي في تشريد السكان وتفاقم الأزمات الإنسانية، الأمر الذي عمق الفجوات الاجتماعية وأدى إلى تدهور الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

كما أدى العدوان الإسرائيلي إلى تقويض المؤسسات الحكومية الفلسطينية ونظم الحوكمة، مما عرقل من تقديم الخدمات العامة زاد من الفساد وانعدام القانون. تتطلب عملية التعافي من آثار العدوان الإسرائيلي جهوداً كبيرة لإعادة البناء واستعادة الاستقرار، مع التركيز على تعزيز السلم والأمن لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل.

أدى العدوان الإسرائيلي المستمر منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى ارتكاب جرائم إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وتشير بيانات وزارة الصحة إلى أن أكثر من 39,022 عائلة تعرضت لمجازر مباشرة، من بينها ما يزيد على 2,700 عائلة أُبيدت بالكامل ومُسحت من السجل المدني بعد استشهاد جميع أفرادها، والبالغ عددهم 8,574 شهيداً. كما تعرضت أكثر من 6,020 عائلة لإبادة شبه كاملة، حيث لم ينجُ من كل عائلة سوى فرد واحد، فيما بلغ عدد الشهداء ضمن هذه العائلات 12,917 شهيداً[13].

تعكس هذه الأرقام حجم المعاناة والدمار الذي لحق بالشعب الفلسطيني نتيجة هذه المجازر الوحشية، والتي أودت بحياة العديد من الأبرياء وتركت آثاراً عميقة على المجتمع الفلسطيني، حيث كان ضحيتها 72,763 شهيداً حتى17 أيار/مايو 2026، منهم أكثر من 21,283 شهيداً من الأطفال[14]، وصل منهم المستشفيات أكثر من 19,450 شهيداً، وأكثر من 12,500 شهيدة من النساء، وصل منهن 10,983[15] شهيدة إلى المستشفيات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر، فيما تجاوز عدد الأمهات الشهيدات 9,000 شهيدة، وخلال العدوان استشهد 450 رضيعاً/ة، و1,029 طفلاً/ة لم يتموا عامهم الأول، إضافة إلى 5,031 طفلاً/ة دون سن الخامسة، وتوفي 157 طفلاً/ة بسبب الجوع، بينما قضى 25 آخرون نتيجة الصقيع في خيام النازحين، بالإضافة الى نحو 9,500 مفقود، منهم شهداء مازالوا تحت الأنقاض، ومنهم مصيره مازال مجهولاً. وشكل الأطفال والنساء والمسنين أكثر من 60% من الشهداء. كما بلغ عدد الجرحى والمصابين 172,664 جريحاً حتى 17 أيار/مايو 2026 و69% منهم من النساء والأطفال. كما نزح نحو 2 مليون فلسطيني من بيوتهم من أصل نحو 2.2 مليون فلسطيني[16] كانوا يقيمون في القطاع عشية عدوان الاحتلال الإسرائيلي بمساحة قدرها 365 كم^2، أيضاً غادر القطاع نحو 100 ألف فلسطيني منذ بداية العدوان الإسرائيلي الغاشم، جدير بالذكر أن عدد سكان قطاع غزة المقدر قد انخفض بصورة ملحوظة

---

[13] **وزارة الصحة الفلسطينية، 2025. محدث حتى (2025/10/05).**

[14] https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiODAxNTYzMDYtMjQ3YS00OTMzLTkxMWQtOTU1NWEwMzE5NTMwIiwidCI6ImY2MTBjMGI3LWJkMjQtNGIzOS04MTBiLTNkYzI4MGFmYjU5MCIsImMiOjh9

[15] https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiODAxNTYzMDYtMjQ3YS00OTMzLTkxMWQtOTU1NWEwMzE5NTMwIiwidCI6ImY2MTBjMGI3LWJkMjQtNGIzOS04MTBiLTNkYzI4MGFmYjU5MCIsImMiOjh9

[16] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026.** *المنصة التفاعلية "عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين"* https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1/default.aspx.

رام الله – فلسطين.

نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، إذ بلغ عدد السكان المقدر نهاية العام 2024 نحو 2.1 مليون نسمة، بانخفاض يقدر بحوالي 160 ألف فلسطيني مقارنة بالتقديرات السكانية المتوقعة قبل العدوان، أي بتراجع نسبته 6% مقارنة بتقديرات العام 2023[17]. واستمر هذا الانخفاض خلال العام 2025، ليبلغ عدد سكان القطاع نحو 2.13 مليون نسمة، أي أقل بنحو 254 ألف فلسطيني عن التقديرات المتوقعة قبل العدوان للعام 2025 والبالغة 2.3 مليون نسمة، وبانخفاض نسبته 10.6%[18]. ويعكس هذا التراجع الحاد الآثار الديموغرافية الكارثية للعدوان، بما يشمل ارتفاع أعداد الشهداء والمفقودين، وتصاعد النزوح والهجرة القسرية، إضافة إلى الانخفاض الحاد في معدلات المواليد وتدهور الأوضاع الصحية والمعيشية في القطاع. من المتوقع أن يطرأ تغير جذري في التركيب العمري والنوعي للسكان في قطاع غزة، نتيجة الاستهداف المتعمد من قبل الجيش الإسرائيلي للفئات العمرية الشابة، لا سيما الأطفال والشباب. هذا الاستهداف يهدد بتشويه شكل الهرم السكاني، وبخاصة في قاعدته التي تمثل أساس النمو الطبيعي لأي مجتمع. ولا يقتصر التأثير على الحاضر فحسب، بل يمتد إلى المديين المتوسط والبعيد، حيث يتوقع أن يؤدي فقدان نسبة كبيرة من النساء والرجال في سن الإنجاب، إلى تراجع مستقبلي في معدلات المواليد. وهذا من شأنه أن يحدث فجوة ديموغرافية متفاقمة تمس قاعدة الهرم السكاني مستقبلاً، وتؤثر على التركيبة السكانية لعقود قادمة. وتشير التقديرات السكانية في قطاع غزة إلى أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0–4 سنوات يشكلون نحو 15% من إجمالي السكان. كما تبلغ نسبة الأفراد دون سن 15 عاماً حوالي 40% من سكان القطاع، فيما يشكل الأطفال دون سن 18 عاماً ما نسبته 47% من إجمالي السكان، الأمر الذي يعكس الطبيعة الفتية للمجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، وحجم الآثار الإنسانية والاجتماعية طويلة الأمد التي يخلفها العدوان على فئة الأطفال[19].

أهم مؤشرات الإبادة الجماعية: مجازر، شهداء، نزوح في قطاع غزة حتى تاريخ 13-05-2026

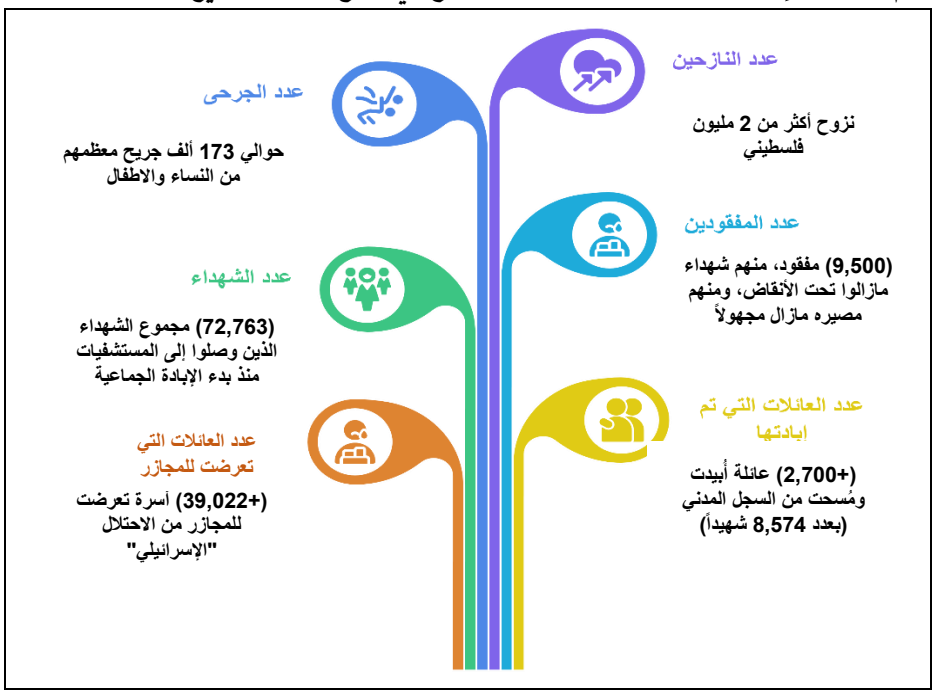

[17] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024**. *الفلسطينيون في نهاية العام 2024*. رام الله–فلسطين

[18] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026**. *الفلسطينيون في نهاية العام 2025*. رام الله–فلسطين.

[19] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2025**. بيان صحفي *الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2025/07/11*. *رام الله–فلسطين*.

رافق العدوان على القطاع دمار غير مسبوق للمباني والمنشآت والبنية التحتية، مما حرم السكان من الوصول إلى الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية، ستؤدي الخسائر إلى تأثيرات اجتماعية واقتصادية قصيرة وطويلة الأمد، من شأن هذه التأثيرات أن تؤثر بشكل جوهري وواضح على التنمية البشرية على المدى البعيد. ولا يعد الوضع في قطاع غزة انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل يعد عاملاً معيقاً لوجود أي شكل من أشكال التنمية المستدامة في كافة القطاعات وتلك التي تدعو إلى القضاء على الفقر، وحماية الكوكب، وضمان حصول الجميع على حقوقهم بحلول عام 2030. العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة له تأثيرات مباشرة وسلبية على أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي وضعتها الأمم المتحدة لتحقيقها بحلول عام 2030 والتي يمكن تقسيمها الى ستة محاور على النحو الآتي:

1. **الناس:** ضمان التمتع بموفور الصحة وتوفير المعرفة وإدماج النساء والفتيات.
2. **العيش بكرامة:** القضاء على الفقر والجوع ومكافحة انعدام المساواة.
3. **الكوكب:** حماية النظم الايكولوجية لصالح المجتمع بالكامل.
4. **النمو الاقتصادي والازدهار (الرخاء):** بناء اقتصاد قوي يشمل الجميع ويفضي الى التحول.
5. **السلم والعدالة:** العمل على إشاعة الأمان والسلام في المجتمعات وتقوية المؤسسات.
6. **الشراكة:** تحفيز التضامن العالمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة

1 القضاء على الفقر — القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

يتعلق (الهدف الأول) بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، ويهدف إلى القضاء على الفقر المدقع، الذي يُعرّف بأنه العيش بأقل من 1.25 دولار في اليوم، وضمان أن يحصل جميع الناس على الحماية الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة أو محرومة. كما يسعى إلى تحسين الوصول إلى الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية، وتعزيز القدرة على التكيف مع الصدمات الاقتصادية والبيئية، والمساهمة في القضاء على الفقر المستدام على المدى الطويل.

قبل العدوان، كانت الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة تعاني من تدهور مستمر، حيث أظهرت البيانات أن معدلات الفقر كانت مرتفعة بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، مما أثر سلباً على المستوى المعيشي للسكان. ففي عام 2009، بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني 38.3%، ثم شهدت انخفاضاً طفيفاً إلى 38.0% عام 2010، قبل أن تعود للارتفاع إلى 38.8% عام 2011. ومع استمرار التحديات الاقتصادية، وصلت النسبة إلى 53.0% عام 2017، ما يعكس التدهور الحاد في الظروف المعيشية والاقتصادية في القطاع. ولم يكن الفقر التقليدي هو التحدي الوحيد، بل إن الفقر متعدد الأبعاد، الذي يأخذ في الاعتبار عوامل أخرى مثل الوصول إلى التعليم، والخدمات الصحية،

ومستوى المعيشة، سجل نسبة مرتفعة بلغت 44.7% في غزة عام 2017، مما يعني أن ما يقرب من نصف السكان كانوا يعانون من حرمان في أكثر من جانب من جوانب الحياة الأساسية. هذه الأرقام تعكس بوضوح حجم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت يمر بها القطاع، وتؤكد الحاجة الملحة إلى تبني سياسات اقتصادية واجتماعية تعزز الرفاه، وتوفر الدعم للفئات الأكثر احتياجاً، خاصة في ظل التدهور المستمر في فرص العمل والخدمات الأساسية[20].

بحلول نهاية العام 2024، انخفض مؤشر التنمية البشرية (HDI) في فلسطين إلى 0.643، وهو أدنى مستوى يسجل منذ بدء احتساب المؤشر عام 2004، في انعكاس مباشر للآثار الكارثية للعدوان الإسرائيلي المستمر على الأوضاع الإنسانية والتنموية. وقد شهد قطاع غزة التراجع الأشد، إذ انخفض المؤشر إلى 0.408، بما أدى إلى محو أكثر من 20 عاماً من التقدم التنموي المتراكم، نتيجة التدمير واسع النطاق للبنية التحتية والخدمات الأساسية والانهيار الحاد في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية. وفي الضفة الغربية، تراجع المؤشر إلى 0.676، بما يعادل خسارة تنموية تقدر بنحو 16 عاماً، في ظل تصاعد التوغلات والإجراءات الإسرائيلية التي فاقمت من التدهور الاقتصادي والاجتماعي وأثرت بشكل مباشر على مستويات المعيشة والخدمات الأساسية[21].

تأثير العدوان الإسرائيلي على مؤشر التنمية البشرية في فلسطين، 2024

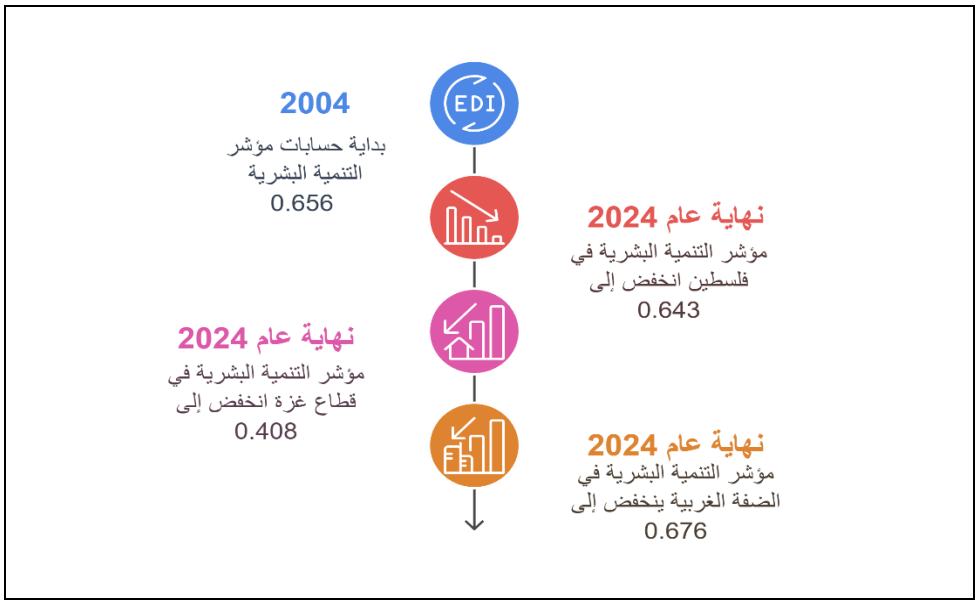

قبل عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة كانت معدلات الفقر تتجاوز 63%، حيث يبلغ خط الفقر في فلسطين حوالي 2,717 شيقلاً إسرائيلياً، فيما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) حوالي 2,170 شيقلاً إسرائيلياً، وبعد العدوان المستمر على قطاع غزة يمكن القول إننا تجاوزنا مفهوم الفقر، وأصبحنا نتحدث عن مستويات مختلفة من المجاعة وانعدام الأمن الغذائي، حيث تراجع إجمالي الاستهلاك خلال عام 2025 بنسبة 24% (12% في الضفة الغربية، و81% في قطاع غزة) مقارنة

[20] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026**. *أهداف التنمية المستدامة*. https://www.pcbs.gov.ps/mainSDGsAr.aspx. رام الله – فلسطين.

[21] https://aawsat.com/الاقتصاد/5073570-تقرير-أممي-آثار-الحرب-أدت-إلى-تراجع-التنمية-في-غزة-بما-يناهز-69-عاماً?utm_campaign=nabdapp.com&utm_medium=referral&utm_source=nabdapp.com&ocid=Nabd_App&page=8

بعام 2023، وهو ما يعكس الأثر المباشر على مستوى المعيشة لدى الأفراد في فلسطين. بمعنى آخر، يمكن القول إن معظم الأفراد في قطاع غزة يعانون من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي[22].

أظهر تحليل بيانات الفقر في قطاع غزة تفاقماً حاداً في أوضاع النساء الاقتصادية والاجتماعية نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر، والذي أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات الترمل وفقدان المعيل الرئيسي للأسرة. وتشير البيانات إلى ترمل عشرات الآلاف من النساء، الأمر الذي انعكس في تزايد أعداد الأسر التي تعيلها نساء، وما رافقه من اتساع ظاهرة تأنيث الفقر وتضاعف الأعباء الاقتصادية والمعيشية، خاصة في المناطق الأكثر تضرراً والتي شهدت أعلى معدلات النزوح والدمار السكني.

وبحسب بيانات وزارة التنمية الاجتماعية في غزة، بلغ عدد الأرامل الناتجات عن حرب 2023 نحو 26,370 أرملة، ليرتفع العدد الإجمالي للأرامل في القطاع إلى 47,019 أرملة. وتتوزع الأرامل جغرافياً بواقع 37.8% في محافظة غزة، و22.5% في محافظة الشمال، و18.3% في خانيونس، و8.2% في الجنوب. كما تشكل الأرامل ضمن الفئة العمرية 19–59 سنة النسبة الأكبر بواقع 84.6%، تليها الفئة العمرية 60 سنة فأكثر بنسبة 14.9%، فيما بلغت نسبة الأرامل دون سن 18 عاماً حوالي 0.4%.

يعكس هذا الواقع تدهوراً عميقاً في مستويات الأمن الاقتصادي والاجتماعي للنساء، في ظل فقدان مصادر الدخل وارتفاع معدلات البطالة والفقر، إلى جانب تزايد أعباء الرعاية والإعالة. كما تشير المعطيات إلى استمرار ارتفاع مستوى الاحتياجات الأساسية، وفي مقدمتها التمكين الاقتصادي، وتوفير دعم نقدي مستدام، وتعزيز الحماية القانونية، وتوسيع خدمات رعاية الأطفال، وإعادة الدمج التعليمي والاجتماعي. ويؤكد ذلك الحاجة الملحة إلى تدخلات شاملة وطويلة الأمد، تقوم على تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وتمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً في قطاع غزة.

إن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد والبنية التحتية، بالإضافة إلى تدهور مستويات الرفاه والتنمية البشرية، أدت إلى تراجع سنوات من التقدم في مكافحة الفقر. وبدلا من تحسين الظروف المعيشية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وسع العدوان دائرة الفقر وزاد من معاناة السكان، مما جعل تحقيق الهدف الأول أكثر صعوبة في فلسطين. وهذا أظهر بوضوح كيف أن العدوان لم يؤثر فقط على حياة الناس بشكل مباشر، بل ترك بصمة طويلة الأمد على الاقتصاد والتنمية البشرية، مما استدعى جهودا مضاعفة لتخفيف هذه الآثار وإعادة بناء ما تم تدميره.

2 القضاء التام على الجوع
القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

بالحديث عن (الهدف الثاني) الذي يهتم بالقضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة، ويهدف هذا الهدف إلى إنهاء جميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك تقليل نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء

[22] https://www.pcbs.gov.ps/media/edtfpses/forecastingpcbse2026a.pdf

التغذية والهزال، وضمان حصول الجميع على غذاء آمن ومغذ وكاف على مدار العام. كما يسعى إلى مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار المزارعين، وضمان استدامة نظم إنتاج الغذاء، والتكيف مع التغيرات المناخية والظروف البيئية الأخرى التي تؤثر على الزراعة.

قبل العدوان[23]، أظهرت البيانات ارتفاعاً ملحوظاً في معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد في قطاع غزة، حيث بلغت النسبة 65.9% خلال الفترة ما بين عامي 2014 و2019. هذا الرقم كان يعكس تدهوراً كبيراً في الوضع الغذائي للسكان، حيث كان العديد منهم يواجهون صعوبة في الحصول على الغذاء الكافي والمغذي. في عام 2020، تفاقم الوضع بشكل أكبر، حيث ارتفع معدل انعدام الأمن الغذائي الشديد إلى 13%، مما أضاف ضغوطًا إضافية على القطاع الذي كان يعاني من الأزمات الاقتصادية والسياسية. هذه الأرقام تعكس التحديات المتزايدة التي كان يواجهها السكان، وتظهر الحاجة الماسة لتدخلات عاجلة للتخفيف من تأثيرات الأزمة الغذائية في القطاع. كانت الأزمة تعكس ضعف القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، مما يتطلب اتخاذ إجراءات لتوفير الغذاء بشكل مستدام ودعم الأسر الأكثر تضرراً. وفي نفس السياق، أشارت البيانات إلى أن معدل توقف النمو بين الأطفال دون سن الخامسة في قطاع غزة بلغ 9.0% في عام 2019، ما كان يوضح أن التغذية والصحة لدى الأطفال في القطاع كانتا في وضع حرج. وكانت هذه النسبة تشكل مؤشراً خطيراً على التأثير السلبي لسوء التغذية على نمو الأطفال وتطورهم. أما معدل انتشار سوء التغذية (الهزال) في القطاع فقد بلغ 0.8%، في حين سجل معدل زيادة الوزن 5.8% في العام نفسه. هذه الأرقام تشير إلى الوضع الغذائي الصعب للأطفال في قطاع غزة، حيث كانت مشكلة سوء التغذية تؤثر بشكل كبير على صحة الأطفال، مما كان يستدعي جهوداً عاجلة لتعزيز الرعاية الصحية، وتحسين النظام الغذائي، وتوفير الدعم المناسب للأسر والأطفال لضمان صحة أفضل.

حسب تصنيف الأمن الغذائي المتكامل (IPC)[24]، واجه قطاع غزة أزمة إنسانية حادة ومتفاقمة، حيث استمر خطر المجاعة في جميع أنحاء القطاع بعد مرور أكثر من عام على العدوان الإسرائيلي. تفاقمت الأوضاع نتيجة تصعيد العمليات العسكرية من قبل الاحتلال الاسرائيلي، مما أدى إلى نزوح واسع النطاق للسكان، وتدمير سبل العيش، وانهيار أنظمة الغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي. وقد أسفر ذلك عن تهجير السكان في قطاع غزة، إضافة إلى تدمير 70% من الحقول الزراعية، مما قيد بشكل كبير الجهود الإنسانية. نتيجة لهذا العدوان والحصار، عانى سكان قطاع غزة من مستويات غير مسبوقة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، حيث استخدم التجويع كسلاح حرب.

خلال الفترة من 24 تشرين الثاني إلى 7 كانون الأول 2023، واجه أكثر من 90% من سكان قطاع غزة مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، حيث تم تصنيفهم ضمن مرحلة الأزمة أو أعلى (المرحلة الثالثة) وفق نظام التصنيف. من بين هؤلاء، كان أكثر من 40% (939,000 شخص) في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة)، بينما عانى أكثر من 15% (378,000 شخص) من ظروف كارثية (المرحلة الخامسة). أما في الفترة المتوقعة من 8 كانون الأول 2023 إلى 7 شباط 2024، فقد تم تصنيف جميع سكان قطاع غزة ضمن مرحلة الأزمة أو أعلى (المرحلة الثالثة). وتعد هذه النسبة الأعلى على الإطلاق في أي منطقة أو دولة وفقاً لتصنيفات IPC، حيث يواجه السكان مستويات غير مسبوقة من انعدام الأمن الغذائي. من بين هؤلاء السكان، عاش حوالي 50% (1.17 مليون شخص) في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة)، بينما

[23] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026**. *أهداف التنمية المستدامة* https://www.pcbs.gov.ps/mainSDGsAr.aspx. رام الله – فلسطين.

[24] IPC - Integrated Food Security Phase Classification

عانى ما لا يقل عن ربع الأسر (أكثر من نصف مليون شخص من ظروف كارثية (المرحلة الخامسة)، وتتميز هذه المرحلة بمعاناة الأسر من نقص حاد في الغذاء، وجوع شديد، واستنفاد كافة القدرات والموارد للتكيف مع الأوضاع الصعبة[25].

جدول 2: مؤشرات انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة حسب المراحل (الأزمة، الطوارئ، الكارثية) بين عامي 2023 –2025

الفترة الزمنية	المرحلة الثالثة (الأزمة)	المرحلة الرابعة (الطوارئ)	المرحلة الخامسة (الكارثية)
24 تشرين الثاني – 7 كانون الأول 2023 (%)	90	40	15
8 كانون الأول 2023 – 7 شباط 2024 (%)	100	50	25
16 حزيران – 30 أيلول 2024 (%)	96	33	22
أيلول – تشرين الأول 2024 (%)	86	31	6
تشرين الثاني 2024 ونيسان 2025 (%)	91	41	16
أيار – أيلول 2025 (%)	24	54	22

أما الفترة من من 16 حزيران حتى 30 أيلول 2024، كشف التصنيف عن استمرار خطر المجاعة المرتفع في جميع أنحاء قطاع غزة، نتيجة استمرار العدوان وتقييد الوصول الإنساني. وأظهرت التقديرات أن 96% من سكان القطاع (حوالي 2.15 مليون نسمة) واجهوا مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي حتى سبتمبر 2024، بينهم 49,300 امرأة حامل. كما تم تصنيف المنطقة بأكملها في المرحلة الرابعة من الطوارئ، بينما واجه أكثر من 495,000 شخص (22% من السكان) مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الخامسة)، بينهم نحو 11,000 امرأة حامل. في هذه المرحلة، عانت الأسر من نقص حاد في الغذاء، والجوع، واستنفاد كل وسائل التكيف والتأقلم. بالإضافة إلى ذلك، صنّف 745,000 شخص (33% من السكان) في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة)، بينهم 17,000 امرأة حامل. وأسفر ذلك عن وفاة 44 طفلًا بسبب المجاعة، بينما كان 3,500 طفل معرضين لخطر الموت بسبب سوء التغذية. وأفادت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بأن معظم سكان غزة لا يملكون طعاماً، وأكثر من 20% منهم يقضون يومهم دون أي وجبات، بينما يعاني 90% من أطفال غزة من فقر غذائي حاد[26].

وخلال الفترة بين أيلول وتشرين الأول 2024، كان 86% من سكان قطاع غزة (1.84 مليون شخص) يعانون من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، حيث صُنّفوا في مرحلة الأزمة أو أعلى (المرحلة الثالثة). من بين هؤلاء، واجه 133,000 شخص مرحلة الكارثة (المرحلة الخامسة) مع نقص حاد في الغذاء والمجاعة، بينما عانى 664,000 شخص آخر من مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة) وكانوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة. وصنّف القطاع بأكمله في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة). أما بالنسبة لسوء التغذية الحاد، فقد شهدت معدلاته ارتفاعاً غير مسبوق، حيث زادت بمقدار عشرة أضعاف مقارنة بفترة ما قبل تصعيد الأعمال العدائية. وتشير التوقعات إلى أن 60,000 طفل تحت سن الخامسة سيعانون من سوء التغذية الحاد بين سبتمبر 2024 وأغسطس 2025، من بينهم 12,000 حالة شديدة، بالإضافة إلى 16,500 امرأة حامل ومرضعة يعانين من سوء التغذية الحاد، مما يعكس التدهور الحاد في الوضع الصحي بالقطاع[27].

[25] Gaza Strip: Acute Food Insecurity Situation for 24 November - 7 December 2023 and Projection for 8 December 2023 - 7 February 2024 | IPC - Integrated Food Security Phase Classification

[26] Gaza Strip: Acute Food Insecurity Situation for 1 May - 15 June and Projection for 16 June - 30 September 2024 | IPC - Integrated Food Security Phase Classification

[27] Gaza Strip: Acute Food Insecurity Situation for September - October 2024 and Projection for November 2024 - April 2025 | IPC - Integrated Food Security Phase Classification

وتشير التوقعات للتصنيف للفترة الممتدة بين تشرين الثاني 2024 ونيسان 2025 إلى أن 91% من سكان قطاع غزة (1.95 مليون شخص) سيواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة أو أعلى). ومن بين هؤلاء، سيعاني 345,000 شخص (16% من السكان) من مرحلة الكارثة (المرحلة الخامسة)، بينما سيكون 876,000 شخص (41% من السكان) في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة). كما يتوقع تفاقم سوء التغذية الحاد، خاصة في محافظة رفح، حيث من المرجح أن تصل إلى المرحلة الرابعة (حرجة)، في حين ستظل في المحافظات الشمالية والوسطى عند المرحلة الثالثة (خطيرة)[28].

بعد مرور واحد وعشرون شهراً على اندلاع العدوان، واجه قطاع غزة خطراً حرجاً تمثل في المجاعة. فقد مرّ أكثر من 143 يوماً على منع دخول جميع المساعدات الإنسانية والإمدادات التجارية إلى القطاع، ما أدى إلى نفاد السلع الأساسية اللازمة لبقاء السكان على قيد الحياة، أو اقتراب نفادها خلال أسابيع قليلة. وقد واجه جميع السكان مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث تعرض نصف مليون شخص (واحد من كل خمسة) لخطر المجاعة.

في الفترة ما بين 11 أيار/مايو ونهاية أيلول/سبتمبر 2025، صنف القطاع بأكمله ضمن مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة)، حيث واجه السكان حالة أزمة أو ما هو أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة أو أعلى)، وشمل ذلك 470,000 شخص (22% من السكان) في مرحلة الكارثة (المرحلة الخامسة)، وأكثر من مليون شخص (54%) في مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة)، ونصف مليون آخر (24%) في مرحلة الأزمة (المرحلة الثالثة). وقد شكّل هذا تدهوراً ملحوظاً مقارنة بالتحليل السابق للتصنيف المرحلي (الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2024)، وبالظروف المتدهورة التي تم توثيقها بين 1 نيسان/أبريل و10 أيار/مايو 2025، حيث كان 1.95 مليون شخص (93%) قد صُنّفوا في مرحلة الأزمة أو أسوأ، من بينهم 244,000 شخص (12%) في المرحلة الخامسة (كارثة)، و925,000 (44%) في المرحلة الرابعة (طوارئ)[29].

ومع توسيع نطاق العمليات العسكرية في مختلف أنحاء قطاع غزة، وتواصل عجز الوكالات الإنسانية عن الوصول إلى الفئات الأشد حاجة، وتصاعد الأوضاع العسكرية، واستمرار موجات النزوح الجماعي، لم يعد خطر المجاعة في القطاع احتمالاً نظرياً، بل تحول إلى واقع يزداد ترسخاً يوماً بعد يوم، في 15 آب 2025، تم رسميا إعلان المجاعة (المرحلة الخامسة من تصنيف الأمن الغذائي المتكامل IPC) في قطاع غزة وبخاصة مدينة غزة، وذلك استنادا إلى أدلة موثوقة. وبعد 22 شهراً من الصراع المستمر، يواجه أكثر من نصف مليون شخص أوضاعا كارثية تتسم بالجوع والفقر المدقع والموت، فيما يواجه 1.07 مليون شخص آخر (54%) حالة طوارئ (المرحلة الرابعة)، و396 ألف شخص (20%) حالة أزمة المرحلة الثالثة. وخلال الفترة ما بين منتصف آب ونهاية أيلول 2025، يتوقع أن تتفاقم الأزمة بشكل أكبر مع اتساع رقعة المجاعة لتشمل دير البلح وخان يونس. ومن المرجح أن يواجه نحو ثلث سكان القطاع (641 ألف شخص) أوضاعا كارثية (المرحلة الخامسة)، بينما سيرتفع عدد من هم في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة) إلى 1.14 مليون شخص (58%). كما يتوقع استمرار التدهور السريع في مستويات سوء التغذية الحاد. وحتى حزيران 2026، تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 132 ألف طفل دون سن الخامسة سيعانون من سوء التغذية الحاد، وهو ما يعادل ضعف تقديرات تصنيف IPC في أيار 2025، بما

[28] Gaza Strip: Acute Food Insecurity Situation for September - October 2024 and Projection for November 2024 - April 2025 | IPC - Integrated Food Security Phase Classification

[29] Gaza Strip: Acute Food Insecurity Situation for 1 April - 10 May 2025 and Projection for 11 May - 30 September 2025

في ذلك أكثر من 41 ألف حالة حرجة لأطفال معرضين لخطر الوفاة. كما ستحتاج نحو 55,500 امرأة حامل ومرضعة تعاني من سوء التغذية إلى استجابة عاجلة وفورية[30].

وفقاً لتقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)[31] للفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر 2025 حتى نيسان/أبريل 2026، شهد قطاع غزة خلال الفترة بين 16 تشرين الأول/أكتوبر إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، حيث ما زال نحو 1.6 مليون شخص (77% من السكان) يواجه مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وعلى الرغم من التحسن النسبي المحدود بعد وقف إطلاق النار، فإن تدمير 96% من الأراضي الزراعية، وارتفاع البطالة إلى 80%، وافتقار 47% من السكان للمرافق الصحية الأساسية، يجعل هذا التحسن هشّاً للغاية؛ ما يبقي خطر المجاعة قائماً في حال توقف المساعدات أو تجدد الأعمال العدائية.

ويواجه الأطفال والنساء أوضاعاً تغذوية مقلقة في قطاع غزة؛ حيث أشارت التقديرات حتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2026 للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)[32] إلى أزمة سوء تغذية حادة تهدد حياة 101,000 طفل (من سن 6 أشهر إلى59 شهراً)، من بينهم 31,000 حالة ستعاني من سوء التغذية الحاد الوخيم الذي يضع حياتهم على المحك. وفي السياق ذاته، من المتوقع أن تعاني نحو 37,000 امرأة حامل ومرضع من سوء تغذية حاد، في حين تظل عشرات الآلاف من النساء الأخريات عرضة لمخاطر صحية وتغذوية مرتفعة. وقد انعكس هذا الواقع، بشكل كارثي، على صحة المواليد، مع تسجيل ارتفاع ملحوظ في معدلات الولادة المبكرة، بحيث يحتاج واحد من كل خمسة مواليد جدد إلى رعاية مكثفة، بالتوازي مع زيادة حادة في حالات الإجهاض والمضاعفات الصحية المرتبطة بنقص المتطلبات الغذائية الأساسية.

حافظت الأوضاع في قطاع غزة على طابعها الحرج عبر الفترات الزمنية المذكورة، حيث بلغت الأزمة ذروتها بين كانون الأول 2023 وشباط 2024، مع وصول 100% من السكان إلى مرحلة الأزمة الغذائية، و50% إلى مرحلة الطوارئ، و25% إلى المرحلة الكارثية. ورغم تحسن طفيف في منتصف عام 2024، الذي شهد انخفاضاً نسبياً في معدلات انعدام الأمن الغذائي، فإن التوقعات تشير إلى تدهور الأوضاع مجدداً بحلول نهاية 2024 وبداية 2025، مع ارتفاع نسبة السكان في مرحلة الأزمة إلى 91%، وفي مرحلة الطوارئ إلى 41%، وفي المرحلة الكارثية إلى 16%. وتفاقمت الأوضاع بصورة

[30] https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Malnutrition_July_Sept2025_Special_Snapshot.pdf

[31] IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Malnutrition_Oct2025_Apr2026_Special_Snapshot.pdf

[32] IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Malnutrition_Oct2025_Apr2026_Special_Snapshot.pdf

غير مسبوقة بين أيار وأيلول 2025، حيث صنّف القطاع بأكمله ضمن مرحلة الطوارئ (المرحلة الرابعة) مع مواجهة جميع السكان حالة أزمة أو أسوأ. وقد شمل ذلك 470,000 شخص (22%) في مرحلة الكارثة، وأكثر من مليون شخص (54%) في مرحلة الطوارئ، ونحو نصف مليون (24%) في مرحلة الأزمة، حتى تم اعلان المجاعة في القطاع بتاريخ 2025/08/15 حسب التصنيف حي يواجه أكثر من نصف مليون شخص أوضاعا كارثية تتسم بالجوع والفقر المدقع والموت، وبالتوازي مع ذلك، تشير أحدث التقديرات للفترة اللاحقة إلى استمرار هشاشة الوضع الغذائي، حيث واجه نحو 1.6 مليون شخص (77% من السكان) مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2025، مع بقاء أكثر من نصف مليون شخص في مرحلة الطوارئ ونحو 100 ألف في مرحلة الكارثة. كما تُظهر التوقعات الممتدة حتى نيسان/أبريل 2026 استمرار تأثر نحو 1.6 مليون شخص بالأزمة أو أسوأ، رغم تسجيل تراجع طفيف في الحالات الأشد تطرفاً.

وتعكس هذه الأرقام استمرار الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، ما يبرز الحاجة الملحّة إلى تدخلات إنسانية عاجلة ومستدامة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، وضمان توفير الدعم اللازم للحد من تفاقم المعاناة الإنسانية في المنطقة.

وبيّن تقييم أجرته منظمة اليونيسف في شهر تموز 2024 زيادة عدد الأطفال الذين شخصت إصابتهم بسوء التغذية من خلال فحص محيط منتصف العضد بنسبة تزيد عن 300% في الشمال غزة خلال شهر تموز/يوليو بالمقارنة مع شهر أيار، وبنسبة بلغت 156% في الجنوب . وقد شخصت إصابة ما مجموعه 14,750 طفلًا تتراوح أعمارهم من 6 أشهر إلى 59 شهراً بسوء التغذية الحاد من بين 239,580 طفلاً جرى فحصهم منذ شهر كانون الثاني/يناير 2024 . كما أوضح التقييم أيضا أن 1% من الأطفال في شمال غزة و6% منهم في الجنوب حصلوا على التنوع الغذائي الموصى به، وتعد اللحوم والفواكه والخضروات ومشتقات الألبان والبيض من بين الأطعمة التي تنعدم إمكانية الحصول عليها انعداماً تاماً تقريباً[33].

وكشف تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)[34] عن أزمة تغذية غير مسبوقة في قطاع غزة، حيث تحولت المجاعة إلى سلاح فتّاك يضاف إلى أدوات القتل والاستهداف، ففي شباط/فبراير 2026، تم إدخال أكثر من 3,700 طفل (بين سن 6 و59 شهراً) لعلاج سوء التغذية، بينهم أكثر من 600 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام سجلت تراجعاً طفيفاً عن إحصائيات كانون الثاني/يناير التي تجاوزت 4,600 طفل، و890 حالة حادة، فإنها تظل مؤشراً صارخاً على عمق الكارثة المستمرة، إذ تظهر البيانات أن 64% من الأطفال يقتصر استهلاكهم على مجموعتين غذائيتين أو أقل يومياً، بينما يعجز أكثر من 90% منهم عن الوصول إلى الحد الأدنى من التنوع الغذائي، فيما يرزح أكثر من 60% من الأطفال (بين سن 6 و23 شهراً) تحت وطأة فقر غذائي حاد يهدد نموهم الأساسي.

وكشف تحليل نشر في 11 حزيران لمنظمة الأغذية والزراعة باستخدام بيانات الأقمار الصناعية تم التقاطها في 29 أيار/مايو 2024 عن تزايد مستمر في نسبة الأراضي الزراعية المتضررة. فقد تبيّن أن أكثر من نصف الأراضي الزراعية في قطاع غزة، أي ما يزيد عن 57% منها، كانت متضررة بحلول أيار 2024، من بين هذه الأراضي المتضررة، تشكّل البساتين حوالي 61%، والأراضي المزروعة بالخضروات 19%، بينما الأراضي المزروعة بالحبوب تشكّل 20%، حيث زادت نسبة الأراضي المتضررة بنسبة 33% منذ كانون الثاني 2024. تظهر صور الأقمار الاصطناعية أن مسارات المركبات الثقيلة،

[33] https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-208-gaza-

[34] https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-18-march-2026

القصف، الجرف، وضغوط الصراع الأخرى قد ألحقت أضراراً كبيرة بالبنية التحتية الزراعية في قطاع غزة. وكشف التحليل أن الأضرار شملت حوالي 33% من الدفيئات، أكثر من 46% من الآبار، حوالي 65% من الألواح الشمسية، بالإضافة إلى تضرر أكثر من 2,300 من مكونات البنية التحتية الزراعية الأخرى[35].

تحليل الأضرار في الأراضي الزراعية في قطاع غزة وفق بيانات الأقمار الصناعية – 29 أيار 2024

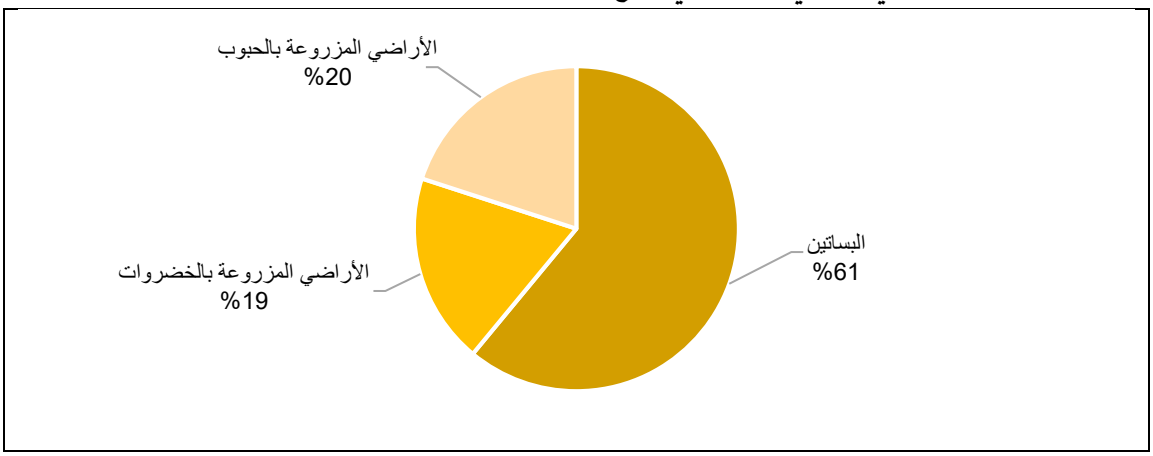

وبالعودة للتحليل المستند إلى بيانات الأراضي الزراعية في قطاع غزة، أظهر حوالي 65% من حقول المحاصيل الدائمة تراجعاً كبيراً في جودة وكثافة الغطاء النباتي في تموز 2024 مقارنةً بمتوسط السنوات السبع السابقة. في التقييم الشامل، تم العثور على زيادة بنسبة 4% في نسبة الأراضي الزراعية المتضررة منذ التحليل السابق الذي أجري في حزيران 2024. بالإضافة إلى ذلك، أشار التحليل إلى زيادة ملحوظة في تدمير البساتين والأشجار الأخرى، والمحاصيل الحقلية والخضروات في محافظة غزة، مع زيادة قدرها 4 نقاط مئوية مقارنة بالتحليل السابق في حزيران 2024. علاوة على ذلك، تم ملاحظة تصاعد كبير في تدمير الأراضي الزراعية في محافظة رفح، حيث ارتفعت النسبة من 52% في يونيو 2024 إلى 55% في يوليو 2024[36].

وفقاً لتحليل آخر لبيانات الأراضي الزراعية في قطاع غزة، أظهر حوالي 68% من حقول المحاصيل الدائمة تراجعاً كبيراً في جودة وكثافة الغطاء النباتي في آب 2024 مقارنةً بمتوسط السنوات السبع السابقة. في التقييم الشامل، تم العثور على زيادة بنسبة 4% في نسبة الأراضي الزراعية المتضررة منذ التحليل السابق الذي أُجري في تموز 2024. بالإضافة إلى ذلك، أشار التحليل إلى زيادة ملحوظة في تدمير البساتين والأشجار الأخرى، والمحاصيل الحقلية والخضروات في محافظة دير البلح، مع زيادة قدرها 5 نقاط مئوية مقارنةً بالتحليل السابق في تموز 2024. علاوة على ذلك، تم ملاحظة تصاعد كبير في تدمير الأراضي الزراعية في محافظة غزة، حيث ارتفعت النسبة من 73% في تموز 2024 إلى 75% في آب 2024[37].

كشفت أحدث تحليلات الأقمار الصناعية التي أجراها مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (UNOSAT) باستخدام صور Sentinel-2 للفترة بين 2017 و2024 عن انخفاض كبير في جودة وكثافة المحاصيل في قطاع غزة بسبب العدوان المستمر. واعتمد التحليل على مؤشر الفرق الطبيعي للنباتات (NDVI)، حيث أظهرت النتائج أن 68% من الأراضي الزراعية

[35] UNOSAT
[36] UNOSAT
[37] UNOSAT

الدائمة شهدت تراجعاً ملحوظاً في أيلول 2024 مقارنة بالسنوات السبع السابقة، مع زيادة الأضرار بنسبة 1% منذ آب 2024. كما تم رصد ارتفاع في تدمير البساتين والمحاصيل الحقلية والخضروات في محافظتي دير البلح وغزة، حيث بلغت نسبة التدهور في غزة 76% مقارنة بـ 75% في آب 2024. إضافة إلى ذلك، أظهرت صور الأقمار الصناعية الملتقطة مقارنة بصور سابقة تصاعد الأضرار التي لحقت بالبيوت البلاستيكية. تم تحديد 4,578 بيتاً بلاستيكياً مدمراً، و439 متضرراً بشدة، و643 متضرراً بشكل متوسط، ليصل الإجمالي إلى 5,660 بيتاً بلاستيكياً متضرراً، وهو ما يمثل 64% من إجمالي البيوت البلاستيكية. وقد زادت الأضرار بنسبة 33% منذ آب 2024، وسجلت محافظة رفح أعلى نسبة أضرار جديدة بواقع 838 بيتاً بلاستيكياً إضافياً، وتفاقم الأضرار في محافظة خانيونس حيث تعرض 703 بيوت بلاستيكية لمزيد من التدمير[38].

في إطار التحديثات المستندة إلى تحليلات الأقمار الصناعية الصادرة عن مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية (UNOSAT) وشركاء منظومة الأمم المتحدة، تشير البيانات الأحدث حتى عام 2025 إلى استمرار التدهور الحاد وغير المسبوق في القطاع الزراعي في قطاع غزة، والذي انتقل من مستويات تراجع واسع في عام 2024 إلى حالة شبه انهيار في القدرة الإنتاجية الزراعية خلال عام 2025. وتظهر التقديرات أن نحو 68% من الأراضي الزراعية الدائمة كانت قد شهدت تراجعاً ملحوظاً في جودة وكثافة الغطاء النباتي بحلول أيلول/سبتمبر 2024 مقارنة بمتوسط السنوات السبع السابقة، وفق مؤشر الفرق الطبيعي للنباتات[39].

وبحلول عام 2025، ارتفع مستوى الضرر ليشمل ما يقارب 98.5% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة بين أراضٍ متضررة أو غير قابلة للوصول أو الاستخدام، ولم يتبقَّ سوى نحو 1.5% فقط من الأراضي الصالحة والممكنة للزراعة، بما يعكس انهياراً شبه كامل للمنظومة الزراعية[40]. كما شمل التدهور مختلف مكونات الإنتاج الزراعي، بما في ذلك البساتين والمحاصيل الحقلية والخضروات والبيوت البلاستيكية والبنية التحتية الزراعية، في ظل امتداد الأضرار إلى مختلف المحافظات، وخاصة المناطق ذات الكثافة الزراعية العالية. ويعكس هذا المسار التصاعدي انتقال القطاع من مرحلة تدهور واسع في الغطاء النباتي خلال عام 2024 إلى مرحلة فقدان شبه كامل للقدرة الإنتاجية الزراعية خلال عام 2025، بما ينعكس مباشرة على الأمن الغذائي وسبل العيش في قطاع غزة[41].

تعرّض قطاع صيد الأسماك في غزة لدمار بالغ وخسائر كارثية نتيجة استمرار العدوان والأعمال القتالية، مما أدى إلى شلل شبه كامل في هذا القطاع الحيوي. حيث أن مناطق الصيد في غزة أصبحت تضم "قوارب محطمة، وخياماً ممزقة، وبنية تحتية مدمرة"، في مشهد مأساوي يتناقض بحدة مع واقع صناعة الصيد التي كانت مزدهرة لعقود، وكانت تشكّل مصدر رزق لآلاف الصيادين. ووفقاً لتقييم ميداني أجرته منظمة الفاو، فقد تضررت نحو 72% من أصول الصيد، بما يشمل القوارب، ومزارع تربية الأسماك، والبنية التحتية الخاصة بهذا القطاع، من ضمنها ميناء غزة. وقد قدرت الخسائر المباشرة بنحو 84.04 مليون دولار، ما أدى إلى عجز الصيادين عن الوصول إلى مناطق الصيد العميق التي توفر الأسماك ذات القيمة العالية. ورغم استمرار بعض الصيادين في العمل ضمن منطقة لا تتجاوز ميلاً بحرياً واحداً من الشاطئ باستخدام قوارب

[38] UNOSAT
[39] https://unosat.org
[40] https://www.fao.org
[41] https://unosat.org/products

غير مزودة بمحركات، فإن الحظر البحري المفروض منذ أكتوبر 2023 لا يزال يمنع الإبحار قبالة ساحل غزة. وفي ظل هذه الظروف، لا تزال نسبة لا تتجاوز 8% فقط من القوى العاملة في هذا القطاع نشطة، في حين تشير التقارير إلى مقتل أكثر من 67 صياداً منذ بداية العدوان. وتفاقمت الأزمة بعد تدمير مزرعتي تربية الأسماك الرئيسيتين في القطاع، بالإضافة إلى منشأة التفقيس الوحيدة، ما أدى إلى توقف إنتاج بدائل الأغذية المائية محلياً. وساهم هذا الانهيار في زيادة مستويات انعدام الأمن الغذائي، وحرمان السكان من مصادر غذائية غنية بالمغذيات، وفرض تهديدات طويلة الأمد على سبل العيش والأمن الغذائي المستدام في غزة. وقبل اندلاع العدوان، كان قطاع صيد الأسماك يوفر مصدر دخل رئيسياً لأكثر من 6,000 شخص، من بينهم 4,200 صياد ومالك قارب مسجلين، ويمثل عصب حياة اقتصادي لنحو 110,000 شخص يعتمدون عليه بشكل مباشر أو غير مباشر[42].

تأثير العدوان الإسرائيلي على قطاع صيد الأسماك في قطاع غزة، 2026

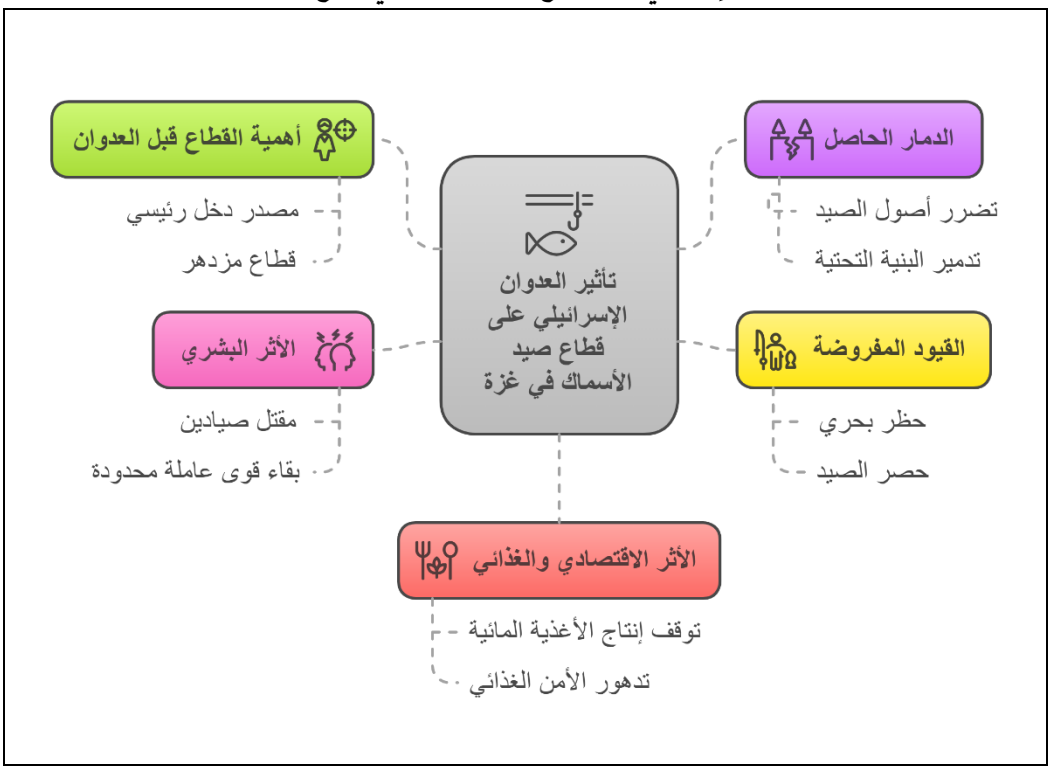

قبل العدوان، كان قطاع الزراعة والأغذية في غزة محورياً في الاقتصاد، حيث ساهم بنسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي و63% من الصادرات، بقيمة إنتاج بلغت 575 مليون دولار أمريكي في عام 2022. وقد وفر هذا القطاع فرص عمل كبيرة وساهم في تحقيق الأمن الغذائي. كانت غزة مكتفية ذاتياً في الخضروات المستهلكة محلياً، والبيض، والحليب، والدواجن، والأسماك، كما قامت بتصدير الخضروات والأسماك. كما أنتجت جزء كبيراً من اللحوم الحمراء وزيت الزيتون والفواكه، على الرغم من أن 90% من الاحتياجات الحرارية كانت تلبّى عبر الواردات. ومع ذلك، واجه القطاع تحديات مثل محدودية الموارد الطبيعية، والقيود على استيراد المدخلات الإنتاجية، وقيود الحركة، وضعف الوصول إلى الأسواق، مما جعله عرضة للصدمات. عملت الأسواق الغذائية ببنية تحتية وأنظمة قائمة، لكنها اعتمدت بشكل كبير على الواردات والمساعدات الإنسانية، خاصة بالنسبة للأغذية الأساسية مثل دقيق القمح والزيوت النباتية. تسبب العدوان في دمار واسع للبنية التحتية والأراضي

[42] وزارة الزراعة، 2024.

الزراعية والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والأسواق، مما أدى إلى تعطيل سبل العيش والخدمات، وزيادة انعدام الأمن الغذائي وانخفاض القدرة على تحقيق الدخل[43].

بالاعتماد على الوارد أعلاه، فأن النساء ولا سيما الحوامل والمرضعات، يعانين من معدلات مرتفعة من سوء التغذية الحاد نتيجة انعدام الأمن الغذائي وتراجع الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية. وتشير التقارير إلى أن العديد من النساء يضطررن إلى تقليص حصصهن الغذائية أو التنازل عنها لصالح أطفالهن، ما يزيد من هشاشتهن الصحية والنفسية. وفي السياق ذاته، أدى العدوان الإسرائيلي إلى تدمير عدد كبير من المشاريع الزراعية المنزلية الصغيرة التي تديرها نساء، والتي كانت تمثّل مصدر دخل أساسياً وأداة لتعزيز الأمن الغذائي الأسري، لا سيما في المناطق الزراعية. وقد أسهم ذلك في تعميق مستويات الفقر والانكشاف الاقتصادي، وتوسيع الفجوة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية بين النساء والرجال بين الجنسين، في قطاع غزة.

تحتل الزراعة في قطاع غزة أكثر من 40% من مساحة الأراضي، وكانت تساهم في توفير حوالي 20 إلى 30% من الأغذية المستهلكة يومياً. ولكن الأضرار الواسعة التي لحقت بقطاع الزراعة بسبب العدوان أدت إلى توقف شبه كامل للإنتاج المحلي من الأغذية الطازجة والمغذية، مما قلل من إمكانية حصول السكان على المواد الغذائية الأساسية اللازمة لنمط غذائي صحي. كما تأثرت بشدة سبل عيش المزارعين، والرعاة، وصيادي الأسماك، مما شكل تحديات خطيرة للتعافي في المستقبل. تكبدت الأسر التي كانت تعتمد بشكل كبير على الزراعة خسائر في الدخل بلغت 72%. ولحقت أضرار جسيمة بميناء مدينة غزة، حيث دمرت معظم قوارب الصيد، وشهدت أعداد الحيوانات انخفاضاً حاداً، وتم ذبح جزء كبير من المواشي المنتجة للحوم والألبان، أو استهلاكها، أو تلفها، أو فقدانها بسبب العدوان[44].

تسبب العدوان على قطاع غزة في أضرار كبيرة لقطاع الزراعة والنظم الغذائية، حيث بلغت الخسائر الإجمالية المقدرة 835 مليون دولار أمريكي. وأدى إلى توسيع المناطق العازلة الإسرائيلية داخل وعلى طول حدود غزة (بعرض 1–2 كم) وإنشاء ممرات عسكرية تقسم الأراضي، مما يشير إلى فقدان الوصول إلى بعض من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة في غزة. أدى الدمار الشامل إلى تضرر أكثر من 80% من البنية التحتية الزراعية، بما في ذلك منشآت السوق، وأنظمة الري، والصوب الزراعية، والبنية التحتية الحيوية لمعالجة الأغذية وتوزيعها. تأثرت قطاعات الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك بشكل كبير، حيث تعرضت المحاصيل عالية القيمة مثل الخضروات والفراولة لأضرار وصلت إلى 82%، كما تعرضت 55% من أنظمة الري في المزارع و78% من الصوب الزراعية للدمار، مما أدى إلى إضعاف القدرة الإنتاجية وإمكانية الوصول إلى المياه. كما شهد قطاع الثروة الحيوانية خسائر شبه كاملة في إنتاج الدواجن والماشية ومنتجات الألبان، مع تدمير واسع للمنشآت والملاجئ. كما تعرض قطاع مصايد الأسماك للدمار، حيث تضررت 94% من قوارب الصيد و100% من مرافق التخزين البارد والمعالجة، مما أدى إلى انخفاض حاد في إمدادات الأسماك[45].

تقدر الخسائر الاقتصادية في القطاع الزراعي بنحو 1.3 مليار دولار أمريكي، ويرجع ذلك أساساً إلى اضطرابات سلاسل التوريد، وتضرر البنية التحتية، وتوقف الإنتاج. كما انخفضت الإيرادات من المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك

[43] https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-251-gaza-strip
[44] https://unosat.org/products/3880
[45] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

بمقدار 470 مليون دولار. أدت الانقطاعات المتكررة للكهرباء ونقص الوقود إلى عرقلة تخزين ونقل المواد القابلة للتلف وتقليل الوصول إلى الأسواق، مما زاد من الاعتماد على التجارة غير الرسمية. أدى انهيار الأسواق الرسمية وتراجع الإنتاج الزراعي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، مما زاد من هشاشة الاقتصاد في غزة. ويقدر عدد العمال الزراعيين العاطلين عن العمل بـ 18,400 عامل، مما أدى إلى تفاقم الفقر[46].

تقدر احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في قطاع الزراعة والأغذية في غزة بنحو 4.2 مليار دولار أمريكي، نظراً لحجم الدمار والحاجة الملحة للتحرك. تشمل هذه الاحتياجات إعادة تأهيل البنية التحتية، ودعم الإنتاج، وتعزيز الأمن الغذائي، واتخاذ تدابير لتعزيز القدرة على الصمود. ومع مواجهة 91% من سكان غزة لانعدام الأمن الغذائي عند المرحلة الثالثة أو أعلى من التصنيفIPC ، فإن التدخل الفوري أمر بالغ الأهمية. تواجه عملية التعافي تحديات عديدة، منها تضرر البنية التحتية، وتقييد الوصول إلى الأراضي، وشح المياه، وتلوث التربة وتدهورها. كما أن ملوحة مصادر المياه، إلى جانب تدمير أنظمة الري، تحد من القدرة الزراعية، كما أن الاضطرابات في الأسواق، والتدهور البيئي، وفقدان المعرفة الزراعية التقليدية تؤدي إلى تفاقم الأزمة. يتطلب التعافي إعادة بناء البنية التحتية بتصاميم مقاومة، وتحسين إدارة المياه من خلال التحلية والري المستدام، وإعادة تأهيل التربة باستخدام التقنيات العضوية. كما أن برامج بناء القدرات، والدعم المالي، ومبادرات الوصول إلى الأسواق ضرورية لتمكين المزارعين. بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات التي تعزز الاستدامة، واستعادة البيئة، والتعافي من آثار العدوان الإسرائيلي ضرورية لتعزيز القدرة الزراعية والأمن الغذائي على المدى الطويل. يجب أن تعالج استراتيجية التعافي جميع جوانب القطاع، مع إعطاء الأولوية لإنتاج الأطعمة الغنية بالمغذيات التي كانت غزة تصدرها تقليدياً أو التي كانت مكتفية ذاتياً بها، فضلاً عن إعطاء الأولوية لاستيراد وتخزين وتوزيع الأغذية الأساسية التي لا تمتلك غزة ميزة تنافسية في إنتاجها[47].

تشمل الأولويات قصيرة المدى استعادة البنية التحتية للأسواق، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد المحلي من خلال تدفق السلع، بما في ذلك المدخلات الإنتاجية والخدمات. تقدر الاحتياجات العاجلة وقصيرة الأجل (حتى ثلاث سنوات) بحوالي 1.06 مليار دولار أمريكي، مع التركيز على استقرار البنية التحتية والاحتياجات الأساسية، وتحقيق 70% من كفاءة الأصول الحيوية خلال السنة الأولى، وزيادة الإنتاج المحلي بنسبة 40%. في المدى المتوسط إلى الطويل (أكثر من ثلاث سنوات)، سيركز التعافي على التحول إلى أنظمة زراعية مستدامة ومتنوعة مع تكامل كامل في الأسواق. ستركز الجهود طويلة المدى على إعادة بناء البنية التحتية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتعزيز القدرة الاقتصادية لضمان الأمن الغذائي المستدام. بينما تقدر احتياجات العمالة الزراعية بنحو 76 مليون دولار أمريكي، فإن احتياجات الأمن الغذائي وحدها تقدر بنحو 2.8 مليار دولار[48].

بسبب العدوان، تعرضت البنية التحتية الزراعية لأضرار كبيرة، مما أدى إلى تدمير الأراضي الزراعية، وتقييد وصول المزارعين إلى أراضيهم، وتدمير مصادر المياه والري. هذا أدى إلى انخفاض كبير في إنتاج الغذاء المحلي، مما فاقم أزمة الأمن الغذائي في المنطقة. علاوة على ذلك، القيود المفروضة على حركة البضائع والموارد الأساسية تجعل من الصعب توفير الغذاء الكافي، مما يزيد من معدلات سوء التغذية بين السكان. هذه الظروف تجعل تحقيق الهدف الثاني من التنمية المستدامة بعيد

[46] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[47] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[48] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

المنال في المناطق المتضررة من العدوان، وتزيد من الاعتماد على المساعدات الإنسانية بدلاً من تعزيز الزراعة المستدامة والأمن الغذائي المحلي.

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

بالنظر إلى الصحة الجيدة والرفاه (الهدف الثالث) فيركز على ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، ويشمل هذا الهدف تقليل معدلات الوفيات بين الأمهات والأطفال، القضاء على الأمراض المعدية مثل الإيدز والملاريا والسل، وتعزيز الوقاية والعلاج من الأمراض غير المعدية. كما يسعى إلى ضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، والأدوية واللقاحات الآمنة والميسورة التكلفة، بالإضافة إلى تعزيز الصحة النفسية والرفاهية.

قبل العدوان الإسرائيلي الأخير، شهد قطاع غزة تحسناً ملحوظاً في بعض المؤشرات الصحية رغم التحديات الكبيرة التي كان يواجهها. فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 21.7 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي في عام 2014 إلى 13.7 في عام 2019، ما يعكس تحسناً في الرعاية الصحية للأطفال. كما انخفض معدل وفيات حديثي الولادة من 11.2 إلى 9.4 خلال نفس الفترة، مما يشير إلى تحسن في الرعاية الصحية للمواليد الجدد. ومع ذلك، سجل معدل وفيات الرضع 12.1 حالة في 2019، ما يعكس تقدماً طفيفاً في الحد من وفيات الرضع. وفيما يتعلق بوفيات الأمومة، سجل قطاع غزة 39.1 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية في 2021، وهو ما يشير إلى ارتفاع طفيف مقارنة بالعام السابق، أما فيما يخص الرعاية الصحية للولادة، فقد كانت نسبة الولادات التي أشرف عليها متخصصون صحيون مهرة 100% في قطاع غزة في 2019، مما يدل على جودة الرعاية الطبية رغم الظروف الصعبة. وفيما يتعلق بالأمراض المعدية، تم تسجيل 14 حالة إصابة بالسل في 2022، لكن لم تسجل أي حالات إصابة بالتهاب الكبد الوبائي (ب) أو الملاريا، مما يشير إلى فعالية جهود الوقاية في القطاع. ورغم التحسن الملحوظ في بعض المؤشرات، فإن قطاع غزة كان يواجه تحديات كبيرة في قطاع الصحة، مما يستدعي مزيداً من الجهود لضمان تحسين الظروف الصحية للسكان[49].

في قطاع غزة نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر، هناك ما يقارب 172,664 جريحاً ومصاباً حتى 17 أيار/مايو 2026 يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة في ظل عن النقص المستمر في الأدوية والمعدات الطبية والكوادر الصحية، حيث أشارت البيانات الى استشهاد أكثر من 1,700 شهيداً من الطواقم الطبية بالإضافة الى اعتقال 362 من الكوادر الطبية، وقد أعدم 3 أطباء داخل السجون الإسرائيلية، تشير البيانات المحدّثة حتى آذار 2026 إلى وصول المنظومة الصحية في قطاع غزة إلى حالة انهيار حاد، حيث طال الدمار 94% من المستشفيات، ما أدى إلى خروج المستشفيات الـ 36 كافة عن طاقتها التشغيلية الكاملة، فيما يعمل 18 مستشفى بشكل جزئي فقط؛ كما سجلت خدمات الرعاية الصحية الأولية تراجعاً كارثياً في أدائها، انخفض إلى أقل من نصف قدرتها التشغيلية، حيث لا يعمل سوى 1.5%[50] منها بكامل طاقتها، وتزداد حدة الأزمة

[49] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025**. *أهداف التنمية المستدامة* https://www.pcbs.gov.ps/mainSDGsAr.aspx. رام الله – فلسطين.

[50] UNICEF - Humanitarian Situation Update - 5 February 2026

مع نفاد 51% من الأدوية الأساسية التي وصلت 'رصيد صفر' في المستودعات، ما يضع آلاف المرضى، لا سيما ذوي الأمراض المزمنة، أمام عجز حاد في الحصول على العلاج المنتظم، ويجعل المنظومة الصحية في حالة شلل شبه تام يضع حياة السكان على المحك. بالإضافة الى ذلك تم استهداف وتدمير 197 سيارة اسعاف. ويواجه 12,500 مريض سرطان خطر الموت وبحاجة للعلاج و3,000 مريض مصابون بأمراض مختلفة بحاجة للعلاج بالخارج، وكذلك 22,000 مريض بحاجة للعلاج في الخارج ويمنعهم الاحتلال من السفر. وهناك 12,700 جريح بحاجة للسفر للعلاج بالخارج، إضافة إلى 18,500 جريح بحاجة إلى عملية تأهيل طويلة الأمد. وتشير بيانات وزارة الصحة إلى تسجيل نحو 6,000 حالة بتر، وهي حالات تتطلب برامج تأهيل عاجلة ومستدامة طويلة الأمد لضمان إعادة الدمج وتحسين جودة الحياة. وتظهر المعطيات أن الأطفال يشكلون نحو 25% من إجمالي حالات البتر، في حين تبلغ نسبة النساء 12.7%، بما يعكس الأثر الإنساني الواسع لهذه الإصابات على الفئات الأكثر هشاشة ويؤكد الحاجة إلى تدخلات تأهيلية وصحية متخصصة ومستمرة.[51].

خسائر القطاع الصحي في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023– 17 أيار/مايو 2026

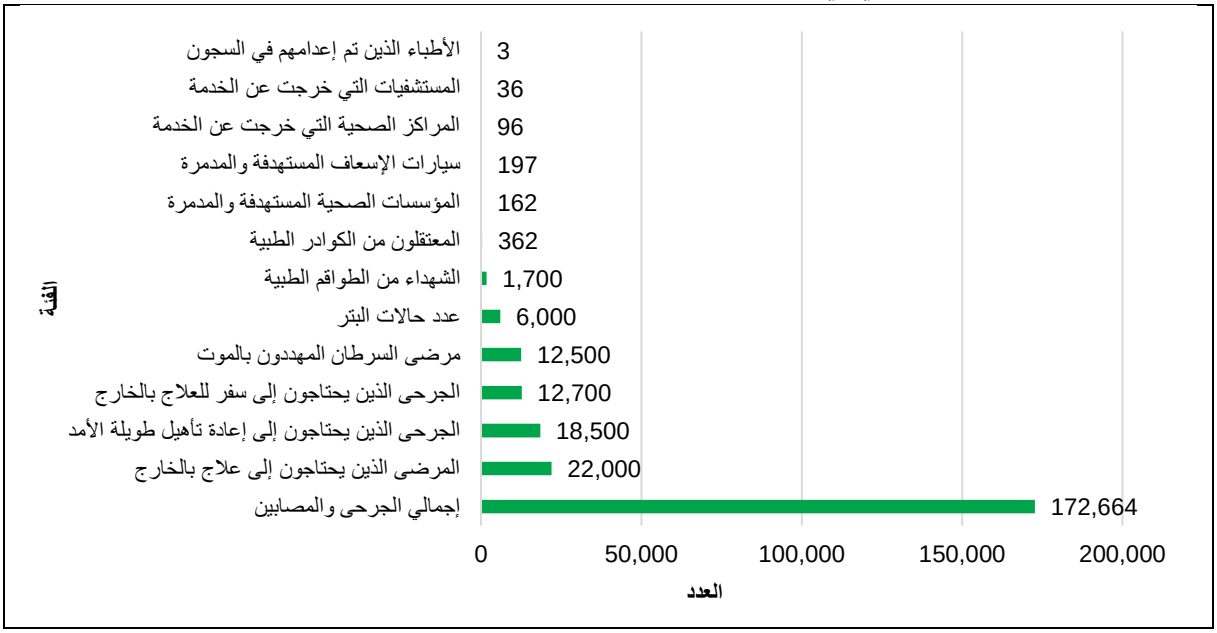

من جانب آخر، بسبب النزوح تفشت الأمراض المعدية بين النازحين حيث أصيب بها 2,136,026، وأصيب منهم 71,338 نازح بعدوى التهابات الكبد الوبائي الفيروسي، كما أن هناك 350,000 مريض مزمن في خطر بسبب منع إدخال الأدوية، كما تواجه حوالي 60,000 سيدة حامل الخطر لعدم توفر الرعاية الصحية، وأيضاً يشير الأطباء إلى اتجاهات مثيرة للقلق مثل زيادة أعداد الأطفال المبسترين ومنخفضي الوزن عند الولادة وشكلت ما تقرب نسبته من 10% من جميع الولادات في شتى أرجاء غزة، وذلك بالمقارنة مع 5% منها قبل شهر تشرين الأول 2023 وهي مؤشرات شائعة من سوء التغذية الحاد الذي يتفاقم بسبب التوتر والخوف والإرهاق الذي تعاني منه النساء الحوامل الآن، ويشكل سوء التغذية مخاطر شديدة على صحة النساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الإصابة بالمرض وزيادة حالات الوفاة أثناء الولادة وانخفاض الوزن عند الولادة، والهزال، وتأخر نمو الأطفال[52].

[51] **وزارة الصحة الفلسطينية، 2025.**

[52] **وزارة الصحة الفلسطينية، 2025.**

حذرت منظمة اليونيسف من تدهور حاد في قدرة قطاع غزة على تقديم الرعاية المنقذة للحياة لنحو 7,700 طفل حديث الولادة، خصوصاً في شمال غزة، حيث فقدت المستشفيات التابعة لوزارة الصحة قدرتها تماماً على رعاية هذه الفئة الضعيفة. لم يتبق سوى مستشفيين إثنين فقط، مستشفى جمعية أصدقاء المريض ومجمع الصحابة الطبي، اللذين قدما خدمات محدودة لحديثي الولادة، حيث كان يتوفر في كل منهما خمسة أسرة فقط. وعانت هذه المنشآت من نقص شديد في الحاضنات وأجهزة التنفس عالية التردد والأدوية الأساسية، كما اعتمدت على معمل أوكسجين واحد في مدينة غزة، الذي كان يعاني من نقص في قطع الغيار ولا يمكنه تلبية الطلب المتزايد. وقد أجبرت هذه الظروف العديد من الأسر على البحث عن الرعاية في منشآت غير مجهزة بما فيه الكفاية، مما أدى إلى وفيات كان يمكن تجنبها. في وسط وجنوب غزة، عملت المنشآت الصحية التي تضم 64 سريراً لحديثي الولادة، مثل مجمع ناصر الطبي والمستشفى الأوروبي ومستشفى الأقصى في خانيونس ودير البلح، بأكثر من طاقتها، حيث تجاوز معدل إشغال الأسرة 100%. كما واجهت هذه المنشآت نقصاً حاداً في أجهزة التنفس والمعالجة الضوئية ومعدات الضغط الهوائي الإيجابي المستمر، إضافة إلى نقص الإمدادات المنقذة للحياة مثل المضادات الحيوية وحقن الغلوبولين المناعي والتغذية الوريدية الكاملة. وأكدت اليونيسف أن حديثي الولادة في غزة كانوا معرضين بشكل كبير لخطر الإصابة بالعدوى المكتسبة في المستشفيات بسبب الاكتظاظ ونقص ممارسات مكافحة العدوى الفعالة، بالإضافة إلى النقص الحاد في اختصاصيي حديثي الولادة واعتماد المستشفيات على عدد قليل من أطباء الأطفال الذين كانوا يفتقرون إلى الخبرة الكافية في رعاية هذه الفئة. وقد زادت هذه الأوضاع من تفاقم الأزمة الصحية، مما أكد الحاجة الملحة إلى تدخلات عاجلة لإنقاذ حياة الأطفال حديثي الولادة في قطاع غزة. وأفادت البيانات أيضاً بوفاة خمسة أطفال حديثي الولادة في قطاع غزة نتيجة انخفاض درجات الحرارة الحاد بين 24 و29 كانون الأول/ديسمبر 2024، حيث توفي طفل في دير البلح بسبب البرد في خيمته، بينما توفي ثلاثة آخرون في خيامهم في المواصي شرق خانيونس بسبب البرد القارس. كما توفي عامل طبي في 27 كانون الأول/ديسمبر 2024 في نفس الموقع نتيجة البرد، وأن الظروف الصعبة في غزة قد تزيد من مخاطر وفاة الأطفال مع التوقعات بانخفاض درجات الحرارة أكثر في الأيام المقبلة[53]، وبالمجمل وحتى 18 تموز كان هناك 17 شهيداً بسبب البرد في مخيمات النزوح القسري، منهم 14 طفلاً.

ان تدمير النظام الصحي في قطاع غزة والنزوح المستمر ونقص الإمدادات الطبية واعاقة الوصول وسوء نوعية المياه وضعف الصرف الصحي، أدى إلى انتشار العديد من الفيروسات والأوبئة الخطيرة وزيادة خطر الإصابة بالأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، ومنها فيروس شلل الأطفال، فقد نشرت منظمة الصحة العالمية بياناً بتاريخ 19 تموز /يوليو 2024 تأكد فيه انتشار سلالة فيروس شلل الأطفال من النوع الثاني في قطاع غزة، مع العلم انه منذ ربع قرن على الأقل، لم يتم تسجيل أي حالات شلل أطفال في قطاع غزة، كما أن نسبة التطعيم ضد شلل الأطفال قبل بدء العدوان في غزة كانت 99% أما الآن فقد انخفضت هذه النسبة إلى 86%، حيث أن الأطفال دون سن الخامسة هم الأكثر عرضة لخطر الإصابة بهذا الفيروس وخاصة الرضّع دون سن الثانية لعدم تلقي الكثير منهم التطعيم نتيجة للعدوان المستمر منذ أكثر من سنة، وأيضاً في حال ظهوره وانتشاره وعدم السيطرة عليه واعطاء الاطفال اللقاح اللازم فانه يهدد دول الجوار[54].

قامت منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع الأمم المتحدة ووزارة الصحة الفلسطينية، بتنظيم الجولة الأولى (الجرعة الأولى) للتطعيم ضد شلل الأطفال لحوالي 640 ألف طفل، على مدار 12 يوماً (01–2024/09/12)، قدمت لقاح شلل الأطفال الفموي الجديد من النوع 2 (nOPV2) إلى 559,161 طفلًا للأعمار من (0–10 أعوام) في كامل قطاع غزة. ثم تم البدء

[53] https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-251-gaza-strip
[54] https://news.un.org/ar/story/2024/07/1132711

تنفيذ الجولة الثانية (الجرعة الثانية) للتطعيم ضد شلل الأطفال (10–25/10/ 2024) حيث تم إعطاء القاح الى 556,774 طفلاً، وفي الفترة (22–2025/02/24) تم تنفيذ الجولة الثالثة لاعطاء اللقاح 602,795 طفلاً.

لكن بسبب تصاعد العنف والقصف المكثف وأوامر النزوح الجماعي وغياب الهدنات الإنسانية المضمونة في معظم أنحاء شمال غزة، اضطرت اللجنة التقنية المعنية بشلل الأطفال في غزة، التي تشمل وزارة الصحة الفلسطينية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والشركاء، إلى تأجيل المرحلة الثالثة من حملة التطعيم ضد شلل الأطفال، التي كان من المقرر أن تبدأ 23 تشرين الأول/أكتوبر. وتهدف هذه المرحلة الأخيرة من الحملة المستمرة إلى تطعيم 119,279 طفلاً في جميع أنحاء شمال غزة. ولوقف انتقال فيروس شلل الأطفال، يجب تطعيم ما لا يقل عن 90% من جميع الأطفال في جميع انحاء قطاع غزة وهو شرط أساسي لإجراء حملة فعالة لوقف تفشيه ومنع زيادة انتشاره.

جدول 3: عدد الأطفال في قطاع غزة الذين تلقوا التطعيم ضد شلل الأطفال، 2024–2025

المحافظة/الجنس/العمر	الجولة الأولى	الجولة الثاني	الجولة الثالثة
المحافظة			
شمال غزة	45,665	5,185	101,777
غزة	66,844	100,373	210,279
دير البلح	195,466	202,355	100,279
خانيونس	239,640	239,985	143,931
رفح	11,546	8,876	46,529
المجموع	**559,161**	**556,774**	**602,795**
الجنس			
ذكور	287,099	285,064	308,228
إناث	272,062	271,710	294,567
المجموع	**559,161**	**556,774**	**602,795**
الفئة العمرية			
4–0	278,807	265,831	308973
10–5	280,354	290,943	293,822
المجموع	**559,161**	**556,774**	**602,795**

المصدر: The OPT Health Cluster https://app.powerbi.com

استمرت الأمراض المعدية في الانتشار بسبب نقص المياه النظيفة والاكتظاظ وظروف الصرف الصحي والنظافة المزرية والقوارض والآفات. ووفقاً لبيانات منظمة الصحة العالمية، تم تسجيل حوالي 1,210,306 حالة من التهابات الجهاز التنفسي الحادة و 574,813 حالة إسهال مائي حاد و114,367 حالة من متلازمة اليرقان الحاد في الفترة الممتدة بين كانون الثاني و17 تشرين الثاني 2024[55]، وسجلت 12,000 حالة من الإسهال الدموي، فضلاً عن مئات الحالات المشتبه بإصابتها بالنكاف والتهاب السحايا حتى 7 تموز/يوليو 2024. كما سُجلت 103,385 حالة من الجرب والقمل و65,368 حالة من الطفح الجلدي وأكثر من 11,000 حالة من جدري الماء حتى 30 حزيران/يونيو. ومن المرجح أن يكون العدد الحقيقي

[55] https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-247-gaza-strip

للإصابات أعلى من ذلك بكثير وتشير الأونروا إلى أن الطفح الجلدي والالتهابات الجلدية، لا سيما بين الأطفال، آخذة في الارتفاع أيضاً، آخذيم بعين الاعتبار ان هناك 1,300,000 جرعة من اللقاح يمنع الاحتلال دخولها قطاع غزة[56].

في أحدث بيانات استناداً إلى لوحة مراقبة الأمراض الموحدة لنظام التحذير والاستجابة المبكر (EWARS)،[57] التي تجمع بيانات أسبوعية صادرة عن المرافق الصحية، يُظهر عبء الأمراض المعدية في قطاع غزة أعداداً مرتفعة بشكل غير مسبوق من الحالات التنفسية وأمراض الجلد والطفيليات المسجلة. وصل الوضع الصحي في قطاع غزة إلى مستوى حرج غير مسبوق، حيث شكلت الأمراض السارية ما يقارب ربع إجمالي الاستشارات الطبية (23.3%) منذ بداية العام 2026 وحتى نهاية شهر شباط/ فبراير، في ظل عجز وانهيار فعلي لقدرة النظام الصحي على الاستجابة.

سجلت التهابات الجهاز التنفسي الحادة أعلى نسبة بين الأمراض المعدية المشخصة، إذ بلغت 68% خلال الشهرين الأولين من العام 2026، مع تسجيل أكثر من 1.9 مليون إصابة تراكمية. وعلى الرغم من تسجيل تراجع نسبي في عدد الإصابات مؤخراً، فإن تسجيل 17 حالة وفاة خلال شهر كانون الثاني/يناير 2026، يعكس تفاقم خطورة الوضع وحدة المرض الناتجة عن البرد القارس في ظل الاكتظاظ الحاد داخل مراكز النزوح التي تجاوزت قدرتها الاستيعابية بأكثر من أربعة أضعاف، إلى جانب انعدام التدفئة والتهوية وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية.

أما الإسهال المائي الحاد، فقد شكل ثاني أكثر الحالات المرضية إبلاغاً بنسبة 16%؛ إذ تم تسجيل نحو 81 ألف حالة خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، فقط، من العام 2026، من بينها أكثر من 36 ألف إصابة بين الأطفال دون سن الخامسة. في حين سجلت أكثر من 496,000 حالة إسهال مائي حاد خلال العام 2025، 47% منهم بين الأطفال دون سن الخامسة. ويُعزى هذا الارتفاع الحاد –الذي يزيد بنحو 20 ضعفاً مقارنة بفترة ما قبل الحرب– إلى تدهور جودة المياه، وانهيار أنظمة الصرف الصحي، حيث تشير التقديرات إلى أن 97% من المياه في القطاع غير صالحة للاستهلاك. فيما انتشرت الأمراض الجلدية مثل الجرب والقمل بنسبة 15%، لتطال نحو 75 ألف شخص، في ظل غياب شبه كامل لمرافق النظافة الشخصية.

أظهرت دراسة نشرتها مجلة The Lancet الطبية أن متوسط العمر المتوقع في قطاع غزة انخفض بنسبة تقارب 46.3% منذ بداية الحرب في تشرين الأول 2023. وخلصت الدراسة إلى أن متوسط العمر المتوقع تراجع من 75.5 عاماً قبل الحرب إلى 40.5 عاماً بين شهري تشرين الأول 2023 وأيلول 2024. وقد كانت نسبة الانخفاض أكبر بين الرجال، حيث انخفض متوسط العمر المتوقع لديهم بنسبة 51.6% من 73.6 عاماً قبل الحرب إلى 35.6 عاماً، مقارنة مع النساء اللواتي شهدن انخفاضاً بنسبة 38.6% من 77.4 عاماً إلى 47.5 عاماً. وأشارت أيضاً إلى أن تقديراتها لخسائر متوسط العمر المتوقع قد تكون متحفظة أو أقل من الواقع الفعلي، لأنها لا تأخذ في الحسبان الآثار غير المباشرة للحرب مثل صعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية وسوء التغذية. وعلى الرغم من ذلك، تشير الدراسة إلى أن الخسائر الفعلية قد تكون أكبر، حيث تسبب العدوان في فقدان متوسط العمر المتوقع بأكثر من 30 عاماً خلال الأشهر الاثني عشر الأولى منه[58].

[56] https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-197-gaza-strip
[57] EWARS Unified Disease Surveillance Dashboard - The Gaza Strip Metabase
[58] https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-259-gaza-strip

شكل تراكم الجثث في الشوارع ومراكز الإيواء وتحت الأنقاض والركام تحدياً كبيراً وأدى إلى تأثيرات سلبية متعددة على الصحة العامة، البيئة، والمجتمع بشكل عام. من الناحية الصحية، كانت الجثث بيئة خصبة لنمو البكتيريا والفيروسات، مما زاد من خطر انتشار الأمراض المعدية مثل التيفوئيد والكوليرا، بالإضافة إلى احتمالية التسمم من خلال تلوث مصادر المياه والتربة. أما بيئياً، فقد أدى تحلل الجثث إلى تلوث البيئة بإطلاق مواد ضارة وغازات مزعجة، وجذبت الحيوانات البرية التي زادت من المشاكل الصحية. من الناحية النفسية والاجتماعية، تسببت رؤية الجثث أو التعامل معها في صدمة وقلق شديدين للمجتمع، وأثرت على الثقة في النظام الصحي والهيئات المحلية، مما استدعى استجابة سريعة وفعالة للتقليل من الأضرار والتخفيف من تأثيراتها.

كشف تقرير صادر في أيلول/سبتمبر 2025 عن منظمة الصحة العالمية أنها تقدر أن نحو 42,000 شخص في قطاع غزة يعانون من إصابات جسيمة تُعد مغيّرة للحياة، وتتطلب تأهيلاً مستمراً طويل الأمد. وقد تضاعف تقريباً عدد هذه الإصابات خلال عام واحد فقط، حيث أشار التقرير إلى أن العدد المقدّر للإصابات المغيرة للحياة بلغ نحو 22,500 إصابة حتى تموز/ يوليو 2024. شملت الأنواع الأكثر انتشاراً من الإصابات الجسيمة المغيرة للحياة؛ إصابات الأطراف المعقدة، والبتر، والحروق، وإصابات الحبل الشوكي، والدماغ، والصدمات الشديدة التي تؤدي إلى فقدان دائم لوظائف الحركة أو الإحساس. وتشير التقديرات إلى تسجيل عشرات آلاف الحالات من إصابات الأطراف الكبرى، إلى جانب أكثر من خمسة آلاف حالة بتر، ما يقارب 75% منها في الأطراف السفلية. كما وثق التقرير آلاف حالات الحروق الشديدة والإصابات في الحبل الشوكي والدماغ، إضافة إلى إصابات الوجه والصدر والبطن والحوض، التي تُعد جميعها من الحالات التي تتطلب تأهيلاً متخصصاً ومستمراً[59].

خلّف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة آثاراً إنسانية وصحية كارثية على الأطفال، تمثلت في إصابات جسدية خطيرة وندوب نفسية عميقة تهدد نموهم وسلامتهم على المدى الطويل. ويحتاج عدد كبير من الأطفال إلى تدخلات جراحية متكررة ورعاية طبية متخصصة وطويلة الأمد، في ظل محدودية شديدة في الخدمات الصحية وتدهور القدرة الاستيعابية للمرافق الطبية، فيما تؤدي الإصابات الأكثر خطورة إلى إعاقات دائمة تُحدث تغيرات جوهرية في مسار حياتهم ومستقبلهم. ووفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية حتى 24 أيلول/سبتمبر 2025، فإن أكثر من 10,000 طفل في قطاع غزة يعانون من إصابات جسيمة مسببة للإعاقة، ويحتاجون إلى خدمات تأهيل شاملة ومستمرة. كما تشير بيانات منظمة أطباء بلا حدود (MSF) إلى أن نحو 70% من المرضى الذين خضعوا لعمليات جراحية متعلقة بالحروق هم من الأطفال، وغالبيتهم من الفئة العمرية دون سن الخامسة، وهو ما يعكس شدة وطبيعة الإصابات التي يتعرض لها الأطفال في ظل الانهيار شبه الكامل للنظام الصحي، ونقص الإمدادات الطبية الأساسية، وغياب الأجهزة المساندة الضرورية لعمليات التعافي وإعادة التأهيل، مثل الكراسي المتحركة، والمشّيات، والأطراف الصناعية، والأجهزة السمعية والبصرية المساعدة. لا تتوقف آثار العدوان الإسرائيلي عند حدود الدمار المادي، بل تمتد لتخلف جروحاً غير مرئية في نفوس أطفال قطاع غزة؛ حيث تشير المعطيات إلى أن أكثر من 1.1 مليون طفل باتوا بحاجة ماسة وعاجلة لخدمات الحماية والدعم النفسي والاجتماعي. إن مشاهد القتل الممنهج وركام المنازل لم تترك طفلاً إلا وطالته بآثار نفسية عميقة، تتراوح بين الخوف المزمن والقلق الحاد والاكتئاب، نتيجة الضغط النفسي المستمر وفقدان الأمان الأسري والمادي[60].

[59] **المصدر**: منظمة الصحة العالمية، تقدير احتياجات إعادة تأهيل الإصابات في قطاع غزة. 2025:
https://cdn.who.int/media/docs/default-source/hq-whe/estimating-trauma-rehabilitation-needs-in-gaza-september-2025.pdf

[60] https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-4-february-2026

أدى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى انهيار شبه كامل في خدمات الصحة الإنجابية، ما انعكس بصورة مباشرة على صحة النساء والفتيات، ولا سيما الحوامل والنساء في سن الإنجاب. وقد سُجلت زيادة في معدلات الولادات المبكرة وحالات الإجهاض نتيجة تداخل عوامل متعددة، أبرزها التوتر النفسي الحاد، وسوء التغذية، وتدهور إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الطارئة. كما لوحظ ارتفاع في انتشار الأمراض والالتهابات الخاصة بالنساء نتيجة تردي ظروف النظافة الصحية داخل مراكز الإيواء، وضعف توفر المستلزمات الصحية الأساسية. وبالتوازي، تفاقم التدهور في الصحة النفسية للنساء والفتيات نتيجة الصدمات المتكررة، وفقدان أفراد الأسرة، والنزوح القسري، في ظل محدودية شديدة في خدمات الدعم النفسي والاجتماعي المتخصص.

وتشير التقديرات إلى وجود نحو 60 ألف امرأة حامل في قطاع غزة، مع تسجيل ما يقارب 180 حالة ولادة يومياً. كما يُقدر أن نحو ثلث حالات الحمل تُصنف كحمل عالي الخطورة، فيما تُجرى حوالي 27% من الولادات عبر عمليات قيصرية. وتشير المعطيات كذلك إلى أن نحو 20% من المواليد الجدد يولدون قبل الأوان أو يعانون من نقص الوزن أو مضاعفات صحية تستدعي رعاية طبية متقدمة، في ظل تراجع حاد في قدرة النظام الصحي على الاستجابة. كما تواجه النساء صعوبات كبيرة في الوصول إلى خدمات رعاية الحمل والولادة، في سياق الانهيار شبه الكامل للمنظومة الصحية مما أدى إلى ارتفاع معدل وفيات الأمومة إلى 145 حالة لكل 100 ألف ولادة حية العام 2024، بعد أن كان 17.4 في العام 2022، ما يعكس أثر انهيار الخدمات الصحية ونقص الرعاية الآمنة للحوامل، وفق بيانات وزارة الصحة الفلسطينية المستندة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

تم تسجيل أكثر من 12,000 حالة إجهاض بين النساء الحوامل منذ بداية العدوان، نتيجة مباشرة لسوء التغذية ونقص العناصر الغذائية الأساسية وغياب الرعاية الصحية أثناء الحمل، ما يعكس مؤشراً خطيراً على تدهور صحة المرأة وتأثرها المباشر بانهيار النظام الصحي والغذائي. كما تشير بيانات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي وسوء التغذية (IPC) للفترة 2025–2026 إلى أن نحو 55,500 امرأة حامل ومرضع يعانين من سوء تغذية حاد ويحتجن إلى تدخل غذائي عاجل، في ظل تراجع كبير في استهلاك الغذاء الغني بالمغذيات الدقيقة والبروتينات، وانخفاض القدرة على الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك رعاية الحمل وما بعد الولادة.

يشكل العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة تهديداً مباشراً لصحة النساء الحوامل والمرضعات. فقد أدى القصف المستمر وتدمير البنية التحتية الصحية إلى تقليص قدرة المستشفيات والمراكز الطبية على تقديم خدمات الرعاية قبل الولادة، وخدمات الولادة، والرعاية للأطفال حديثي الولادة. وتشير التقديرات إلى أن نحو 107,000 امرأة حامل ومرضعة معرضات حالياً لخطر نقص أو انعدام الرعاية الصحية الأساسية، ما يزيد من احتمالات المضاعفات الصحية للأمهات والأطفال حديثي الولادة، ويبرز الحاجة الماسة لتدخلات عاجلة لضمان حصولهن على الرعاية الطبية الضرورية.

سُجلت إصابة نحو 23,769 امرأة في قطاع غزة خلال الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2025 نتيجة العدوان الإسرائيلي. وتعاني النساء الجريحات أوضاعاً إنسانية وصحية بالغة التعقيد، في ظل انهيار شبه كامل للمنظومة الصحية وتزايد القيود على الوصول إلى الخدمات العلاجية والتأهيلية. وتشير المعطيات إلى أن عدداً كبيراً من المصابات تعرضن لإعاقات دائمة أو إصابات خطيرة تتطلب علاجاً طويل الأمد وبرامج إعادة تأهيل متخصصة، في وقت تعاني فيه المرافق الصحية من نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية والكوادر المؤهلة. كما تواجه

المصابات صعوبات كبيرة في الوصول إلى المستشفيات ومراكز العلاج نتيجة الدمار الواسع في البنية التحتية الصحية وصعوبة الحركة والإغلاق.

في الأول من تشرين أول 2025، أشارت البيانات إلى أن سرطان الثدي يشكل نحو 30% من إجمالي حالات السرطان بين النساء في قطاع غزة، بمعدل إصابة بلغ 29 حالة لكل 100,000 امرأة. وتظهر المعطيات استمرار حرمان النساء في القطاع من خدمات الكشف المبكر والبرامج الوقائية والتشخيصية والعلاجية الخاصة بسرطان الثدي للسنة الثانية على التوالي، نتيجة تدهور البنية التحتية الصحية واستمرار العدوان. كما تعاني النساء المصابات من صعوبات في الحصول على الرعاية الطبية المتخصصة بسبب تدمير مراكز الرعاية الصحية الأولية ووحدات التصوير التشخيصي. ويعد غياب خدمات العلاج الإشعاعي داخل قطاع غزة من أبرز التحديات التي تواجه المريضات، إلى جانب تدهور الوضع الغذائي ونقص العناصر الأساسية للتغذية السليمة، ما يفاقم من تدهور حالتهن الصحية ويقلل من فرص التعافي.

وبالتوازي، تعاني العديد من النساء المصابات من آثار نفسية عميقة ناجمة عن الصدمات المتكررة، وفقدان أفراد من الأسرة، والنزوح القسري المتكرر، ما يفاقم من هشاشة أوضاعهن الصحية والاجتماعية. كما تتحمل النساء في هذه الظروف أعباءً مضاعفة، إذ يجمعن بين معاناة الإصابة الجسدية ومسؤوليات الرعاية الأسرية في بيئة تتسم بانعدام الأمان وتدهور الظروف المعيشية، بما يعكس حجم الأثر الإنساني المركب للعدوان على النساء في قطاع غزة.

ويُفاقم هذا الوضع استمرار القيود على الوصول الإنساني، وتدهور خدمات المياه والصرف الصحي، والنزوح الواسع، ما يضاعف من أعباء الرعاية الواقعة على النساء داخل بيئات غير آمنة وغير صحية. ويعكس ذلك حالة طارئة مركبة تتطلب استجابة عاجلة ومتعددة القطاعات تدمج بين الرعاية الصحية الإنجابية، والتغذية، والدعم النفسي والاجتماعي، لضمان حماية حياة النساء والأطفال والحد من المخاطر الصحية المتصاعدة في قطاع غزة.

خلال العدوان، تعرضت المرافق الصحية، مثل المستشفيات والعيادات، للتدمير أو الضرر، مما حد من قدرة النظام الصحي على تقديم الرعاية اللازمة للسكان. بالإضافة إلى ذلك، أدى العدوان إلى زيادة حالات الإصابات الجسدية والصدمات النفسية، كما أثر سلباً على الصحة العامة نتيجة التلوث البيئي ونقص الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي. تسبب العدوان في تدمير البنية التحتية الصحية، حيث تم تدمير أو تضرر 772 منشأة صحية، مما أدى إلى خسائر اقتصادية تقدر بنحو 1.3 مليار دولار أمريكي. شمل ذلك تدمير مستشفيات (95% من المستشفيات)، المنشآت الصحية الخاصة (91%)، والمراكز الصحية العامة (88%)، بالإضافة إلى المنشآت الأساسية مثل الصيدليات، عيادات الأسنان، وعيادات الأمومة[61]. الحصة الأكبر من هذه الأضرار، التي تقدر بأكثر من 809 مليون دولار، كانت بسبب تدمير المستشفيات. كانت محافظة غزة الأكثر تضرراً، حيث تقدر الأضرار بحوالي 682 مليون دولار، تليها خسائر كبيرة في شمال غزة و خان يونس بلغت 112 مليون دولار و132 مليون دولار على التوالي. تشير التقارير إلى أن 64% من المراكز الصحية الأولية غير فعّالة، ولم يتبق سوى 43.6% من القدرة الاستيعابية للمرضى في المستشفيات التي لا تزال تعمل جزئياً. كما تم تدمير مرافق التخلص من النفايات الطبية وسلاسل التبريد تقريباً[62].

[61] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[62] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

تكبد قطاع الصحة في غزة خسائر تقدر بحوالي 6.3 مليار دولار أمريكي، مما أثر بشكل كبير على قدرة النظام الصحي في تقديم الخدمات. هذه الخسائر ناتجة بشكل رئيسي عن تعطيل الخدمات الصحية وفقدان الموارد البشرية الصحية بسبب الشهداء والجرحى والنازحين. كما تسبب الانخفاض الكبير في الإنتاجية الصحية، مع فقدان أكثر من 1700 عامل صحي، في خسارة كبيرة تقدر بحوالي 2.7 مليار دولار في الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، أدى تزايد عبء الأمراض، بما في ذلك زيادة الإصابات، والأمراض المعدية، وسوء التغذية، والمشاكل الصحية النفسية، إلى إضافة 3.2 مليار دولار إلى إجمالي الخسائر الصحية[63].

تقدر احتياجات التعافي في القطاع الصحي بأكثر من 7 مليارات دولار، حيث يتم تقسيم هذه الاحتياجات بين تكاليف إعادة الإعمار واحتياجات تقديم الخدمات. تبلغ الاحتياجات قصيرة المدى 4.3 مليار دولار، وتركز على الاستجابة الإنسانية وفترة التعافي القصيرة لإعادة بناء الخدمات الصحية الأساسية، وإصلاح البنية التحتية الصحية، والتعامل مع الاحتياجات الفورية مثل الصحة النفسية، وإعادة التأهيل، والتغذية، والأمراض غير المعدية. أما الاحتياجات المتوسطة والطويلة المدى فتقدر بحوالي 2.7 مليار دولار، وتركز على تقديم خدمات وقائية مثل الاستعداد للطوارئ والاستجابة للأزمات الصحية العامة، بالإضافة إلى تعزيز الموارد البشرية الصحية لتعويض النقص الكبير في عدد العاملين الصحيين. تعد احتياجات تقديم الخدمات خلال مرحلة التعافي عاجلة للغاية، مع تركيز كبير على معالجة الصحة النفسية، والتغذية، والحد من تفشي الأمراض المعدية. كما يعتبر إجلاء المرضى واستعادة نظم المعلومات الصحية من الأمور الأساسية لضمان استمرارية الرعاية[64].

علاوة على ذلك، ساهمت الظروف المعيشية المتردية، بما في ذلك ارتفاع معدلات الفقر والجوع والبطالة، في تفاقم تدهور الصحة النفسية والبدنية للسكان. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تعقيد تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، الذي يركز على ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار. كما أدت إلى زيادة الاحتياجات الصحية بشكل كبير، وصعوبة وصول السكان إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية والضرورية، مما زاد من معاناتهم وأثّر سلباً على جودة حياتهم بشكل عام.

4 التعليم الجيد
ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

يركز (الهدف الرابع) على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، يهدف إلى تحقيق تعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وذي جودة لجميع الفتيات والفتيان، بالإضافة إلى ضمان الوصول إلى تعليم ما قبل المدرسة الجيد، والتعليم العالي، والتدريب المهني. كما يشمل تحسين جودة التعليم، وتوفير بيئات تعليمية آمنة، وتعزيز مهارات القراءة والكتابة والحساب، وتوفير فرص التعلم مدى الحياة للجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة والمعرضة للخطر. قبل السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، أظهرت البيانات أن معدل إتمام التعليم الابتدائي في فلسطين بلغ 99.3% لكلا الجنسين، حيث كانت النسبة متساوية بين الذكور والإناث عند 99.3%. أما في مرحلة التعليم الثانوي الأدنى، فقد بلغ المعدل

[63] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[64] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

93.2% لكلا الجنسين، مع تفوق ملحوظ للإناث بنسبة 97.1% مقارنة بـ 89.5% للذكور. وفي مرحلة التعليم الثانوي الأعلى، وصل المعدل إلى 65.6% لكلا الجنسين، مع فارق كبير لصالح الإناث بنسبة 87.3% مقابل 53.2% للذكور. وفي العام الدراسي 2023/2022، سجل معدل المشاركة في التعليم المنظم (قبل سنة واحدة من الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي) 76.1%، حيث كانت النسبة 80.4% في الضفة الغربية و69.9% في قطاع غزة. وبحسب الجنس، بلغت النسبة 75.7% للذكور و76.5% للإناث. وفي نفس العام، حققت جميع المدارس في فلسطين نسبة 100% في الحصول على الكهرباء، بينما بلغت نسبة المدارس المتصلة بالإنترنت لأغراض تعليمية 98.8%، مع تسجيل أعلى نسبة في المدارس الثانوية وأدنى نسبة في المدارس الابتدائية. كما وصلت نسبة المدارس المتصلة بأجهزة الكمبيوتر لأغراض تعليمية إلى 91.5%. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت نسبة المدارس التي توفر بنية تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلبة ذوي الإعاقة من 65.4% في عام 2015 إلى 71.5% في العام الدراسي 2017/2016، ثم انخفضت قليلاً إلى 70.6% في العام الدراسي 2023/2022. وفي عام 2021، بلغ معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب 18.9%، حيث تفوقت الإناث بمعدل 20.9% مقارنة بالذكور الذين سجلوا معدل 17.0%[65].

نتيجة للقصف المستمر بالغارات العنيفة على قطاع غزة وتدمير البنية التحتية لعدد لا بأس به من المدارس والجامعات واستخدام العديد منها كملاجئ للنازحين داخلياً تعطلت العملية التعليمية في قطاع غزة منذ بدء العدوان؛ فقد أسفر ذلك عن التدمير الكامل لأكثر من 179 مدرسة حكومية، وتضررت أكثر من 105 مدرسة تابعة لوكالة الغوث نتيجة القصف والتخريب، وبذلك حرم حوالي 700 ألف طالب/ة من حقهم بالتعليم المدرسي للعام الدراسي 2026/2025[66]. بشكل عام، تعرضت نحو (95%) من مدارس قطاع غزة لأضرار مادية متفاوتة، فيما بات أكثر من (90%) من المباني المدرسية بحاجة إلى إعادة بناء كاملة أو إلى أعمال تأهيل رئيسية لإعادتها إلى الخدمة التعليمية.

بلغ عدد الشهداء من الطلبة الملتحقين في المدارس ما يزيد عن 19,061 شهيداً/ة في قطاع غزة. فيما بلغ عدد الجرحى من الطلبة الملتحقين في المدارس أكثر من 28,337 جريح/ة في قطاع غزة. وحرم حوالي 70 ألف طالباً/ة من حقهم في تقديم امتحان شهادة الثانوية العامة في قطاع غزة في العامين الدراسين 2024/2023 و 2025/2024. كما لا يوجد معلومات حول عدد طلبة المدارس الذين تم اعتقالهم من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال العمليات البرية التي يتم القيام بها في جميع مناطق قطاع غزة[67].

وبلغ عدد الشهداء من المعلمين والإداريين في المدارس 801 شهيد/ة، فيما بلغ عدد الجرحى 3,291 جريح/ة، ، كما لا يوجد معلومات حول عدد الكوادر التعليمية الذين تم اعتقالهم من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال العمليات البرية التي يتم القيام بها في جميع مناطق قطاع غزة[68].

كما أدى العدوان إلى حرمان نحو 88 ألف طالب/ة من الالتحاق بجامعاتهم، وذلك نتيجة التدمير الكامل لأكثر من 63 مبنى جامعياً، وبلغ عدد الشهداء منذ بدء عدوان الاحتلال الاسرائيلي من الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي أكثر من

---

[65] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025**. *أهداف التنمية المستدامة* https://www.pcbs.gov.ps/mainSDGsAr.aspx. رام الله – فلسطين.

[66] **وزارة التربية والتعليم العالي** –تقرير #انتهاكات_الاحتلال بحق التعليم منذ 7 أكتوبر حتى 2026/04/21. رام الله – فلسطين.

[67] **وزارة التربية والتعليم العالي** –تقرير #انتهاكات_الاحتلال بحق التعليم منذ 7 أكتوبر حتى 2026/04/21. رام الله – فلسطين.

[68] **وزارة التربية والتعليم العالي** –تقرير #انتهاكات_الاحتلال بحق التعليم منذ 7 أكتوبر حتى 2026/04/21. رام الله – فلسطين.

1,375 طالب/ة فيما بلغ عدد الجرحى أكثر من 2,988 جريح/ة. كما لا يوجد معلومات حول عدد الطلبة الجامعيين الذين تم اعتقالهم من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال العمليات البرية التي يتم القيام بها في جميع مناطق قطاع غزة. وارتقى 246 عامل/ة وجرح أكثر من 1,493 جريح/ة ممن يعملون في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة نتيجة الغارات الجوية المستمرة، وهناك أكثر من 193 من العلماء والاكاديميين وأساتذة جامعات وباحثين قام الاحتلال بإعدامهم، كما لا يوجد معلومات حول عدد الكوادر التعليمية الذين تم اعتقالهم من قبل جيس الاحتلال الإسرائيلي خلال العمليات البرية التي يتم القيام بها في جميع مناطق قطاع غزة[69].

الخسائر البشرية في القطاع التعليمي في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023 –21 نيسان 2026

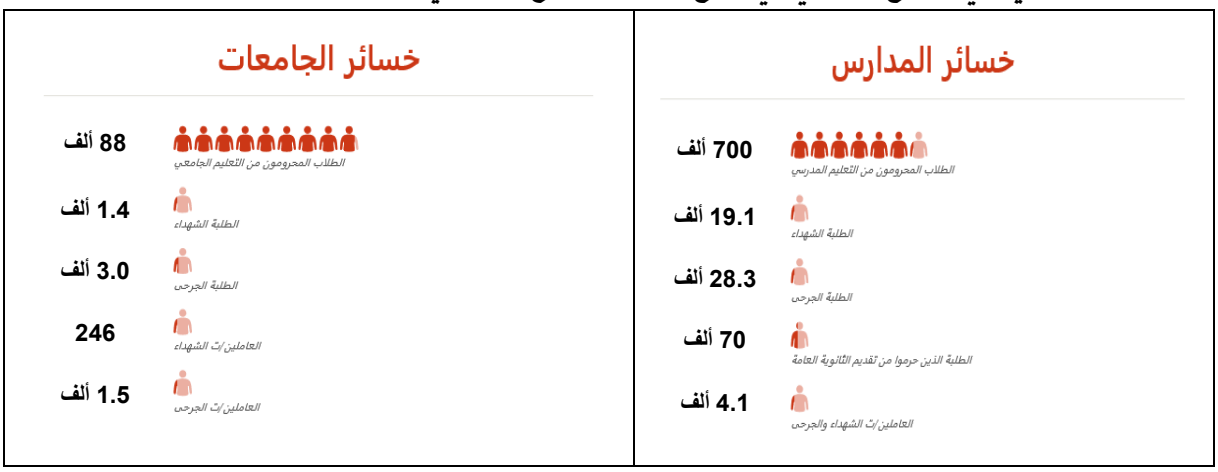

بعد توقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، يواجه القطاع التعليمي أزمة غير مسبوقة بسبب الدمار الهائل الذي لحق بالمدارس والجامعات، مما يجعل إعادة الإعمار وتأهيل المؤسسات التعليمية تحدياً كبيراً يتطلب جهوداً مكثفة وموارد ضخمة. كما أن فقدان آلاف الطلبة والمعلمين، إضافة إلى التأثيرات النفسية والاجتماعية العميقة، يزيد من صعوبة استئناف التعليم بشكل طبيعي. في ظل هذه الظروف، فإن إعادة بناء المنظومة التعليمية وضمان استمرارية التعليم في غزة تستدعي دعماً محلياً ودولياً عاجلاً لتجاوز هذه الأزمة.

تسبب العدوان في انقطاع الدراسة النظامية لمدة ثلاثة أعوام دراسية متتالية، وعلى الرغم من اعتماد وزارة التربية والتعليم العالي لمسارات تعليمية بديلة للعام 2026/2025 مثل التعليم الإلكتروني المتزامن، وغير المتزامن، والمدارس المؤقتة، تشير بيانات وزارة التربية والتعليم العالي إلى أن أكثر من 120 ألف طالب/ة في قطاع غزة ملتحقون بالتعليم الإلكتروني على منصة Eschool، والتحق بالصف الأول الأساسي بالمدارس الافتراضية 6,334 طالباً/ة، وبلغ عدد المعلمين في المدارس الافتراضية 1500 معلم/ة، إلا أن العديد من هؤلاء الطلاب لم يتمكنوا من تلقي تعليمهم بشكل فعّال طوال هذه الفترة، بسبب عدم وجود مناطق آمنة، إضافة إلى انقطاع الكهرباء والإنترنت، وقلة توفر الأجهزة اللازمة، ما يُنذر بفجوة تعليمية تهدد مستقبل جيل بأكمله. في الضفة الغربية، لم تكن الأوضاع أفضل، حيث سُجل منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى السابع عشر من شباط/فبراير 2026 استشهاد 120 طالباً/ة وإصابة 831 آخرين، إضافة إلى اعتقال 406 طلاب/طالبات و183 كادراً تعليمياً، في سياسة ممنهجة لتفكيك البنية التعليمية[70].

[69] **وزارة التربية والتعليم العالي** –تقرير #انتهاكات_الاحتلال بحق التعليم منذ 7 أكتوبر حتى 2026/04/21. رام الله – فلسطين.

[70] **وزارة التربية والتعليم العالي** –تقرير #انتهاكات_الاحتلال بحق التعليم منذ 7 أكتوبر حتى 2026/02/17. رام الله – فلسطين.

أنتج العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة آثاراً اجتماعية واقتصادية وصحية عميقة، لا سيما من منظور النوع الاجتماعي. فقد شهدت الفترة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات تسرب الفتيات من التعليم، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية وانعدام الاستقرار، ما دفع العديد من الأسر إلى سحب بناتهم من المدارس خوفاً على سلامتهن، أو بسبب تضرر البنية التحتية التعليمية بشكل كبير. كما أدى توقف العملية التعليمية إلى فقدان الفتيات فرص التعلم المستمرة، مما يزيد من فجوة التعليم بين الجنسين ويهدد مستقبلهن.

في ظل هذه الظروف الصعبة، تزايدت مخاطر الزواج المبكر كآلية تكيف وتحمل للأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الأسر، إذ تلجأ بعض العائلات إلى تزويج بناتها في سن مبكرة ظناً منها أنها تحميهن من المخاطر أو تخفف الأعباء الاقتصادية. إلا أن الزواج المبكر يفاقم من مشكلات الفتيات الصحية والنفسية ويحد من فرص تعليمهن وتمكينهن، ويعرضهن للعنف والاستغلال.

علاوة على ذلك، فقدت الفتيات المساحات الآمنة للتعلم والتنشئة الاجتماعية، حيث كانت المدارس والمراكز التعليمية تعتبر ملاذاً يحميهن من العنف المباشر وغير المباشر ويوفر لهن بيئة داعمة وآمنة. مع انهيار هذه المساحات، تواجه الفتيات خطر التعرض للعنف الأسري، والتحرش، والاستغلال، مما يؤثر سلباً على صحتهن النفسية والجسدية.

تقدر الخسائر الناتجة عن العدوان على قطاع التعليم في غزة بحوالي 3.2 مليار دولار أمريكي، وتشتمل هذه الخسائر على مجموعة من التدفقات الاقتصادية المفقودة، بما في ذلك انخفاض الإيرادات من رسوم تعليم الطلاب في التعليم العالي، وزيادة التكاليف التشغيلية للحلول التعليمية المؤقتة، وفقدان الوظائف بين العاملين في قطاع التعليم، والخسائر البشرية بسبب الوفيات والتوقف عن التعليم. من المتوقع أن يؤدي ضياع التعليم إلى تأثيرات طويلة الأمد، مع تقدير فقدان 1.25 مليار دولار من الدخل المحتمل على مدار الحياة لأجيال كاملة من الطلاب الذين تم تعطيل تعليمهم. كما أن خسارة الوظائف بين العاملين في القطاع التعليمي تقدر بحوالي 818 مليون دولار، مما يزيد من التحديات المالية التي يواجهها القطاع، حيث يعاني العديد من المعلمين والإداريين والموظفين من البطالة أو الأجور المنخفضة بسبب الأزمة المستمرة[71].

وتقدر احتياجات التعافي في قطاع التعليم في غزة بحوالي 3.8 مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات. وتقدر الاحتياجات قصيرة المدى بحوالي 2.6 مليار دولار، وتركز على إقامة مرافق تعليمية مؤقتة (بما في ذلك الخيام والمباني مسبقة الصنع)، واستعادة المنشآت التعليمية التي تم تحويلها إلى ملاجئ للنازحين داخلياً إذا أمكن، وتوفير الدعم النفسي الاجتماعي، ومعالجة فقدان التعليم الشديد. تشمل الأولويات الرئيسية استعادة الوصول إلى التعليم لجميع الطلاب، وتلبية احتياجات الطلاب ذوي الإعاقات، والتخفيف من الآثار طويلة المدى لسوء التغذية والإجهاد السام في مرحلة الطفولة المبكرة على النمو المعرفي، واستعادة القدرة على تقديم خدمات شاملة تدعم رفاهية المعلمين والطلاب[72].

أما استراتيجيات التعافي متوسطة وطويلة المدى فتقدر بحوالي 1.2 مليار دولار، وتركز على إعادة بناء المنشآت المدمرة، وتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتقوية مرونة القطاع. نظراً للأضرار الواسعة النطاق، واستعادة المنشآت المدمرة بشكل كبير، وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. تهدف الخطة العامة للتعافي إلى إنشاء نظام تعليمي شامل وعادل يمكنه

[71] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[72] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

الصمود أمام التحديات المستقبلية، مع تدخلات مستهدفة لدعم الطلاب المهمشين والضعفاء. يتطلب ذلك تكاليف رأسمالية كبيرة، خاصة للمدارس الحكومية، ومنشآت الأونروا، والجامعات والمؤسسات التعليمية العليا الأخرى، مع زيادة التكاليف المتعلقة بالنقل، والأراضي، واللوجستيات، واضطرابات سلسلة التوريد، والهدم، وإزالة الحطام، والتضخم، والعوامل الخاصة بالتعليم المدرجة في احتياجات التعافي المقدرة[73].

مثل العدوان الإسرائيلي انتهاكاً فاضحاً لحق الأفراد في الحصول على التعليم، وهو حق مكفول بموجب جميع المعاهدات الدولية ذات الصلة. كما أدى إلى تدمير المدارس والمنشآت التعليمية أو إلحاق أضرار بها، مما عطل العملية التعليمية وجعل من الصعب على الأطفال والشباب الوصول إلى التعليم في بيئة آمنة وصحية. إضافة إلى ذلك، عمق العدوان الفقر، مما دفع العديد من الأسر إلى وضع أولويات أخرى مثل البقاء الاقتصادي على حساب تعليم أطفالهم. كما أن الصدمات النفسية التي عانى منها الأطفال بسبب العنف أثرت على قدرتهم على التركيز والتعلم. جميع هذه العوامل أسهمت في تقليص فرص الوصول إلى التعليم الجيد والشامل، مما يعيق تحقيق الهدف الرابع ويهدد بمستقبل أجيال كاملة في قطاع غزة.

5 المساواة بين الجنسين — تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

يسعى (الهدف الخامس) إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وهذا يشمل القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، مثل الزواج القسري، والزواج المبكر، وختان الإناث، والتحرش، والعنف الجنسي.

يعد العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، والذي لازال مستمراً، عاملاً رئيسياً في تصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي، مما عرقل بشكل كبير تحقيق المساواة بين الجنسين. فالعدوان المتكرر وما يصاحبه من تدمير للبنية التحتية وتهجير للسكان، يخلق بيئة تعزز العنف ضد النساء والفتيات، مما يحرمهن من حقوقهن الأساسية، مثل التعليم (الهدف الرابع)، والرعاية الصحية (الهدف الثالث)، والمشاركة في الحياة الاقتصادية (الهدف الثامن) والسياسية.

قبل العدوان وفي قطاع غزة تحديدا، كانت تمثل ظاهرة زواج القاصرات مشكلة اجتماعية، علما بانخفاض قيمتها عبر السنوات، حيث أظهرت البيانات أن نسبة النساء اللواتي تزوجن قبل بلوغ 18 سنة في قطاع غزة انخفضت من 18.0% في عام 2007 إلى 13.4% في عام 2019، لكن هذه النسبة لا تزال مرتفعة، مما يشير إلى استمرار مشكلة زواج القاصرات في القطاع. كما سجلت 1.4% من النساء في قطاع غزة تزوجن قبل بلوغ 15 عاماً. وهذا كان يعكس استمرار الضغوط الاجتماعية والثقافية على الفتيات في القطاع للزواج في سن مبكرة، مما أثر سلباً على فرصهن في التعليم والتنمية الشخصية. تظهر هذه البيانات الحاجة الملحة لمعالجة قضايا العنف ضد النساء وزواج القاصرات في قطاع غزة من خلال تعزيز التشريعات القانونية، وتوفير برامج توعية وحماية، وزيادة الوعي المجتمعي لضمان حقوق النساء والفتيات وتعزيز مكانتهن

[73] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

في المجتمع في ذلك الوقت. وكانت النساء في قطاع غزة قبل العدوان يواجهن تحديات كبيرة مرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، فوفقاً لبيانات مسح العنف في المجتمع الفلسطيني لعام 2019، تعرضت نسبة كبيرة من النساء في قطاع غزة للعنف من قبل أزواجهن، حيث بلغت هذه النسبة 68.9%، وهي نسبة مرتفعة، مما يدل على الانتشار الواسع للعنف الزوجي في القطاع ويظهر التحديات الكبيرة التي كانت تواجه حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين[74].

وفيما يتعلق بتوزيع الأدوار الأسرية، تعكس البيانات فجوة كبيرة بين الجنسين في العمل غير مدفوع الأجر في فلسطين، حيث كانت النساء تقضي 17.8% من وقتهن في العمل المنزلي ورعاية الأسرة، مقارنة بـ 3.0% فقط للرجال. كما كانت تقضي النساء 3.8% من وقتهن في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، مقارنة بـ 0.6% للرجال، و14.0% في الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، مقابل 2.4% فقط للرجال[75].

في قطاع غزة، أظهرت البيانات المتعلقة بالتمثيل النسائي في مواقع صنع القرار أن النساء يشغلن نسبة منخفضة من المقاعد في الهيئات المحلية، حيث كانت نسبة المقاعد التي شغلتها النساء في الهيئات المحلية 12.6% عام 2020. وهذا يشير إلى التحديات التي تواجهها النساء في الوصول إلى المناصب القيادية في الهيئات المحلية، رغم وجود بعض المحاولات لتحسين تمثيلهن. وفيما يتعلق بالمناصب الإدارية، وفي عام 2022، بلغت نسبة النساء اللواتي تولين المناصب الإدارية في قطاع غزة 22.6%. هذه النسبة تعكس دور النساء المتزايد في المؤسسات الإدارية في القطاع، على الرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها القطاع. أما في ما يتعلق باستخدام الهواتف النقالة، فقد كانت نسبة امتلاك الهواتف في قطاع غزة 70.7% في عام 2023، وهو ما يعكس التحديات الاقتصادية والبنية التحتية التي قد تحد من قدرة الأفراد في القطاع على امتلاك واستخدام الهواتف المحمولة. إجمالاً، تشير هذه النسب إلى التحديات التي كان يواجهها قطاع غزة في مجالات تمثيل النساء في القيادة واستخدام التكنولوجيا، مما كان يتطلب مزيداً من الجهود لدعم المشاركة الفاعلة للنساء وتعزيز الوصول إلى الخدمات الحديثة في هذا السياق[76].

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة يعيق بشكل كبير تحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف الخامس) من خلال تعزيز مستويات العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث أدى العدوان الإسرائيلي الأخير إلى إبادة جماعية امتدت منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 والمستمر بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، راح ضحيتها 72,763 شهيداً حتى 17 أيار/مايو 2026، منهم أكثر من 21,283 شهيداً/ة من الأطفال وأكثر من 12,500 شهيدة من النساء، كما شهدت هذه الفترة ولادة واستشهاد 450 رضيعاً/ةً، و1,029 طفلاً/ة استشهدوا خلال الإبادة الجماعية وعمرهم أقل من عام، و5,031 طفلاً/ة استشهدوا دون الخامسة، بالإضافة الى نحو 9,500 الآف مفقود/ة، كم بلغ عدد الجرحى حوالي 172,664 ألف جريحاً/ة وذلك حتى 17 أيار/مايو 2026، 69% منهم من النساء والأطفال. ولا تتوفر معطيات دقيقة في ضوء جريمة الإخفاء

[74] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026.** *أهداف التنمية المستدامة* https://www.pcbs.gov.ps/mainSDGsAr.aspx. رام الله – فلسطين.
[75] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026.** *أهداف التنمية المستدامة* https://www.pcbs.gov.ps/mainSDGsAr.aspx. رام الله – فلسطين.
[76] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026.** *أهداف التنمية المستدامة* https://www.pcbs.gov.ps/mainSDGsAr.aspx. رام الله – فلسطين.

القسري التي يواصل الاحتلال تنفيذها بحقّ معتقلات قطاع غزة، مما يبرز العنف الموجه النساء والفتيات، ويزيد من التحديات أمام تحقيق المساواة بين الجنسين في القطاع[77].

تعرضت أكثر من 23,769 امرأة وفتاة لإصابات خطيرة خلال العدوان، مما أدى إلى إعاقات دائمة غيرت مجرى حياتهن بالكامل، حيث سجلت 2000 حالة إعاقة لديهن حسب بيانات وزارة الصحة. جاء ذلك نتيجة الاستهداف المباشر والقصف المكثف، حيث فقدت العديد منهن أطرافهن أو أصبن بإعاقات بصرية وسمعية، مما زاد من معاناتهن في ظل غياب الرعاية الصحية اللازمة وإمكانيات إعادة التأهيل. هذا الواقع يفاقم التحديات التي تواجهها النساء والفتيات، ويحدّ من قدرتهن على ممارسة حياتهن اليومية بكرامة واستقلالية. كما أصيبت 162 ألف امرأة بأمراض معدية، نتيجة الظروف الصحية المتدهورة ونقص الغذاء والمياه النظيفة. وساهم التلوث وسوء التغذية وانعدام الرعاية الطبية في تفاقم معاناتهن، مما أدى إلى انتشار الالتهابات المعوية والتسمم الغذائي بينهن. وتواجه هؤلاء النساء تحديات كبيرة في الحصول على العلاج اللازم، في ظل انهيار النظام الصحي ونقص الأدوية والمرافق الطبية المناسبة[78].

في ظل هذه التحديات الإنسانية القاسية، واجهت ومازالت أكثر من 26,370 امرأة فلسطينية واقعاً مأساوياً بعد فقدان أزواجهن نتيجة حرب الإبادة الجماعية، ليصبحن المعيلات الوحيدات لأسر حرمت من عائلها الأساسي. ليرتفع العدد الإجمالي للأرامل في القطاع إلى 47,019 أرملة. وتتوزع الأرامل جغرافياً بواقع 37.8% في محافظة غزة، و22.5% في محافظة الشمال، و18.3% في خانيونس، و8.2% في الجنوب. كما تشكل الأرامل ضمن الفئة العمرية 19–59 سنة النسبة الأكبر بواقع 84.6%، تليها الفئة العمرية 60 سنة فأكثر بنسبة 14.9%، فيما بلغت نسبة الأرامل دون سن 18 عاماً حوالي 0.4%. تتحمل هؤلاء النساء أعباء ثقيلة لتأمين لقمة العيش ورعاية الأبناء، في ظل ظروف اقتصادية خانقة تفاقمت بفعل الحصار والدمار. وإضافة إلى صعوبة الحفاظ على استقرار الأسر، فإنهن يواجهن تحديات مضاعفة في إعالة عائلات فقدت سندها، وتربية أطفال بين أنقاض المنازل، في ظل شحّ الموارد الذي يفاقمه الحصار[79].

أسفر العدوان عن تقليص فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية وتدمير سبل العيش، مما عمّق التمييز وعدم المساواة بين الجنسين. وقد وجدت النساء والفتيات، اللواتي يشكلن نصف النازحين في قطاع غزة، أنفسهن في مواجهة أوضاع إنسانية قاسية بسبب النزوح المتكرر. في ظل البحث المستمر عن الأمان، اضطررن إلى اللجوء إلى ملاجئ مكتظة أو الاحتماء بين أنقاض المنازل المدمرة، لكن لم يكن هناك مكان آمن بالفعل. تشردت آلاف الأسر ولجأت إلى مراكز الإيواء المؤقتة، سواء تلك التي تديرها الأونروا أو لدى أسر مضيفة تعاني بدورها من مخاطر متزايدة، خاصة بعد أن دمر الاحتلال ما يقارب 268,000 وحدة سكنية تدميراً كلياً، وتضررت حوالي 148,000 وحدة أخرى إلى درجة أصبحت غير صالحة للسكن، فيما تعرضت حوالي 153,000 وحدة لأضرار جزئية، وقد أدى ذلك إلى فقدان المأوى لأكثر من 288 ألف أسرة فلسطينية، في ظل تدهور أوضاع الملاجئ المؤقتة، حيث اهترأت أكثر من 125 ألف خيمة وأصبحت غير صالحة للإقامة من أصل 135

[77] **وزارة الصحة الفلسطينية، 2026.**

[78] **وزارة الصحة الفلسطينية، 2026.**

[79] https://icspr.ps/17395/

ألف خيمة قائمة، واستهداف 293 مركزاً للإيواء[80]. ومع استمرار العدوان، وجدت العديد من النساء أنفسهن في خيام مؤقتة، بعدما فقدن منازلهن التي كانت تمثل لهن الملاذ الآمن الوحيد. في ظل هذه الظروف القاسية، تتفاقم معاناة النساء، إذ يواجهن تحديات مضاعفة في تأمين الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء، إضافة إلى تحمل مسؤوليات العناية بالأطفال والمرضى في ظل انهيار المنظومة الصحية. كما أنهن يتحملن العبء الأكبر في رعاية الأسر وسط بيئة تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة، مما يزيد من معاناتهن النفسية والجسدية. لا توفر الخيام الحد الأدنى من الأمان أو الخصوصية، مما يزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية ويعرض النساء والفتيات لمخاطر إضافية أذ اضطرت العديد من الأسر إلى السكن في خيمة واحدة بسبب النقص الحاد في المأوى وغياب مستلزمات الإيواء الملائمة، مما زاد من معاناتهم وصعّب ظروفهم المعيشية، بما في ذلك ارتفاع معدلات العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد أدى النقص الحاد في مستلزمات الإيواء إلى تفاقم حالات اختلال موازين القوى القائمة، مما جعل الفئات الأكثر ضعفاً، مثل الأسر التي تعيلها النساء، والقاصرين غير المصحوبين بذويهم، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، أكثر عرضة للاستغلال، في ظل معاناتهم المستمرة لتأمين مأوى يلبي احتياجاتهم الأساسية.

ومع تدهور البنية التحتية وانعدام الخدمات الأساسية، تتزايد الأزمات الصحية والاجتماعية، حيث تعيش النساء في ظروف قاسية تتراوح بين البرد القارس والحرارة الشديدة، مع محدودية الوصول إلى الرعاية الطبية والمساعدات الإنسانية، ما يجعل الحياة معركة يومية من أجل البقاء. إضافة إلى ذلك، أدى استنزاف آليات المواجهة الفردية والجماعية إلى تصاعد التوترات داخل الأسر والمجتمعات، مما رفع من معدلات العنف الأسري والاجتماعي، وفاقم الأعباء الملقاة على كاهل النساء اللواتي يكافحن للحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار في ظل واقع يزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

أثر العدوان الإسرائيلي في تفاقم أوضاع النساء في قطاع غزة، 2026

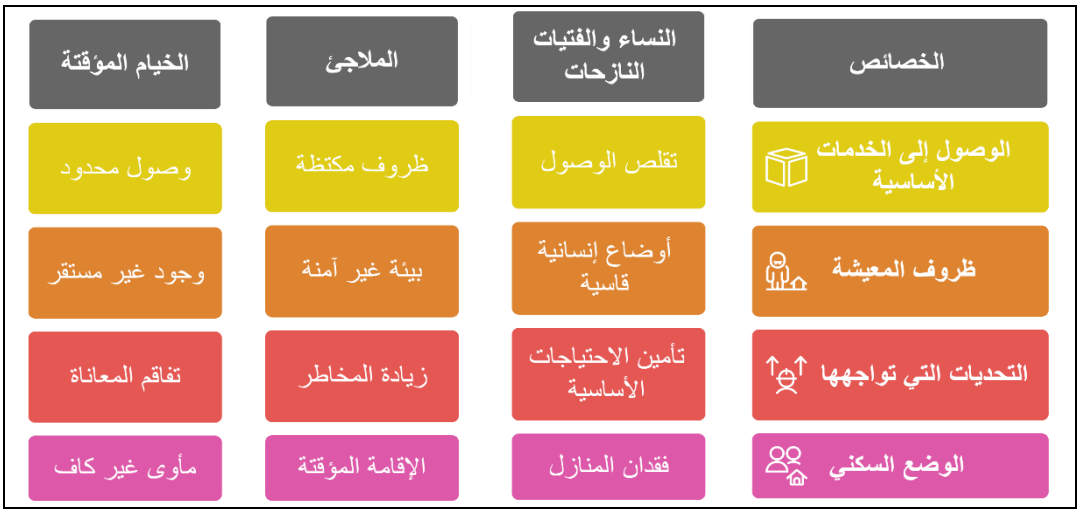

[80] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026.** *المنصة التفاعلية "عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين"* https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1/default.aspx. رام الله – فلسطين.

فقدان أكثر من 21,283 طفلاً فلسطينياً ليس مجرد رقم عابر[81]، بل جرح غائر في ذاكرة أمهات حملن أحلام أطفالهن تحت أنقاض العدوان. وعلى الرغم من توقفه، تبقى مشاهد الفقدان شاهدة على مآسٍ لا تنسى لفلذات أكباد خطفوا من بين الأيدي، تاركين وراءهم قلوباً تنزف حرماناً، وأرواحاً مثقلة بصدمات عميقة. تعيش الأمهات في قطاع غزة بين كوابيس يومية واكتئاب متجذر، بينما يقضّ القلق مضاجعهن، وهن يحاولن، بإرادة ممزقة، الإمساك بيد ناجٍ، وتضميد جراح لا ترى. أمامهن مهمة شاقة تتجاوز إعادة بناء الحجر، لتصل إلى ترميم النفوس وإعادة الثقة في عالم قاسٍ، أجبرهن على العيش بين ألم الفقد وأمل لا ينطفئ. الواقع الذي يعانيه قطاع غزة في ظل العدوان الإسرائيلي يتجاوز فقدان الأرواح إلى تحديات صحية ونفسية هائلة، ويشكّل عبئاً إضافياً على النساء اللاتي يتحملن عبء رعاية أطفالهن في ظل غياب الخدمات الأساسية.

تشير بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن حوالي 15 طفلاً[82]، في المتوسط، أصيبوا يومياً بإعاقات قد تستمر مدى الحياة، نتيجة استخدام أسلحة متفجرة في عدوان السابع من تشرين الأول 2023، ما يعني أن هناك اكثر من 7,065 طفلاً أصيبوا بإعاقات خلال العدوان، وهو ما يشمل فقدان الأطراف والبصر والسمع. يضاف إلى ذلك، أن النساء في قطاع غزة يعانين من صعوبة تأمين احتياجاتهن الأساسية مثل الغذاء والماء، وفي الوقت نفسه يعجزن عن توفير الرعاية الصحية اللازمة لأطفالهن المصابين، بسبب انهيار النظام الصحي في قطاع غزة، وقيود الاحتلال المفروضة على إدخال الإمدادات الطبية الحيوية، واستهداف المستشفيات والطواقم الطبية. هذا الواقع جعل الأطفال المصابين عرضة للإعاقات المتزايدة، مثل البتر الذي أصاب أكثر من 6,000 شخص، منهم 25% من الأطفال[83]، فضلاً عن زيادة المخاطر الصحية؛ مثل تشوهات العمود الفقري، وهشاشة العظام، بسبب نقص الأطراف الصناعية والرعاية الطبية.

أثر العدوان بشكل عميق على ديناميكيات السلطة والعلاقات القائمة على النوع الاجتماعي، حيث أدت خسارة المعيلين أو الوالدين إلى تغييرات جوهرية في تكوينات الأسر، مما ترك أثراً مباشراً على الأدوار والمسؤوليات داخلها. في ظل هذه الظروف القاسية، اضطرت بعض الأسر، تحت وطأة اليأس، إلى تبني آليات تكيف سلبية كاستراتيجيات للبقاء، حيث لجأت إلى تزويج الفتيات في سن مبكرة، في محاولة للتخفيف من الأعباء المعيشية، خاصة مع تفاقم أزمة الغذاء واستمرار إغلاق المدارس. عانت النساء والفتيات من عدم المساواة في الوصول إلى المساعدات والموارد، وواجهت الأسر التي كانت تعيلها النساء تحديات إضافية في تأمين احتياجاتها الأساسية. ووسط تصاعد الأزمة الإنسانية، أشارت التقديرات إلى أن هناك ما لا يقل عن أن 58,000 طفلاً[84] في قطاع غزة فقدوا أحد والديهم أو كليهما، بينهم حوالي 17,000 طفل حرموا من كلا الوالدين حتى تاريخ 18 تموز 2025 [85]، مما زاد من الأعباء الملقاة على كاهل الأمهات اللواتي كافحن لحماية أطفالهن جسدياً ونفسياً، بينما تحملن مسؤوليات متزايدة في تقديم الرعاية والوفاء بالمهام المنزلية، خاصة في بيئات مكتظة مثل الخيام ومراكز الإيواء المؤقتة.

أدى العدوان عن تفاقم أزمة البطالة، خاصة بين النساء اللواتي فقدن مصدر دخلهن، وواجهت النساء اللواتي كنّ يديرن الأعمال التجارية الصغيرة تحديات كبيرة هددت استمراريتها بسبب نقص الإمدادات وانقطاع سبل الدعم مما زاد من حدة انعدام الأمن الغذائي وجعل خطر المجاعة يقترب أكثر مع مرور الأيام. كانت النساء والفتيات، لا سيما الحوامل والمرضعات،

[81] **وزارة الصحة الفلسطينية، 2026.**

[82] https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-255-gaza-strip

[83] **وزارة الصحة الفلسطينية، 2026.**

[84] https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-18-march-2026

[85] https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-257-gaza-strip

الأكثر تضرراً من سوء التغذية ونقص الغذاء، حيث فضلت العديد منهن إطعام أسرهن على حساب احتياجاتهن الأساسية، مما جعلهن أكثر عرضة للجوع مقارنة بالرجال. دفع هذا الوضع العديد من النساء إلى تقليل حصصهن الغذائية أو التخلي عن وجباتهن تماماً من أجل تأمين الطعام لأطفالهن. كما واجهت النساء المسنات، وذوات الإعاقة، واللواتي يرأسن الأسر، تحديات إضافية في الوصول إلى أماكن توزيع الغذاء. كما أن فقدان وثائق الأراضي والوثائق الشخصية والسكنية أثناء النزوح القسري أو نتيجة القصف المستمر قد زاد من معاناة النساء، مما عرقل حصولهن على المساعدات. هذه الأوضاع تمثل تهديداً طويل الأمد لحقوقهن واستقرارهن في المستقبل، حيث كانت النساء الأكثر تأثراً من هذه الأزمة.

إلى جانب ذلك، تعرضت الخدمات الخاصة بالنوع الاجتماعي لتعطل شديد، مما أدى إلى معاناة نحو 155,000 سيدة حامل ومرضعة[86] في الحصول على خدمات الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها. كما ترك العدوان آثاراً نفسية طويلة الأمد على النساء والفتيات، تمثلت في اضطرابات ما بعد الصدمة، والقلق، والاكتئاب، الأمر الذي أعاق تقدمهن الشخصي والمهني. أظهرت المعطيات الصحية في قطاع غزة تحديات كبيرة واجهت النساء الحوامل في مجال الصحة الإنجابية، حيث كان هناك حوالي 60 ألف امرأة حامل في القطاع، بمعدل 180 حالة ولادة يومياً[87]. ومن المحتمل أن تعاني نحو 15% من هؤلاء النساء من مضاعفات في الحمل والولادة يصعب علاجها بسبب نقص الرعاية الطبية. وقد أدى ذلك إلى زيادة الولادات في ظروف صحية غير آمنة، مما شكل انتهاكاً خطيراً لحقوق النساء وعرض حياتهن وحياة مواليدهن للخطر. كما واجهت النساء في قطاع غزة أوضاعاً مأساوية خلال فترة الحمل والولادة، حيث عانين من صعوبة الوصول إلى المرافق الصحية ومتابعة الحمل بسبب نقص الخدمات الطبية والأدوية الضرورية. تم استخدام سيارات الإسعاف بصعوبة، كما كانت المستشفيات تعاني من نقص الإمدادات والوقود، بالإضافة إلى توقف 36 مستشفى، و96 مركزاً صحياً، و162 مؤسسة صحية، واستهداف و197 سيارة اسعاف عن تقديم الخدمات الصحية. كل هذه الظروف أدت إلى زيادة حالات الإجهاض والوفاة أثناء الولادة. وأشارت منظمة كير (Care) [88]إلى أن عدد الولادات المبكرة لدى النساء قد ارتفع بنسبة الثلث تقريباً بسبب عوامل مثل التوتر والصدمات، كما أجهضت بعض النساء بسبب الخوف، مما أدى إلى زيادة حالات الإجهاض بنسبة 300%. وقد سجلت أكثر من 12,000 حالة إجهاض بين الحوامل، بسبب نقص العناصر الغذائية الضرورية. عانت النساء الحوامل من سوء التغذية والجفاف، حيث واجهن فقراً غذائياً حاداً مما أدى إلى أن العديد من أطفالهنّ ولدوا ناقصي الوزن وكانوا يعانون من مشاكل صحية. كما عانت الأمهات اللواتي يرضعن أطفالهنّ من نقص في إنتاج الحليب نتيجة لسوء التغذية. كان من الصعب توفير الحليب الصناعي لأطفالهنّ، أو كانت أسعاره ترتفع إلى حد جعل من الصعب شراؤه، مما دفع الأمهات إلى اللجوء إلى بدائل غير كافية أو حتى غير آمنة لإرضاع أطفالهنّ.

شهد قطاع غزة ارتفاعاً خطيراً في معدلات تشوه الأجنة، حيث تجاوزت النسبة 25% نتيجة استخدام الاحتلال لأسلحة محرمة دولياً. وقد تم تسجيل حالات صادمة، من بينها جنين ولد بنصف رأس، إلى جانب تزايد غير مسبوق في حالات الولادة المبكرة. وتفاقم الوضع الصحي بسبب غياب الأجهزة المخبرية الضرورية للكشف المبكر عن التشوهات الخلقية، مما ترك الأسر في حالة من القلق والعجز. حيث واجهت النساء الحوامل في القطاع تهديداً مباشراً لحياتهن نتيجة استنشاق الغازات السامة ومعاناتهن من نقص في المناعة، في ظل انهيار النظام الصحي بفعل العدوان المتواصل[89].

[86] https://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/unfpa-situation-report-9.pdf
[87] https://m.facebook.com/MOHGaza1994/posts/703661851938760/
[88] https://www.maannews.net/news/2111799.html
[89] https://t.me/voppalestine/73970

كما أثر العدوان الإسرائيلي على الوضع الصحي للنساء والفتيات (15–49) في قطاع غزة بسبب نقص مستلزمات النظافة الصحية واللجوء الى خيارات بدائية، إضافة إلى أن العديد من النساء تناولن أدوية حبوب منع الحمل للحفاظ على الصحة الجنسية والانجابية، كما تعرضت الكثير منهن الى الالتهابات النسائية بسبب نقص الأدوية وغياب العديد من منتجات النظافة النسائية، وهذا أدى إلى تأثيره السلبي على صحتهن النفسية والجسدية، وبالتالي يعوق هذا الوضع الصحي المتراكم قدرتهنّ على العيش بكرامة ورفاهية، ويضعهنّ تحت ضغط نفسي وجسدي يؤثر على جودة حياتهن بشكل عام، حيث قدر عدد النساء والفتيات في العمر (15–49) بـ 538,542 في نهاية عام 2025[90].

لقد قدمت الصحفيات الفلسطينيات تضحيات كبيرة في سبيل نقل الحقيقة وكشف جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة، استشهدت 34 صحفية، وذلك في سياق مسيرة إعلامية حافلة بالعطاء والتفاني. هؤلاء الصحفيات لم يتوانين عن أداء رسالتهن، متحديات كل المخاطر التي كانت تلاحقهن على أرض الواقع، في محاولة لتوثيق الأحداث والحقائق التي يسعى الاحتلال لتغييبها. استشهادهن لا يعكس فقط فقداناً كبيراً في المجال الإعلامي، بل هو أيضاً شهادة على شجاعتهن وهن يواصلن مهمتهن رغم التهديدات المستمرة، ليظل نضالهن مصدر إلهام للأجيال القادمة في السعي وراء الحقيقة والعدالة.

تأثير العدوان الإسرائيلي على النساء في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023– 17 أيار 2026

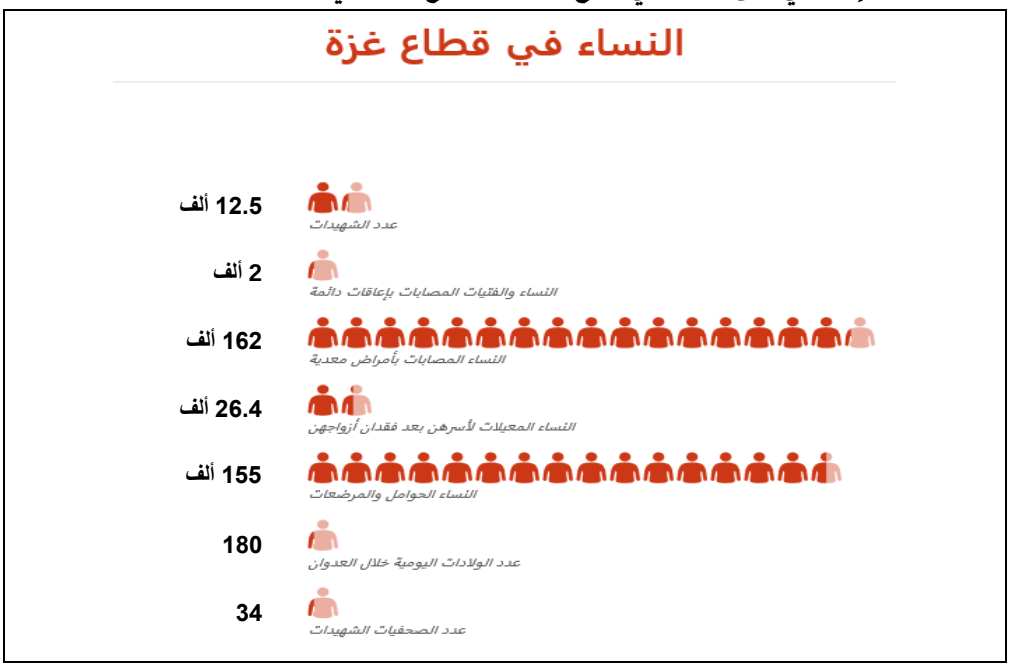

كما أن تدمير قطاع الاتصالات والبنية التحتية له كان له تأثير كبير على النساء في فلسطين. فقد أدى العدوان إلى تدمير الشبكات الأساسية للاتصالات وقطع شبكات الانترنت، مما أثر بشكل كبير على قدرة النساء والفتيات على الوصول إلى وسائل الاتصال. نتيجة لذلك، فقدت آلاف النساء والفتيات القدرة على طلب المساعدة أو التواصل مع المنظمات الإنسانية،

[90] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026**. *الفلسطينيون في نهاية العام 2025*. رام الله–فلسطين.

مما زاد من معاناتهن في ظل الظروف الصعبة. هذا التدمير فاقم الفجوة بين الجنسين، حيث أصبحت النساء في وضع أكثر هشاشة، لا سيما في ظل غياب الاتصال الحيوي في أوقات الحاجة.

كما تم الإشارة سابقاً، أدى العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة إلى تفاقم غير مسبوق في مظاهر العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث وضعت النساء والفتيات في قلب الأزمة الإنسانية، وتحملن أعباء متعددة الأوجه. فقد أدى النزوح القسري، وانهيار شبكات الحماية المجتمعية، وفقدان المعيلين، إلى تزايد تعرض النساء والفتيات للعنف المنزلي، والتحرش، والاستغلال، خاصة في مراكز الإيواء المكتظة، التي تفتقر إلى الخصوصية، والمرافق الصحية الملائمة، وخدمات الحماية. وفي السياق ذاته، تراجعت بشكل ملحوظ الإنجازات التي تحققت على مدار سنوات في مجال المساواة بين الجنسين، نتيجة لانهيار منظومة الخدمات الاجتماعية، وعرقلة البرامج الوطنية والدولية التي كانت تستهدف تمكين النساء اقتصادياً وتعزيز مشاركتهن المجتمعية. لقد فقدت آلاف النساء فرص العمل، خصوصاً في القطاعات غير الرسمية والاقتصاد المنزلي، كما توقفت المبادرات التي كانت تهدف إلى دعم ريادة الأعمال النسائية، ما دفع العديد من الأسر إلى البحث عن حلول بديلة، منها تزويج الفتيات في سن مبكرة للتخفيف من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن العدوان أعاق وصول الفتيات إلى التعليم بشكل كبير، بسبب تدمير المدارس، وتحويل العديد منها إلى مراكز إيواء، ما أدى إلى تسرب آلاف الفتيات من التعليم. ومع غياب بيئة تعليمية آمنة، تراجعت فرص الفتيات في مواصلة دراستهن، وهو ما سيؤدي على المدى الطويل إلى تقويض فرص التمكين الاقتصادي والاجتماعي، ويزيد من اعتماد النساء على الآخرين في الإعالة والحماية، ويؤسس لمزيد من التهميش وعدم المساواة في المستقبل.

إضافة إلى ذلك، كشفت الأزمة عن هشاشة تمثيل النساء في مواقع صنع القرار، لا سيما في مؤسسات الإغاثة، ولجان الطوارئ، وآليات التخطيط للتعافي. فبرغم الدور المحوري الذي تقوم به النساء في رعاية أسرهن وإدارة المجتمعات خلال الأزمات، إلا أن صوتهن ظل غائباً أو مهمشاً في عمليات التخطيط والتنسيق، ما حرم الاستجابات الإنسانية من منظور شامل يراعي احتياجات جميع الفئات، ويأخذ بعين الاعتبار الفروق بين الجنسين.

إن استمرار هذا الوضع لا يشكل تهديداً فقط لكرامة وحقوق النساء والفتيات، بل يقوض أسس التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في القطاع، ويجعل من تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، أمراً بالغ الصعوبة. لذلك، فإن الحاجة ملحّة اليوم أكثر من أي وقت مضى لاعتماد تدخلات إنسانية وتنموية تستجيب لحاجات النساء والفتيات، وتدمجهن في صنع القرار، وتوفر لهن الحماية والدعم والتمكين في جميع مراحل الاستجابة والتعافي.

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية
ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

يتعلق (الهدف السادس) بالمياه النظيفة والنظافة الصحية، ويركز الاهتمام على توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها بشكل مستدام. كما يسعى إلى تحقيق الوصول العالمي إلى مياه الشرب النقية والمأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية، حيث يعد الحصول عليها من أهم احتياجات الإنسان الأساسية من أجل صحته ورفاهيته، وتحسين جودة المياه من خلال تقليل التلوث وزيادة إعادة استخدام الموارد المائية. كما يسعى إلى تعزيز إدارة المياه بشكل مستدام، بما في ذلك حماية الموارد المائية من التلوث وتطوير تقنيات فعالة للحفاظ على المياه في مواجهة تغير المناخ والنمو السكاني.

قبل العدوان الإسرائيلي الأخير، كانت الظروف الحياتية في قطاع غزة تشير إلى تحديات كبيرة في ما يتعلق بالحصول على مياه شرب مأمونة وصرف صحي، على الرغم من تحسن بعض الخدمات الأساسية. ففي عام 2019، أظهرت البيانات أن نسبة السكان الذين حصلوا على مياه شرب تدار بطريقة مأمونة لم تتجاوز 4.3%. هذا الرقم كان يعكس الوضع الصعب والمتدهور للبنية التحتية في غزة، حيث كان يعاني الكثير من السكان من ندرة المياه النظيفة والصالحة للشرب بسبب تدهور شبكات المياه وتلوث مصادر المياه الجوفية. على الرغم من أهمية المياه النظيفة في تحسين صحة المجتمع، فإن النقص الحاد في توفيرها بشكل مأمون ظل من التحديات الرئيسية في المنطقة. من ناحية أخرى، كانت خدمات غسل اليدين بالماء والصابون متوفرة لـ 94.7% من سكان القطاع، ما كان يعكس تحسناً في توافر المرافق الصحية الأساسية مثل مغاسل اليدين في المنازل والمرافق العامة. وكان هذا الأمر مهماً للوقاية من الأمراض المعدية والنظافة الشخصية. أما فيما يتعلق بخدمات الصرف الصحي، فقد استفاد منها 97.3% من سكان قطاع غزة، ما أظهر تقدماً ملحوظاً في تأمين أنظمة الصرف الصحي التي ساهمت في الحد من انتشار الأمراض المنقولة عبر المياه، مما حسّن الوضع الصحي العام في القطاع. ومع ذلك، ظل التوزيع غير المتكافئ لهذه الخدمات في بعض المناطق من قطاع غزة، إضافة إلى الضغط المستمر على هذه الأنظمة نتيجة الكثافة السكانية المرتفعة والظروف الاقتصادية والسياسية التي أثرت على قدرة القطاع في تطوير وتحسين هذه الخدمات بشكل مستدام[91].

أدى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى إلحاق أضرار جسيمة للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي، حيث تتسبب في نقص حاد في المياه النظيفة وتفاقم مشاكل النظافة الصحية، مما زاد من معاناة السكان وأدى إلى تفشي الأمراض. خلال العدوان عانى قطاع غزة من أزمة حادة في الحصول على المياه، حيث أنه وفي ظل الظروف الطبيعية في فترة ما قبل عدوان أكتوبر 2023، كان معدل استهلاك الفرد من المياه في القطاع يقدر بحوالي 84.6 لتر/فرد/يوم خلال العام 2022، ومع اندلاع العدوان، أشارت التقديرات إلى تراجع معدلات التزوّد بالمياه لما معدله 3 – 5 لتراً للفرد في اليوم وذلك حسب تقديرات سلطة المياه الفلسطينية، كما أن كميات المياه التي تصل المواطن تتباين بشكل كبير حسب الموقع الجغرافي والمياه المزودة والدمار الحاصل في البنية التحتية وعمليات النزوح المستمرة، حيث أن الحد الأدنى من المياه للبقاء على الحياة يقدر بنحو 15 لتر للفرد في اليوم، وقدر إجمالي المياه المتوفرة خلال العدوان بحوالي 10–20% من مجمل المياه المتاحة في قطاع غزة قبل العدوان، وهذه الكمية غير ثابتة وتخضع لتوفر الوقود، ومن الجدير ذكره هنا أن عدوان الاحتلال الإسرائيلي خلف

[91] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026**. *أهداف التنمية المستدامة* https://www.pcbs.gov.ps/mainSDGsAr.aspx. رام الله – فلسطين.

آثاراً كارثية على البنية التحتية للمياه، وشبكات المياه ومصادر إمدادات المياه بشكل عام، حيث تم تدمير أكثر من 80% من شبكات المياه في قطاع غزة وتعطلت المضخات الرئيسية بسبب القصف أو بسبب نفاد الوقود، كما تم تدمير أكثر من 700,000 متر طولي لشبكات المياه التي تم تدميرها وتخريبها بشكل كامل، كما تضرر 496 محطة تحلية، و111 خزان مياه مركزي، و120 صهريج مياه، و1,698 بئر مياه منها 725 بئر خرجت عن الخدمة، وهناك 134 مشروع مياه عذبة استهدفها الاحتلال الإسرائيلي[92].

أن الوصول الآمن والمستدام إلى المياه في قطاع غزة محدوداً للغاية وبالغالب معدوماً، وتشير البيانات إلى أن 4% فقط من سكان قطاع غزة كان لديهم وصول إلى مياه مدارة بشكل آمن وخالية من التلوث في فترة ما قبل العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة في أكتوبر 2023[93]، أما في ظل العدوان الحالي على قطاع غزة، وعدم توفر الوقود اللازم لتشغيل محطات تحلية المياه ومحطات الضخ وتشغيل الآبار، فإن السكان بالكاد يحصلون على مياه للشرب وبمجملها تكون غير آمنة، حيث أنه طوال فترة العدوان توقفت محطة الشمال تماماً عن العمل، نتيجة الأضرار الكبيرة التي لحقت بها وتعمد الاحتلال تحويلها الى ثكنة عسكرية، فيما عملت محطة الوسط بطاقة انتاجية لا تتجاوز 30% من طاقتها قبل العدوان نتيجة تعرضها لبعض الأضرار بالإضافة إلى شح الوقود اللازم لتشغيل المولدات وعدم توفر قطع الغيار اللازمة للصيانة، أما محطة الجنوب فحتى منتصف شهر نوفمبر من العام 2024 كانت تعمل بطاقة انتاجية إجمالية تقدر بحوالي 20% فقط من طاقتها الاجمالية ووفقاً لتوفر الوقود، ولاحقا بدأت بالعمل بطاقة إنتاجية تصل إلى حوالي 70% من طاقتها الإنتاجية، بعد توصيل خط الكهرباء المغذي للمحطة، كما أن المياه المشتراه من ميكروت (عبر ثلاث وصلات تزود في الشمال والوسط والجنوب) وصلت كميتها عبر هذه الوصلات ما قبل العدوان إلى 52,000 م^3/يوم، أي ما يعادل 52% من المياه الصالحة للشرب ومع بداية العدوان قام الاحتلال بايقاف الوصلات الثلاث بشكل تام، ويتم توزيع المياه المحلاة لأغراض الشرب بواسطة صهاريج المياه على فترات غير منتظمة للغاية[94]. وهذا، بالإضافة إلى صعوبات التخزين، غالباً ما يجبر الأسر على الاعتماد على المياه شديدة الملوحة للشرب، مما يسبب آلاماً في المعدة. إن الماء في الأسواق باهظ الثمن، حيث يبلغ سعر الصفيحة الواحدة من مياه الشرب 5 شيكل (1.4 دولار أمريكي)[95].

جدول 4: تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع المياه في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023–2025

المحور	القيمة
نسبة المياه المتوفرة خلال العدوان	10%–20% من الكمية السابقة
معدل استهلاك الفرد من المياه خلال العدوان	3 – 5 لتر/فرد/يوم
الحد الأدنى من المياه للبقاء على قيد الحياة	15 لتر/فرد/يوم
أطوال شبكات المياه المدمرة بالكامل	700,000 متر طولي
عدد محطات التحلية المتضررة	496 محطة
عدد خزانات المياه المركزية المتضررة	111 خزان
عدد صهاريج المياه المتضررة	120 صهريج
عدد الآبار المتضررة	1,698 بئر
عدد الآبار الخارجة عن الخدمة	725 بئر

[92] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025.** *بيان صحفي مشترك الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية بمناسبة يوم المياه العالمي، 2025/03/22.* رام الله – فلسطين.

[93] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020.** *المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات، 2019–2020.* رام الله – فلسطين.

[94] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025.** *بيان صحفي مشترك الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية بمناسبة يوم المياه العالمي، 2025/03/22.* رام الله – فلسطين.

[95] https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-193-gaza-strip

كانت خدمات الصرف الصحي في غزة متطورة ما قبل العدوان، حيث يشمل نظام الصرف الصحي القائم مرافق وبنى تحتية متكاملة (من مرحلة التجميع والضخ وحتى النقل والمعالجة). ويغطي النظام حوالي 73% من سكان القطاع ببنية تحتية تشمل شبكة مختلفة الأقطار تقدر طولياً بحوالي 2,250 كم، و79 محطة ضخ، و29 حوض تجميع مياه أمطار مرتبطة بثماني محطات ضخ لمياه الأمطار، إضافة إلى خمس محطات معالجة مياه الصرف الصحي بقدرة تصميمية تصل إلى 154,600م^3 يومياً.

انهارت شبكات الصرف الصحي بالكامل نتيجة العدوان، حيث تم تدمير أكثر من 700,000 متر طولي من الشبكات، وتضرر 1,545 كيلومتراً بشكل كامل و8.6 كيلومترات جزئياً. كما توقفت محطات وأنظمة معالجة مياه الصرف الصحي عن العمل تماماً، وتعرضت 47 محطة ضخ للتدمير، منها 20 محطة دمرت كلياً و27 محطة جزئياً. ونتيجة لذلك، صرفت مياه الصرف الصحي، التي تقدر بحوالي 130,000 متر مكعب يومياً، دون معالجة إلى البحر أو الشوارع أو داخل المنازل والأحياء السكنية، مما أدى إلى تلوث الشواطئ والمياه الساحلية والتربة والمياه العذبة بملوثات خطرة تشمل مسببات الأمراض والجزيئات الغذائية والبلاستيك الدقيق والمواد الكيميائية السامة والخطرة[96].

بالإضافة إلى ذلك، تعطلت معظم المراحيض في الملاجئ الجماعية بسبب الأضرار التي لحقت بالشبكة ومشاكل الصرف الصحي، مما أدى إلى تسرب المياه العادمة إلى الشوارع في بعض المناطق. كما أن المراحيض المتاحة قليلة، وبعضها يفتقر إلى الأبواب أو لا يحتوي على مياه للتصريف، مما زاد من صعوبة الحفاظ على النظافة الشخصية في ظل نقص الخصوصية والمياه وندرة مستلزمات النظافة الصحية، مما شكل تهديداً كبيراً للصحة العامة والبيئة[97].

وقد أدى هذا الدمار إلى نقص حاد في الوصول إلى مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي المناسب، مما تسبب في تفشي الأمراض المنقولة عبر المياه مثل الكوليرا والتسمم الغذائي، وخاصة بين الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال وكبار السن، إلى جانب الأمراض الجلدية. كما تفاقم الوضع بسبب القيود المفروضة على حركة البضائع والموارد الأساسية، بما في ذلك المواد اللازمة لإصلاح البنية التحتية، مما أدى إلى صعوبة تنفيذ الصيانة الدورية وإدارة الموارد المائية بفعالية.

جدول 5: تداعيات العدوان الإسرائيلي على خدمات الصرف الصحي في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023-2025

المحور	القيمة
أطوال الشبكات المدمرة	700,000 متر طولي
الشبكات المتضررة بالكامل	1,545 كيلومتر
الشبكات المتضررة جزئياً	8.6 كيلومتر
محطات معالجة مياه الصرف الصحي	5 محطات توقف بشكل كامل
عدد محطات الضخ المدمرة	47 محطة
محطات الضخ المدمرة كلياً	20 محطة
محطات الضخ المتضررة جزئياً	27 محطة
مياه الصرف غير المعالجة يومياً	130,000 متر مكعب

[96] الضرر البيئي في غزة نتيجة الحرب كبير، وفترة التعافي قد تكون مؤلمة وطويلة | أخبار الأمم المتحدة (un.org).

[97] https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-193-gaza-strip

كشف رصد أجرته مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية عن معدلات مقلقة من التلوث الميكروبي في مياه الشرب خلال حالات الطوارئ. فمن بين 306 عينات جمعت من وحدات تحلية المياه، ونقاط تعبئتها، والملاجئ التي تؤوي النازحين، والمنازل، ومنشآت الرعاية الصحية في جميع المحافظات، باستثناء شمال غزة، خلال الفترة من 1 إلى 23 كانون الأول، تبين أن 79% من العينات تفتقر إلى كميات كافية من الكلور، بينما أظهرت 19% منها تلوثاً بالقولونيات البرازية، حيث تجاوزت النسبة 21% في منشآت الرعاية الصحية. وبشكل عام، لم يكن نحو 73% من مياه الشرب وأكثر من 97% من المياه المستخدمة للأغراض المنزلية تستوفي الحد الأدنى من معايير كلورة المياه الوطنية أو الدولية، ويرجع ذلك إلى نقص معدات اختبار المياه، وغياب مستلزمات التعقيم، وتعطل نظام مراقبة جودة المياه. وتفاقم هذه التحديات من أزمة المياه الحادة في قطاع غزة، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو مليون شخص يفتقرون إلى الحد الأدنى اللازم من المياه للشرب والطهي والنظافة الصحية، والذي يبلغ 15 لتراً للفرد يومياً وفقاً للمعايير الدولية. وخلال الفترة من 21 إلى 27 كانون الأول، أفادت سلطة المياه الفلسطينية ومصلحة مياه بلديات الساحل بأن متوسط إنتاج المياه اليومي بلغ 102,000 متر مكعب، أي أقل من ربع الإمدادات المتاحة قبل أكتوبر 2023. ومع ذلك، لا تصل سوى كمية محدودة من هذه المياه إلى السكان بسبب فقدان حوالي 70% منها نتيجة الأضرار التي لحقت بشبكة التوزيع، إلى جانب عدم كفاية نقل المياه عبر الصهاريج بسبب النقص الحاد في الشاحنات المتاحة، وكميات الوقود المحدودة وغير المنتظمة، والقيود المفروضة على الوصول[98].

أدى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى أزمة حادة في الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، وهو ما انعكس بشكل خاص على النساء والفتيات، اللاتي يتحملن تقليدياً العبء الأكبر في جلب المياه وتوفيرها للأسرة. وفي ظل تدمير البنية التحتية، وشح الموارد، وانقطاع التيار الكهربائي المستمر، اضطرت العديد من النساء والفتيات إلى قطع مسافات طويلة في ظروف غير آمنة للحصول على كميات محدودة من المياه، ما عرضهن لمخاطر متزايدة من التحرش والعنف، خاصة في المناطق المكتظة ومحيط مراكز الإيواء.

كما أن النقص الحاد في المياه النظيفة أدى إلى تدهور كبير في شروط النظافة الشخصية والصحية، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات في سن الإنجاب، اللواتي يحتجن إلى خدمات نظافة خاصة خلال الدورة الشهرية أو في مرحلة الحمل والنفاس. وقد ساهم هذا الوضع في زيادة معدلات الأمراض النسائية، مثل الالتهابات التناسلية ومضاعفات الحمل، نتيجة ضعف النظافة وانعدام الخصوصية في مرافق المياه العامة، وغياب المستلزمات الصحية الأساسية.

إن هذه الانتهاكات لا تعد فقط خرقاً لحقوق الإنسان الأساسية، بل تظهر كيف أن الأزمات الإنسانية تؤثر بشكل غير متكافئ على النساء والفتيات. كما تؤكد الحاجة إلى استجابة عاجلة تراعي النوع الاجتماعي في تصميم تدخلات المياه والصرف الصحي، بما يشمل إنشاء مرافق آمنة ومراعية للخصوصية، وتوزيع مستلزمات النظافة الشخصية، وضمان حماية النساء أثناء تنقلهن للحصول على المياه.

ووفقاً للتقييم المرحلي السريع للأضرار والاحتياجات الذي أصدره البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في 18 شباط/فبراير 2025 لتداعيات العدوان الاسرائيلي الذي تواصل على مدى ما يقارب العام وثلاثة أشهر، أظهرت التقييمات الأولية للأضرار إلى أن أكثر من 89% من مرافق وأصول المياه والصرف الصحي قد خرجت عن الخدمة بشكل كامل أو جزئي وتحتاج إلى إعادة تأهيل بما يتجاوز المليار ونصف دولار، وذلك فقط للمناطق التي تم حصر الأضرار بها، ويشمل ذلك محطات معالجة الصرف الصحي، ومحطات تحلية المياه، ومحطات الضخ، والآبار، وخزانات المياه، وخطوط النقل

[98] https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-251-gaza-strip

الرئيسية، وشبكات المياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، ومختبرات الرقابة على المياه، وغير ذلك. وقد أدى ذلك إلى نسف جميع الجهود التي بذلت مسبقاً وباستثمارات فاقت المليار دولار على مدى سنوات عديدة لتفادي الكارثة التي كانت تحدق بغزة جراء ملوحة وتلوث 97% من مياه الخزان الجوفي المصدر المائي الوحيد هناك[99].

وتقدر الخسائر الاقتصادية والاجتماعية في قطاع المياه والصرف الصحي بحوالي 64 مليون دولار أمريكي. شملت الخسائر الرئيسية زيادة التكاليف التشغيلية، بما في ذلك ارتفاع نفقات الطاقة بسبب الاعتماد على المولدات الاحتياطية كمصدر وحيد للطاقة لتشغيل الأنظمة المؤقتة أو المتضررة، بالإضافة إلى النفقات على حلول المياه والصرف الصحي المؤقتة وإصلاحات الطوارئ للبنية التحتية. كما تراجعت الإيرادات بسبب انقطاع خدمات المياه والصرف الصحي للمنازل والصناعات، مما أدى إلى انخفاض في دخل التعريفات بمقدار 10.3 مليون دولار. وأدى النزوح إلى زيادة تكاليف نقل وتوزيع المياه وأدوات النظافة إلى المجتمعات النازحة، والتي تقدر بحوالي 11 مليون دولار سنوياً. كما شهد القطاع تدميرًا كاملاً للمستودعات التي كانت تحتوي على المعدات وقطع الغيار، حيث قدرت الخسائر بـ 9 مليون دولار، بالإضافة إلى فقدان 2,600 وظيفة. كما ظهرت خسائر غير مادية عديدة، مثل عودة مرض شلل الأطفال الذي لم يشاهد في القطاع منذ 25 عاماً بسبب الظروف الصحية غير الملائمة[100].

تقدر احتياجات التعافي في قطاع المياه والصرف الصحي في غزة بحوالي 2.7 مليار دولار أمريكي، وتنقسم هذه الاحتياجات إلى احتياجات قصيرة المدى وأخرى متوسطة وطويلة المدى. في المدى القصير، تبلغ الاحتياجات 664 مليون دولار، وتشمل إعادة تأهيل خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية، والإصلاحات الطارئة، وتوفير مصادر مياه بديلة عبر الشاحنات والمياه المعبأة، فضلاً عن تأمين مستلزمات النظافة مثل أطقم الكرامة ومواد النظافة الشهرية. أما في المدى المتوسط والطويل، فتقدر الاحتياجات بحوالي 2 مليار دولار، وتركز على بناء شبكات مياه وصرف صحي مرنة لتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية، وتوسيع أنظمة تحلية المياه وإعادة استخدامها لتعزيز إمدادات المياه المحلية. كما تشمل الخطط طويلة المدى إنشاء منشآت لمعالجة المياه باستخدام تقنيات الطاقة المتجددة لتعزيز مرونة النظام، بالإضافة إلى إعادة تأهيل المياه الجوفية الساحلية وحقنها بمياه معالجة لضمان أمن المياه في غزة وتحسين إدارة القطاع بشكل فعال[101].

تسبب العدوان في تدهور الوضع المائي والصحي في غزة، مما جعل تحقيق الهدف السادس من التنمية المستدامة أكثر صعوبة. فمع تدمير البنية التحتية، وانتشار الأمراض، وندرة المياه النظيفة، أصبح الوصول إلى مياه وصرف صحي آمنين ومستدامين تحدياً هائلاً، مما يتطلب جهوداً دولية عاجلة لإعادة بناء الأنظمة المدمرة وضمان استدامتها.

[99] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[100] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[101] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة

يهتم (الهدف السابع) بضمان الوصول إلى الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة، وإلى تحقيق الوصول العالمي إلى الطاقة الكهربائية الحديثة، وتحسين كفاءة الطاقة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي. كما يسعى إلى تعزيز البحث والتطوير في مجال الطاقة النظيفة وتقنيات الطاقة المستدامة، وتقليل اعتماد المجتمعات على المصادر التقليدية للطاقة التي تؤدي إلى تلوث البيئة.

قبل العدوان، واجه سكان قطاع غزة تحديات كبيرة في الحصول على الكهرباء، حيث عانى 88% من الأفراد من انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي يوميًا في عام 2020. كما بلغ العجز في إمدادات الطاقة 52% من احتياجات القطاع بحلول تموز 2021، نتيجة القيود الإسرائيلية التي شملت منع تزويد محطة توليد الكهرباء بالوقود الكافي، ووقف إمدادات الكهرباء عبر الشبكة، إلى جانب انقطاع الإمدادات من مصر منذ مارس 2018. وفيما يخص استخدام الوقود النظيف والتكنولوجيا، كان قطاع غزة قد سجل أعلى نسبة اعتماد على هذه المصادر، إذ بلغت 84.2% من السكان في عام 2020، مما يعكس توجهاً متزايداً نحو البدائل النظيفة مثل الطاقة الشمسية، في ظل محدودية توفر الوقود التقليدي بسبب الحصار. أما التدفئة، فلم يكن معظم سكان غزة يعتمدون على أي مصدر للطاقة لهذا الغرض، حيث أن 72.9% منهم لم يقوموا بتدفئة منازلهم، بينما اعتمد 13.2% على الكهرباء، و2.7% على غاز البترول المسال، في حين لجأ 8.2% إلى استخدام الحطب كوقود أساسي للتدفئة[102].

كان قطاع الطاقة في قطاع غزة يعاني من قيود شديدة بسبب محدودية واردات الكهرباء والإنتاج المحلي، حيث كانت تلبّي أقل من 35% من إجمالي الطلب على الكهرباء. هذا أدى إلى حدوث نقص واسع النطاق وانقطاعات متكررة في الكهرباء لسكان غزة الذين يبلغ عددهم 2.2 مليون نسمة. بحلول تشرين الأول 2023، تجاوز الطلب 600 ميغاوات، بينما كانت محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة والواردات من إسرائيل توفر حوالي 190 ميغاوات فقط، مما دفع شركة توزيع الكهرباء في قطاع غزة(GEDCO) إلى تطبيق تقنين الكهرباء، مع إعطاء الأولوية للمرافق الحيوية مثل المستشفيات. على الرغم من أن الطاقة الشمسية قد أسهمت في إضافة نحو 80 ميغاوات، إلا أن البنية التحتية للطاقة لا تزال متضررة جراء العدوان الإسرائيلي في الفترات السابقة[103].

تأثر قطاع الطاقة في قطاع غزة بشكل كبير بسبب العدوان وتكبد خسائر كبيرة. فقد تسببت الغارات الجوية الإسرائيلية في إلحاق أضرار بمحطة توليد الكهرباء وخطوط النقل، مما أدى إلى تقليل إمدادات الكهرباء، حيث تضرر 5,080 كيلو متر من شبكات الكهرباء، و2,285 محول كهرباء، 235 ألف عداد مشتركين، و538 مولد كهرباء، بالإضافة إلى 16,266 مشروع طاقة شمسية، وكانت إسرائيل قد قطعت إمدادات الطاقة عن قطاع غزة ومنعت أيضاً ادخال الوقود، مما أدى إلى توقف محطة توليد الكهرباء الوحيدة عن العمل، وتشكل هذه المحطة مصدر لما يقرب من ثلثي إمدادات الطاقة في قطاع غزة،

[102] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026.** *أهداف التنمية المستدامة* https://www.pcbs.gov.ps/mainSDGsAr.aspx. رام الله – فلسطين.

[103] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

وبذلك حرم قطاع غزة من أكثر من 2,123 مليار كيلو وات ساعة كمية كهرباء طيلة العدوان (حتى 05 تشرين الأول 2025)، وتواجه كذلك أزمة شح في الوقود اللازم لتشغيلها، والنقص المستمر في إمدادات الوقود أعاق العمليات الإنسانية وهدد استمرارية عمل منشآت الصحة والمياه وإنتاج المواد الغذائية والمنشآت الصناعية والتجارية وكذلك قطاع الاتصالات والتكنولوجيا. كما دمر الاحتلال جزءً كبيراً جداً من الطاقة المتجددة في غزة، خاصة مع تدمير المؤسسات الحكومية، لأن كافة هذه المؤسسات بالإضافة إلى المدارس، كانت تستخدم أو تعتمد بشكل شبه كامل على الطاقة الشمسية[104].

جدول 6: تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع الطاقة في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023-2025

المحور	القيمة
أطوال شبكات الكهرباء المدمرة	5,080 كم
المحولات الكهربائية	2,285 محول
عدادات المشتركين	235,000 عداد
المولدات الكهربائية	538 مولداً
مشاريع الطاقة الشمسية	16,266 مشروعاً
بنية الطاقة الأساسية	80% منها دمر
محطة توليد الكهرباء	100% تعطلت

أسفر العدوان عن تدمير نحو 80% من بنية الطاقة الأساسية في قطاع غزة، بما في ذلك شبكة توزيع الكهرباء، ومحطات الطاقة الشمسية، ومحطة توليد الكهرباء في القطاع، فضلاً عن معظم نقاط الاتصال عالية الجهد التي كانت تستورد الكهرباء من شركة الكهرباء الإسرائيلية. تم تدمير معظم مرافق شركة توزيع الكهرباء، بما في ذلك المخازن والمكاتب والمركبات، بالإضافة إلى أنظمة التحكم. تسببت هذه الأضرار في عرقلة قدرة قطاع غزة على إجراء إصلاحات سريعة[105].

أدى تدمير قطاع الطاقة إلى تأثيرات كبيرة على الرعاية الصحية، حيث اعتمدت المستشفيات والمراكز الصحية بشكل أساسي على الكهرباء لتشغيل الأجهزة الطبية الحيوية، مثل أجهزة التنفس الصناعي وأجهزة حفظ الأدوية في درجات حرارة منخفضة وأجهزة التشخيص الطبي. وقد عرض انقطاع الكهرباء حياة المرضى للخطر، خاصة في وحدات العناية المركزة وغرف العمليات. بالإضافة إلى ذلك، أثر نقص الوقود سلباً على تشغيل سيارات الإسعاف، مما أعاق نقل المرضى بسرعة وكفاءة. كما تأثرت خدمات النظافة والتعقيم في المستشفيات، مما زاد من مخاطر انتشار العدوى والأمراض. هذه الظروف الصعبة أدت إلى تدهور عام في جودة الرعاية الصحية وزيادة معاناة السكان.

أثّر النقص المستمر في إمدادات الطاقة بشكل كبير على قطاع المياه والصرف الصحي، حيث كانت المحطات المسؤولة عن معالجة وضخ المياه تعتمد على الكهرباء لتشغيل المضخات وأنظمة التنقية. وعند انقطاع الكهرباء، كانت هذه المحطات تتوقف عن العمل، مما أدى إلى نقص حاد في توفير المياه النظيفة للسكان. كما أن محطات الصرف الصحي التي تعالج المياه العادمة كانت تعتمد على الكهرباء لمنع تلوث البيئة، وعند تعطلها، تعرض نظام الصرف الصحي للخطر، مما أدى إلى تسرب مياه الصرف إلى البيئة خاصة المياه الجوفية، وزيادة خطر التلوث وانتشار الأمراض. وقد أسهمت هذه المشكلات

[104] https://www.alaraby.com/news

[105] الاحتلال تعمد تدمير منشآتها.. كهرباء غزة تعلن فقدان 80% من معداتها | التلفزيون العربي

في تدهور الوضع الصحي العام في المنطقة، حيث واجه السكان صعوبات في الحصول على مياه نظيفة، وعانوا من تلوث بيئي متزايد، مما فاقم الأزمات الصحية والبيئية.

كان لنقص الطاقة آثار بيئية سلبية ملحوظة، حيث أدى صعوبة الحصول على غاز الطهي أو الكهرباء إلى اعتماد السكان على بدائل أكثر تلويثاً، مثل حرق الخشب والبلاستيك والنفايات لاستخدامها في الطهي. وقد تسبب ذلك في تدهور جودة الهواء داخل المنازل، مما أثر بشكل خاص على النساء والأطفال، الذين كانوا أكثر عرضة للمشكلات الصحية الناتجة عن استنشاق الدخان والملوثات المنبعثة من هذه المصادر البديلة للطاقة.

إن نقص الطاقة يؤثر بشكل كبير على إدارة النفايات الصلبة، حيث أدت الانقطاعات المتكررة في إمدادات الكهرباء والوقود إلى تعطيل مرافق معالجة النفايات والتخلص منها، مما أدى إلى خروج مركبات جمع النفايات والمكبات الصحية عن الخدمة في قطاع غزة. وقد أثر ذلك بشكل مباشر على نظام جمع النفايات، متسبباً في تأخيره وتراكمها في الشوارع والمناطق السكنية. ففي الفترة التي سبقت العدوان، كانت نسبة جمع النفايات تصل إلى حوالي 98%، حيث كانت تنقل إلى المكبات الصحية، ولكن مع استمرار العدوان، تراجعت هذه النسبة إلى أقل من 20%، مما أدى إلى تكدس كميات هائلة من النفايات في الشوارع، ومحيط مراكز الإيواء والمدارس، وفي المكبات المؤقتة. كما أدى اختلاط النفايات الطبية بالنفايات الأخرى إلى تفاقم المخاطر الصحية والبيئية، مهدداً بوقوع كارثة صحية خطيرة[106].

أدى عدم القدرة على تشغيل محطات المعالجة إلى زيادة تراكم النفايات، مما تسبب في تلوث الهواء والماء والتربة، وساهم في انتشار الروائح الكريهة والأمراض. كما أدى تراكم النفايات غير المعالجة إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، مما زاد من صعوبة إدارة النفايات وأثر سلباً على البيئة وصحة المجتمع بشكل عام.

تأثير نقص الطاقة بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على الخدمات الأساسية، 2025

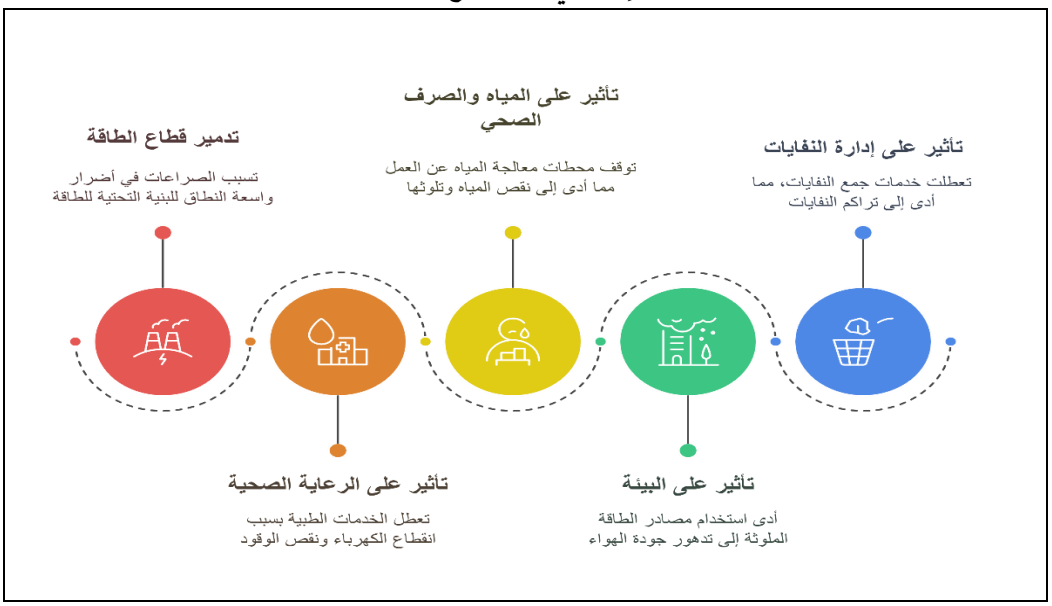

[106] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025**. *بيان صحفي بمناسبة يوم البيئة العالمي، 2024/06/05*. رام الله – فلسطين.

أدى العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة إلى انهيار شبه كامل في البنية التحتية لقطاع الطاقة، مما نتج عنه انقطاعات طويلة ومستمرة للتيار الكهربائي، أثرت بشكل مباشر على جميع مناحي الحياة. غير أن هذه الأزمة كان لها وقع خاص على النساء والفتيات، نظراً لأن غياب الكهرباء عمّق من أعبائهن المنزلية والرعائية، وفاقم من التحديات المرتبطة بالصحة والسلامة. فالنساء في قطاع غزة، اللاتي يتحملن المسؤولية الأساسية عن رعاية الأسرة، وجدن أنفسهن مضطرات لأداء المهام اليومية كتحضير الطعام، وغسل الملابس، ورعاية المرضى بدون أي دعم كهربائي، ما أدى إلى إرهاق إضافي جسدي ونفسي. كما أدت الحاجة إلى استخدام وسائل طهي وتدفئة بديلة (كالخشب والفحم والغاز المسال) إلى تعريض النساء والفتيات لمخاطر صحية وبيئية، فضلاً عن تهديد السلامة داخل المنازل، خصوصاً في البيئات المكتظة التي تفتقر إلى التهوية المناسبة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن انعدام الإنارة ليلاً حرم العديد من النساء من الوصول الآمن إلى المراكز الصحية، أو التحرك في حالات الطوارئ، لا سيما في المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية العامة. وتؤدي هذه الظروف إلى زيادة العزلة والتهميش، وتقييد حركة النساء والفتيات، مما يعمّق الفجوة الجندرية في الوصول إلى الخدمات والفرص.

من هذا المنطلق، فإن تحقيق الهدف السابع لا يقتصر فقط على توفير الطاقة، بل يشمل كذلك ضمان عدالة التوزيع، وأمان الاستخدام، واستدامة الحلول، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات في حالات الطوارئ والنزاع. ويتطلب ذلك توفير بدائل للطاقة النظيفة والآمنة في البيوت ومراكز الإيواء، وضمان إنارة المرافق الصحية، وتوزيع أدوات إنارة شخصية صديقة للبيئة، بما يعزز من كرامة النساء وأمانهن، ويخفف من العبء الملقى على كاهلهن.

تسببت الانقطاعات المستمرة للكهرباء في تكاليف اقتصادية واجتماعية هائلة، حيث قدرت الخسائر بحوالي 243 مليون دولار أمريكي. شملت هذه الخسائر زيادة التكاليف التشغيلية بنسبة 700% في بعض المناطق، بسبب الحاجة للإصلاحات الطارئة واستخدام مصادر طاقة بديلة، مع بلوغ التكاليف الإجمالية 4.6 مليون دولار نتيجة لزيادة أسعار الوقود وإدارة الشبكة. كما فقدت غزة 261 وظيفة، بالإضافة إلى انخفاض دخل العمال غير الرسميين بنسبة 60%. تعرّضت الإيرادات أيضاً لخسائر كبيرة بسبب توقف النشاط الصناعي والتجاري، حيث فقدت غزة 124 مليون دولار من تعرفة الكهرباء و30.85 مليون دولار من الإيرادات الضريبية. وأدى النزوح الجماعي إلى انقطاع تام في إمدادات الكهرباء للمجتمعات النازحة وزيادة بنسبة 700% في تكلفة الحلول المؤقتة للطاقة لهذه المجتمعات. وأسفرت هذه الانقطاعات عن توقف الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، وإمدادات المياه، وإنتاج الغذاء، والتعليم. كما أن تدمير محطات معالجة مياه الصرف الصحي أدى إلى حدوث فيضانات في مياه الصرف الصحي، مما شكل تهديدات صحية وبيئية كبيرة[107].

يحتاج قطاع غزة إلى 1.46 مليار دولار أمريكي لإعادة بناء وتطوير قطاع الطاقة، حيث تم تحديد الاحتياجات وفق مراحل زمنية مختلفة. على المدى القصير، تقدر الاحتياجات بـ 365 مليون دولار، وتشمل تأمين 322,000 لتر من الوقود يومياً لتشغيل المولدات التي تدعم الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والمياه وإنتاج الغذاء، بالإضافة إلى إصلاح شبكة توزيع الكهرباء وزيادة الإنتاج المحلي من محطة توليد الكهرباء، إلى جانب توفير أنظمة طاقة شمسية متنقلة لتلبية الاحتياجات العاجلة. أما على المدى المتوسط والطويل، فتقَر الاحتياجات بـ 1.1 مليار دولار، وتهدف إلى استئناف جميع خطوط تغذية

[107] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

الكهرباء من إسرائيل لتوفير 120 ميغاوات، بالإضافة إلى تأمين 400,000 لتر من الوقود يومياً لمحطة التوليد في القطاع لإنتاج 70 ميغاوات، مع تركيب 67 ميغاوات من الطاقة الشمسية مدعومة بنظام لتخزين البطاريات، إلى جانب بحث تجديد واردات الطاقة من مصر لتوسيع الإمدادات. وعلى المدى الطويل، يتركز الاهتمام على دعم النمو الاقتصادي في قطاع غزة عبر توسيع شبكة الكهرباء المحلية وزيادة واردات الطاقة من إسرائيل ومصر[108].

إعادة بناء وتطوير البنية التحتية للطاقة يتطلب موارد واستثمارات ضخمة، وبذلك فإن الأضرار التي خلفها العدوان تعيق تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة، حيث يصعب الوصول إلى الطاقة الحديثة والمستدامة في ظل هذه الظروف. هذا الوضع يزيد من معاناة السكان في المناطق المتضررة، مما يفاقم التحديات التي تواجهها هذه المناطق في الحصول على الإمدادات اللازمة من الطاقة التي تدعم احتياجاتهم الأساسية.

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

يتعلق (الهدف الثامن) بتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والعمالة الكاملة والمنتجة والمستدام وتوفير فرص العمل والعمل اللائق للجميع، أيضاً يعمل على تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل الجيدة، بما في ذلك تحسين ظروف العمل وتعزيز الحقوق العمالية. كما يشمل تعزيز الابتكار والاستثمار في التكنولوجيا، وتحقيق النمو الاقتصادي الذي لا يضر بالبيئة، وتقليل نسبة البطالة، وخاصة بين الشباب والنساء.

شهد قطاع غزة خلال عام 2021 معدل نمو سنوي منخفضاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، حيث بلغ 3.4% مقارنةً بنسبة 7.8% في الضفة الغربية. كما سجل معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل تراجعاً إلى –2.4% عام 2019، مما يعكس التحديات الاقتصادية الحادة التي يواجهها سوق العمل في القطاع. أما على صعيد العمالة، فقد بلغت نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي في غزة 60.6% عام 2022، فيما سجلت 61.6% خلال أول ثلاثة أرباع من عام 2023. وبالنسبة للعمالة غير الزراعية، كانت النسبة 57.9% عام 2022، وارتفعت إلى 59.1% في أول ثلاثة أرباع من عام 2023. أما في القطاع الزراعي، فارتفعت نسبة العمالة غير الرسمية إلى 98.4% خلال الفترة نفسها، مما يشير إلى هشاشة سوق العمل في غزة واعتماده الكبير على الاقتصاد غير الرسمي. وفيما يتعلق بالبطالة، ارتفعت النسبة من 41.0% عام 2015 إلى 45.3% عام 2022، واستمرت في الارتفاع لتصل إلى 45.8% خلال أول ثلاثة أرباع من عام 2023، مما يعكس الأزمة الاقتصادية المستمرة. كما شهد قطاع غزة ارتفاعاً في نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، حيث بلغت 36.4% عام 2022 مقارنة بـ 34.8% عام 2021، وسجلت 35.1% خلال أول ثلاثة أرباع من عام 2023، مما يعكس تحديات إضافية تواجه الشباب في القطاع[109].

العدوان المتواصل وضع هذا الهدف تحت تهديد خطير حيث أدى إلى انكماش القاعدة الإنتاجية وتشوه بنيوي في الهيكل

[108] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

[109] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026.** *أهداف التنمية المستدامة* https://www.pcbs.gov.ps/mainSDGsAr.aspx. رام الله – فلسطين.

الاقتصادي لفلسطين بالكامل، خلال الربع الرابع من العام 2023، أشارت التقديرات إلى أن معدل البطالة في فلسطين وصل إلى الضعف أي بنسبة 46%، بواقع 31% في الضفة الغربية و75% في قطاع غزة. أي أن هناك ما يعادل 651 ألف عاطل عن العمل في فلسطين، منهم 393 ألف في قطاع غزة و258 ألف في الضفة الغربية[110]، وخلال العام 2024، ارتفع معدل البطالة في فلسطين ليصل الى 51%، بواقع 35% في الضفة الغربية و80% في قطاع غزة، وبالمقارنة مع العام 2023 بلغ معدل البطالة في فلسطين حوالي 31% بواقع (18% في الضفة الغربية و 53% في قطاع غزه)، كما وانخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين خلال العام 2024 لتصل إلى 40% مقارنة مع 44% عام 2023، فيما وصلت في قطاع غزة 36% بعد ان كانت 40% خلال العام 2023، وفي الضفة الغربية بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة 43% مقارنة مع 47% خلال نفس الفترة[111].

خلال الربع الرابع 2023، تراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزه بنسبة تجاوزت 81%، وتراجع بنسبة 19% في الضفة الغربية، أدى إلى تراجع بنسبة 29% في فلسطين، وخلال الربع الأول من عام 2024 استمر تراجع الاقتصاد ليصل إلى 35% في فلسطين مقارنه مع الربع المناظر من عام 2023 بنسبة 25% في الضفة الغربية وبنسبة تراجع تجاوزت 86% في قطاع غزه، وأيضاً تراجعت حصة قطاع غزة إلى 5% من إجمالي قيمة الاقتصاد بعد أن كانت حوالي 17% قبل العدوان[112].

من ناحية أخرى، فإن حوالي نصف إجمالي عدد منشآت القطاع الخاص في فلسطين والبالغ عددها 176 ألف منشأة موزعة بواقع 56 ألف في قطاع غزة و120 ألف في الضفة الغربية توقفت عن الإنتاج أو تراجع إنتاجها نتيجة عدوان الاحتلال الإسرائيلي المتواصل. وبلغت قيمة خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال الأشهر الستة الأولى من العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية أكثر من 4.5 مليار دولار أمريكي بما يعادل حوالي 20–25 مليون دولار أمريكي يومياً، باستثناء الخسائر المباشرة في الممتلكات والأصول، وتشير تقديرات البنك الدولي أن خسائر قطاع غزه في البنية التحتية والأصول والممتلكات بلغت حوالي 18.5 مليار دولار أمريكي. نتيجة لهذا بلغ معدل دخل الفرد في فلسطين من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 491 دولار أمريكي خلال الربع الأول من العام 2024 مسجلاً انخفاضاً بنسبة 36%، حيث تراجع في الضفة الغربية بنسبة 26% مقارنة، وفي قطاع غزة بنسبة 86% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2023.

واجهت فلسطين خلال عام 2024 أزمة اقتصادية واجتماعية وإنسانية، بالإضافة إلى أزمات بيئية وصحية وتعليمية وغذائية، مما أدى إلى انهيار المنظومة الاقتصادية في قطاع غزة وتراجع حاد في القاعدة الإنتاجية للضفة الغربية. مع نهاية العام 2024، أظهرت التقديرات استمرار الانكماش الحاد وغير المسبوق في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة، حيث تجاوز الانخفاض 82%، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى 80%. كما امتد التراجع الاقتصادي إلى الضفة الغربية بنسبة فاقت 19%، مع ارتفاع معدل البطالة إلى35%. وفي المحصلة، تراجع الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 28%، وارتفع معدل البطالة ليصل إلى51%. وشهد قطاع غزة خلال عام 2024 انهياراً كاملاً لكافة الأنشطة الاقتصادية، في حين تعرضت الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية لتراجع حاد، حيث كان قطاع الإنشاءات الأكثر تضرراً. يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدمياً، إذ تشكل الخدمات نحو 65% من إجمالي الناتج المحلي، بينما تمثل القطاعات الإنتاجية التي تدعم النمو

---

[110] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024.** *بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار).* رام الله – فلسطين.

[111] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024.** *بيان صحفي الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2024، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2025.* رام الله – فلسطين.

[112] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024.** *بيان صحفي الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2024، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2025.* رام الله – فلسطين.

الاقتصادي حوالي 20% فقط، مما يدل على أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تقلبات كبيرة ويتأثر بالصدمات بشكل ملحوظ، مع قدرة محدودة على التعافي نظراً لحجمه الصغير[113].

وخلال عام 2024، تراجعت معظم الأنشطة الاقتصادية في فلسطين مقارنة بالعام السابق. سجل قطاع الإنشاءات أعلى تراجع بنسبة 46%، حيث انخفض في الضفة الغربية بنسبة 38% وفي قطاع غزة بنسبة 98%، ليبلغ إجمالي قيمته 332 مليون دولار أمريكي. تلاه قطاع الصناعة بتراجع قدره 33%، حيث انخفض في الضفة الغربية بنسبة 30% وفي قطاع غزة بنسبة 90%، ليصل إجمالي قيمته إلى 1,038 مليون دولار أمريكي. أما قطاع الزراعة فقد تراجع بنسبة 32%، حيث انخفض في الضفة الغربية بنسبة 17% وفي قطاع غزة بنسبة 91%، ليصل إجمالي قيمته إلى 564 مليون دولار أمريكي. أخيراً، تراجع قطاع الخدمات بنسبة 27%، حيث انخفض في الضفة الغربية بنسبة 17% وفي قطاع غزة بنسبة 81%، ليصل إجمالي قيمته إلى6,453 مليون دولار أمريكي[114].

وفقاً للحصاد الاقتصادي الفلسطيني لعام 2025، تعرّض الاقتصاد الفلسطيني لضربة هيكلية عميقة أفقدته ربع قدرته الإنتاجية مقارنة بما كان عليه قبيل العدوان عام 2023، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 24% رغم الارتفاع الهامشي البالغ 4% المسجّل عام 2025 مقارنة بالعام السابق، وهو ارتفاع لا يعدو كونه انتعاشاً طفيفاً من قاع سحيق لا يعكس أي تعافٍ حقيقي. وفي قطاع غزة تحديداً، بلغ الانهيار الاقتصادي مستوى كارثياً غير مسبوق، إذ تراجع الناتج المحلي بنسبة 84% مقارنة بعام 2023، وواصل انكماشه بنسبة إضافية 8.7% خلال عام 2025، في مشهد يجسّد بجلاء حجم الدمار الذي ألحقه العدوان بالبنية الاقتصادية للقطاع.

وعلى صعيد القطاعات الإنتاجية التي تشكّل الركيزة الأساسية لأي نمو اقتصادي مستدام، طالت موجة الانهيار جميع الأنشطة دون استثناء. فقد تراجع قطاع الإنشاءات بنسبة 41% ليصل إلى 296 مليون دولار، وهو قطاع يعد محركاً رئيسياً لخلق فرص العمل وإعادة التأهيل الاقتصادي. وتراجع قطاع الصناعة بنسبة 25% ليصل إلى 1,155 مليون دولار، فيما تراجعت الخدمات بنسبة مماثلة لتبلغ قيمتها 6,794 مليون دولار، وانكمشت الزراعة بنسبة 18% لتصل إلى 686 مليون دولار. وفي قطاع غزة تحديداً، شهدت هذه القطاعات انهياراً شبه تام، إذ تراجعت الإنشاءات بنسبة 99%، والصناعة بنسبة 94%، والزراعة بنسبة 92%، والخدمات بنسبة 82%، وهو ما يعني عملياً توقف الحياة الاقتصادية في القطاع. ولا بد من الإشارة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني في أصله اقتصاد خدمي تُهيمن عليه الخدمات بنسبة 60%، فيما لا تتجاوز القطاعات الإنتاجية الداعمة للنمو نسبة 19%، مما يجعله هشاً أمام الصدمات الخارجية ومُثقلاً بتبعات العدوان بصورة مضاعفة.

وفيما يخص سوق العمل الذي يشكّل جوهر الهدف الثامن، فإن الأرقام تنبئ بكارثة اجتماعية حقيقية. فقد بلغ معدل البطالة الإجمالي في فلسطين 46% عام 2025، بما يعادل أكثر من 650 ألف متعطل عن العمل، وهو رقم يتجاوز كل المعايير الدولية المتعلقة بالبطالة الهيكلية. غير أن الصورة في قطاع غزة أشد قتامة، إذ تجاوز معدل البطالة فيه 78%، أي أن ثلاثة من كل أربعة أفراد في سن العمل باتوا خارج سوق العمل الفعلي. أما في الضفة الغربية، فرغم أن معدل البطالة البالغ 28% يبدو أقل حدة نسبياً، إلا أنه يظل مرتفعاً بصورة غير مقبولة ويعكس حالة التردي الاقتصادي المتراكمة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المشاركة في سوق العمل لم تتجاوز 43.7%، وهي نسبة تحتها الكثير ممن أحجموا عن البحث عن عمل يأساً من

[113] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024.** *بيان صحفي الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2024، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2025.* رام الله – فلسطين.

[114] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024.** *بيان صحفي الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2024، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2025.* رام الله – فلسطين.

إيجاده، مما يعني أن الأرقام المعلنة للبطالة قد لا تعكس حجم الأزمة الفعلي بالكامل، فضلاً عن أن جودة العمل المتاح وضمان استمراريته وتوافر معايير العمل اللائق باتت مسائل ثانوية في ظل مجرد البحث عن أي مصدر للدخل.

وعلى صعيد التجارة الخارجية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمؤشرات الهدف الثامن المتعلقة بالاندماج في الأسواق العالمية، انخفض إجمالي التبادل التجاري بنسبة 12% مقارنة بعام 2023، وتراجعت الواردات بنسبة 17% لتبلغ 7,881 مليون دولار. والأشد دلالة أن حصة قطاع غزة من التجارة الفلسطينية الإجمالية تراجعت من 29% التي بلغتها تاريخياً إلى أقل من 4%، وأن السلع الأساسية التي تصل إلى القطاع لا تتجاوز 4% من احتياجاته الفعلية، مما خلق كارثة صحية وغذائية غير مسبوقة. وفي سياق اجتماعي موازٍ، تراجع إجمالي الاستهلاك الخاص والعام بنسبة 24% مقارنة بعام 2023، منها 81% في قطاع غزة، فيما ارتفعت مستويات الأسعار بنسبة 11% عام 2025 نتيجة الحصار وشح الإمدادات، مع ارتفاع حاد في غزة بلغ 22%. وقد انعكس ذلك كله على مستوى المعيشة انعكاساً مدمراً، أفضى إلى تجاوز مفهوم الفقر التقليدي نحو مستويات متصاعدة من المجاعة وانعدام الأمن الغذائي في القطاع، إذ كانت معدلات الفقر تتجاوز 63% قبل العدوان، فباتت اليوم مسألة وجودية[115].

تشير التقديرات إلى أن الخسائر التراكمية في الدخل بقطاع غزة بلغت نحو 953 مليون دولار، مع ارتفاع معدل البطالة إلى 80%، وهو من أعلى النسب عالمياً، بينما انخفض النشاط الاقتصادي بنسبة 84.7% مقارنة بمستويات ما قبل العدوان. أدى تدمير البنى التحتية وانهيار سلاسل الإمداد إلى فقدان آلاف الأسر لمصادر دخلها، مما جعل تلبية الاحتياجات الأساسية كالغذاء والمأوى تحدياً كبيراً. وقد تأثرت النساء بشكل لافت، حيث تفاقم ضعف مشاركتهن في سوق العمل الذي يعاني أساساً من محدودية الفرص، خاصة مع فقدان فرص التوظيف في القطاعات الرئيسية. تفاقمت التحديات مع تدمير رأس المال الإنتاجي للمؤسسات، مما يعيق إعادة تشغيلها بسرعة، إلى جانب تراجع المهارات بين الشباب الذين توقف تعليمهم أو تدريبهم العملي بسبب العدوان. كما تواجه مؤسسات سوق العمل صعوبات جسيمة في تقديم الخدمات، مما يفاقم أزمة التشغيل ويعمق الفقر[116].

في هذا السياق، تقدر احتياجات التعافي الشاملة لقطاع غزة بنحو 1.6 مليار دولار، تركز على مزيج من الحلول العاجلة والاستراتيجيات متوسطة المدى. على المدى القصير (ثلاث سنوات)، تخصَص 388 مليون دولار لخلق فرص عمل طارئة عبر برامج إعادة إعمار البنية التحتية المكثفة بالعمالة، ودعم المشاريع الصغيرة بمنح مالية، إلى جانب برامج تدريب مهني تدمج الفئات الضعيفة كالنساء والشباب. كما تشمل الخطة تعزيز الحماية الاجتماعية ودعم الأجور لتخفيف العبء عن الأسر الأكثر تأثراً[117].

أما على المدى المتوسط، فتوجّه 1.2 مليار دولار نحو إعادة تأهيل القطاع بشكل هيكلي، عبر تطوير مهارات العمالة غير الماهرة، وإعادة بناء مرافق التعليم المهني والتقني المدمرة، وبناء مراكز رعاية الأطفال لتمكين النساء من المشاركة الاقتصادية. كما تشمل الخطة تعزيز مراكز خدمات التوظيف المحلية، وإنشاء نظام متكامل لمعلومات سوق العمل لربط الخريجين بفرص العمل، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة[118].

---

[115] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026.** *بيان صحفي الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2025، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2026.* رام الله – فلسطين.

[116] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

[117] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-Final-Med.Pdf

[118] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-Final-Med.Pdf

تعرض قطاع التجارة والصناعة في قطاع غزة لأضرار جسيمة، حيث تضررت 88% من إجمالي المنشآت البالغ عددها 48,987 منشأة. من بين هذه المنشآت، تعرضت 22% لأضرار جزئية، في حين دمر 66% منها بالكامل. بلغ عدد المنشآت المدمرة بالكامل 32,060 منشأة، في حين تعرضت 10,711 منشأة لأضرار جزئية. وقدرت القيمة الإجمالية للأضرار بنحو 5.9 مليار دولار أمريكي، منها 5.2 مليار دولار قيمة المنشآت المدمرة، و687.8 مليون دولار لتكاليف الإصلاح. كما أدى هذا الدمار الواسع إلى تفاقم التدهور البيئي في القطاع[119]. وفي هذا السياق، تكبد هذا القطاع خسائر تقدر بنحو 2.2 مليار دولار أمريكي خلال خمس سنوات، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف العائدات الاقتصادية السنوية المتوقعة قبل العدوان. توزعت هذه الخسائر بين 1.76 مليار دولار من العوائد المفقودة و473 مليون دولار من الأجور المفقودة. وقد تأثر بشدة سوق العمل في هذه القطاعات، حيث فقد أكثر من 100,000 عامل في مجالات التجارة والصناعة والخدمات والضيافة والسياحة وظائفهم[120].

الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية في قطاع التجارة والصناعة في قطاع غزة، 2024

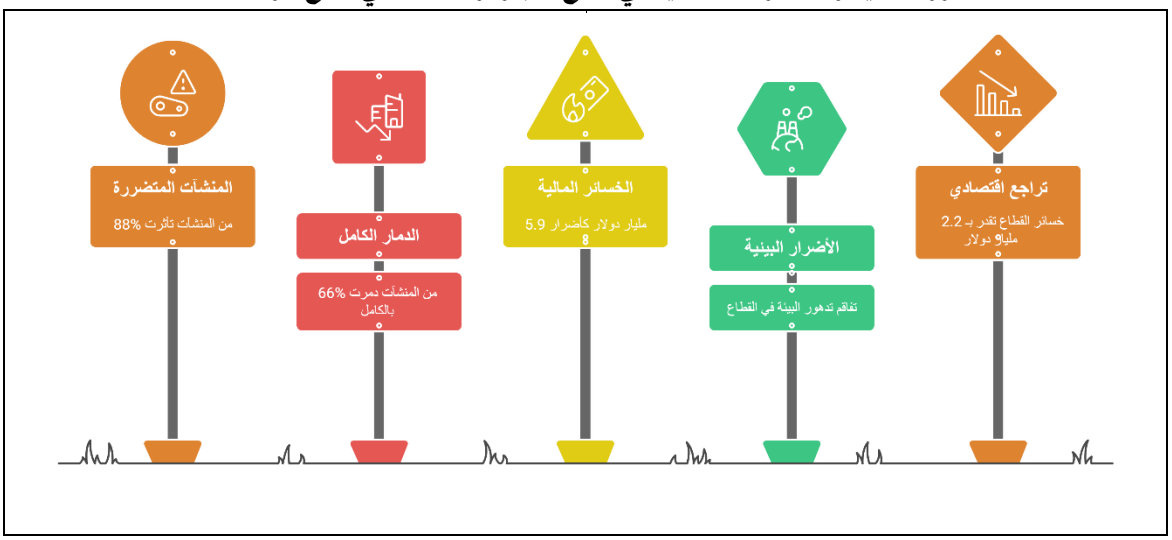

تتطلب جهود التعافي وإعادة الإعمار في قطاع التجارة والصناعة في قطاع غزة استثمارات تقدر بنحو 6.9 مليار دولار أمريكي تمتد على مدى ثماني سنوات بعد انتهاء الأعمال العدائية، مع احتياجات قصيرة الأجل تصل إلى 1.7 مليار دولار خلال السنوات الثلاث الأولى. تشمل هذه الاحتياجات 3.5 مليار دولار للبنية التحتية، و1.8 مليار دولار للآلات والمعدات، و864 مليون دولار لدعم رأس المال العامل، و741 مليون دولار لتعويض الأجور، و47 مليون دولار للمساعدة الفنية. وتركز عمليات إعادة الإعمار على تعزيز الممارسات التجارية المستدامة وفقًا للمعايير البيئية المطلوبة، إضافة إلى تحسين قدرة القطاع على مواجهة تداعيات تغير المناخ، مع احتمالية تعديل تقديرات الاحتياجات وفقًا لتطورات السوق. كما ستشمل جهود التعافي إزالة الحطام وإدارة المواد الخطرة، فيما تعتمد أولويات التعافي على مدى تقدم القطاعات التمكينية للأعمال مثل البنية التحتية، والنقل، والطاقة، وتوفر العمالة الماهرة. ولضمان سرعة التعافي، قد يتم إنشاء منشآت مؤقتة لتمكين الشركات من استئناف عملياتها في أقرب وقت ممكن[121].

عانى قطاع المالية في قطاع غزة من أضرار جسيمة قدّرت بنحو 14 مليون دولار أمريكي، حيث تضررت 98% من البنية

[119] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[120] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[121] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

المصرفية. تم تدمير 33 فرعاً مصرفيًا بالكامل من أصل 56، فيما لحقت أضرار جزئية بـ 19 فرعاً آخر. كما تضررت شبكة الصرافات الآلية بشكل كبير، حيث بقي جهازان فقط شبه فعالين، بينما دمّر 59 جهازاً وتضرر 33 جزئياً. امتدت الأضرار إلى قطاع التمويل الأصغر، حيث تعرضت 83% من مكاتبه للدمار، إذ تم تدمير 15 فرعاً من أصل 18. كذلك، شهد قطاع التأمين خسائر فادحة، حيث دمرت ثمانية من أصل تسعة مكاتب تأمين. كما تأثرت شركات الصرافة، حيث تعرض 32 فرعاً من أصل 46 لأضرار متفاوتة، إضافة إلى تضرر شركة خدمات الدفع الوحيدة في غزة وإحدى شركات الأوراق المالية[122].

خسائر قطاع المالية بسبب العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة، 2024

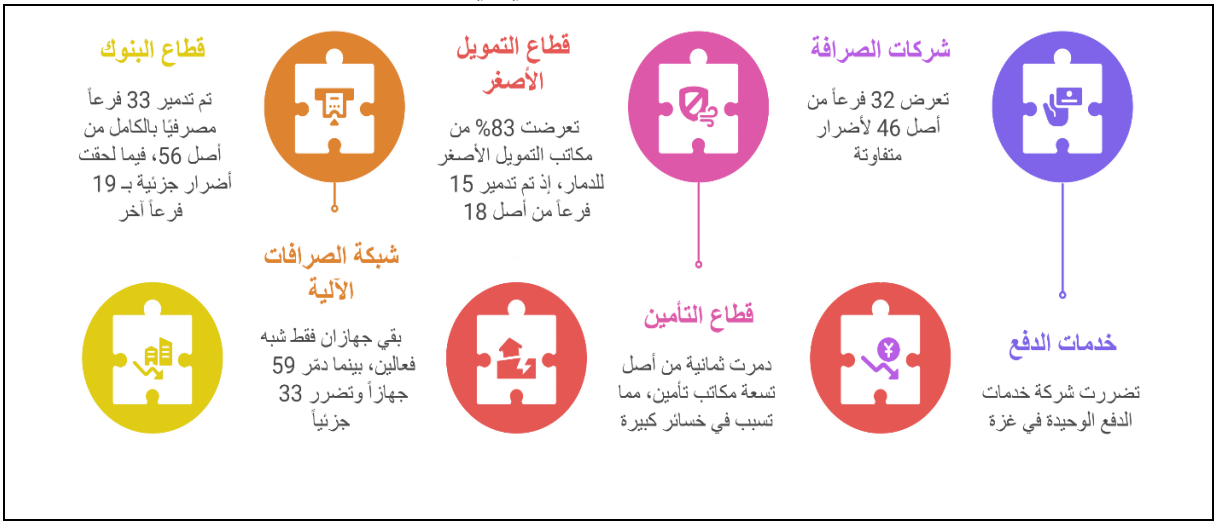

بلغت الخسائر في قطاع المالية نحو 325 مليون دولار أمريكي، نتيجة الخسائر الائتمانية والنقدية المتزايدة في قطاع غزة. ومن المتوقع أن ترتفع هذه الخسائر بشكل كبير، إذ يرجح أن تتجاوز الخسائر في محفظة الائتمان 981 مليون دولار أمريكي، وهو ما يفوق الاحتياطيات المسجلة حتى سبتمبر 2024. كما أدى التدهور الاقتصادي الحاد إلى تراجع جودة الائتمان، وزيادة حالات تعثر القروض، فضلاً عن ارتفاع التكاليف التشغيلية للخدمات المالية الطارئة[123].

يتطلب تعافي قطاع المالية في قطاع غزة استثمارات تقدَّر بنحو 42 مليون دولار أمريكي خلال السنوات الخمس المقبلة، منها 10.5 مليون دولار على المدى القصير (خلال ثلاث سنوات) لإعادة بناء البنية التحتية المالية، وتعزيز المدفوعات الرقمية، ومعالجة نقص السيولة النقدية، وضمان تدفق التحويلات المالية. ستتركز هذه الجهود على تعزيز استقرار القطاع المالي من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية التشغيلية، بما في ذلك إصلاح شبكات الإنترنت والكهرباء، إلى جانب تدريب الموظفين وتوسيع خدمات الدفع الرقمية. كما سيكون من الضروري ضمان استمرارية المدفوعات الرقمية عبر نظام المدفوعات السريعة للسلطة الفلسطينية (iBuraq)، وتوسيع شبكات القبول بسرعة، مع تعزيز استخدام رموز الاستجابة السريعة (QR). بالإضافة إلى ذلك، تسريع المبادرات التي انطلقت قبل الأزمة، مثل رقمنة المعاملات المالية، وتعزيز الشمول المالي، وإصلاح الأطر التنظيمية. على المدى المتوسط إلى الطويل، سيتم تخصيص 31.5 مليون دولار أمريكي لإجراء إصلاحات قانونية وتنظيمية تهدف إلى تحقيق التكامل المالي عبر الحدود، وتطوير منتجات مالية مستدامة. كما ستعمل الإصلاحات التنظيمية على

[122] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[123] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

دعم الابتكار المالي، لا سيما في مجالات الأموال الإلكترونية والخدمات المصرفية الرقمية، مع تعزيز تدابير الأمن السيبراني لحماية الخدمات المالية الرقمية وضمان ثقة المستهلكين والشركات[124].

مع بدء العدوان، تكبد الاقتصاد في قطاع غزة خسائر فادحة، حيث قدرت خسائر الدخل بنحو 953 مليون دولار أمريكي. تسبب ذلك في فقدان واسع لمصادر الدخل، مما جعل العديد من الأسر عاجزة عن تلبية احتياجاتها الأساسية مثل الغذاء والمأوى. كما تعرضت النساء لخسائر كبيرة في الوظائف والدخل، مما فاقم من وضعهن المتأزم في سوق العمل. وعلى المستوى المؤسسي، أدى العدوان إلى تدمير معظم رأس المال الإنتاجي للمؤسسات، ما أعاق أي انتعاش سريع للتوظيف وأدى إلى تآكل مهارات العديد من الشباب الذين انقطعوا عن التعليم والتدريب المهني.

تتطلب عملية التعافي وإعادة الإعمار استثمارات ضخمة تقدر بنحو 1.6 مليار دولار أمريكي. وتشمل الاحتياجات قصيرة الأجل، التي تقدر بنحو 388 مليون دولار أمريكي خلال السنوات الثلاث المقبلة، تنفيذ برامج تشغيل طارئة من خلال مشاريع البنية التحتية المكثفة بالعمالة، ودعم برامج التدريب المهني، وتوفير منح للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لمساعدتها على استعادة نشاطها. كما ينبغي اتخاذ تدابير للحماية الاجتماعية، إلى جانب تقديم دعم مالي للمؤسسات لتخفيف الأعباء على أصحاب العمل والعمال[125].

أما على المدى المتوسط، فتصل الاحتياجات إلى 1.2 مليار دولار أمريكي، حيث يجب التركيز على تطوير برامج تدريبية للعمالة غير الماهرة، وتنفيذ برامج تدريب وتوظيف وتلمذة صناعية، بالإضافة إلى إعادة بناء وتجهيز مراكز التدريب المهني والتقني. كما تتطلب المرحلة القادمة بناء ودعم مرافق رعاية الأطفال لتمكين النساء من العودة إلى سوق العمل، وتعزيز مراكز التوظيف المحلية، وإنشاء نظام معلومات لسوق العمل الفلسطيني يتيح بيانات دقيقة حول التوظيف والمهارات المطلوبة[126]. يهدف هذا النهج الشامل إلى تحقيق تعاف مستدام لسوق العمل في قطاع غزة، بما يضمن إعادة بناء الاقتصاد وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتحسين مهارات القوى العاملة، وتمكين الفئات الأكثر ضعفاً من الاندماج في سوق العمل مجدداً.

جدول 7: تداعيات العدوان الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023– 2025

المحور	التفاصيل
الانهيار الاقتصادي	• انهيار كامل لكافة الأنشطة الاقتصادية. • تراجع القطاعات الإنتاجية بنسب كارثية. • الإنشاءات: –98% • الصناعة: –90% • الزراعة: –91% • الخدمات: –81%
القطاعات المتضررة	• **الإنشاءات:** تراجع 98%، بقيمة إجمالية 332 مليون دولار. • **الصناعة:** تراجع 90%، بقيمة إجمالية 1,038 مليون دولار. • **الزراعة:** تراجع 91%، بقيمة إجمالية 564 مليون دولار. • **الخدمات:** تراجع 81%، بقيمة إجمالية 6,453 مليون دولار.

[124] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[125] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[126] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

المحور	التفاصيل
البطالة	• **معدل البطالة:** تجاوز 80%. • **نسبة المشاركة في القوى العاملة:** تراجعت إلى 36% (من 40% في 2023).
الدمار في البنية التحتية	• **التجارة والصناعة:** 88 % من المنشآت تضررت (66% دمرت بالكامل). • **الخسائر المباشرة:** 5.9 مليار دولار (5.2 مليار تدمير + 687.8 مليون إصلاح). • **الخسائر التراكمية (5 سنوات):** 2.2 مليار دولار (1.76 مليار عوائد مفقودة + 473 مليون أجور).
القطاع المالي	• **البنوك:** 33 فرعاً مدمراً بالكامل من أصل 56. • **الصرافات الآلية:** 59 جهازاً مدمراً من أصل 94. • **الخسائر المالية المباشرة:** 14 مليون دولار. • **الخسائر الائتمانية المتوقعة:** تتجاوز 981 مليون دولار (أعلى من الاحتياطيات المتاحة).
احتياجات التعافي	• **التجارة والصناعة:** 6.9 مليار دولار (8 سنوات)، تشمل 3.5 مليار للبنية التحتية و1.8 مليار للآلات. • **المالي:** 42 مليون دولار (10.5 مليون خلال 3 سنوات لإصلاح البنية التحتية المالية). • **سوق العمل:** 1.6 مليار دولار (تشمل 388 مليون لبرامج التشغيل الطارئة والتدريب).
التحديات الرئيسية	• تدمير 32,060 منشأة بالكامل و10,711 منشأة متضررة جزئياً. • نقص السيولة النقدية وارتفاع التكاليف التشغيلية. • تدهور بيئي بسبب الحطام والمواد الخطرة.
أولويات التعافي	• إعادة بناء البنية التحتية (طرق، طاقة، اتصالات). • تعزيز المدفوعات الرقمية والأمن السيبراني. • توفير منح للمشروعات الصغيرة وبرامج تدريب مهني. • إزالة الحطام وإدارة المخلفات الخطرة.

أدى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى تدمير واسع للبنية الاقتصادية وتوقف عدد كبير من الأنشطة الإنتاجية، مما تسبب في فقدان آلاف النساء لمصادر دخلهن، خاصة العاملات في القطاع غير الرسمي، والمشاريع المنزلية الصغيرة، والأنشطة المدعومة سابقًا من قبل منظمات المجتمع المدني أو برامج التمكين الاقتصادي. وقد عمّق هذا الفقدان من هشاشة الوضع الاقتصادي للنساء، وزاد من اعتماديتهن على المعونة الإنسانية في ظل غياب الحماية الاجتماعية، ما يهدد استدامة سبل العيش وكرامة المرأة. كما تراجع بشكل واضح معدل مشاركة النساء في سوق العمل، الذي كان في الأصل من بين الأدنى عالمياً، بفعل القيود الاجتماعية، والاحتلال، وندرة الفرص الاقتصادية.

في المقابل، ازداد عبء العمل غير المدفوع الأجر الذي تقوم به النساء، من رعاية الأطفال وكبار السن، وتوفير الاحتياجات الأساسية للأسر في ظل النزوح وانهيار الخدمات العامة. هذا العبء الخفي والمستمر غالباً ما يغفل في السياسات الاقتصادية، رغم أنه يشكّل مساهمة محورية في بقاء المجتمعات في أوقات الأزمات. إن هذه التحديات تعكس تفاقم الفجوة بين الجنسين في الاقتصاد نتيجة العدوان، وتعطل مسار تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما ما يتعلق بتمكين جميع النساء والفتيات، والاعتراف بالأعمال غير المدفوعة الأجر وتوزيعها توزيعاً منصفاً.

إن النقص في الاستقرار والأمن يعرقل تحقيق أهداف العمل اللائق، حيث يكون من الصعب ضمان بيئات عمل آمنة وعادلة في ظل ظروف العدوان. كل هذه العوامل تعيق تحقيق الهدف الثامن وتؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة.

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

عند التطرق الى (الهدف التاسع) الذي يرمي إلى إقامة بنى تحتية قوية ومستدامة، وتعزيز التصنيع المستدام، وتشجيع الابتكار، فيعتبر النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، والعمل المناخي أموراً تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات في البنية التحتية والتنمية الصناعية المستدامة، وكذلك على التقدم التكنولوجي. ولتحقيق نمو مستدام، يجب أن يكون التصنيع شاملًا ويتيح الفرص للجميع، وأن يكون مدعوماً بالابتكار وبنية تحتية قادرة على الصمود.

في قطاع غزة قبل العدوان الاسرائيلي، بلغت القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 7.2% في عام 2021. كما شهد نصيب الفرد من هذه القيمة انخفاضاً بنسبة 1.5% مقارنة بعام 2020، ليصل إلى 53.5 دولاراً أمريكياً. أما في عام 2021، فقد تراجعت هذه النسبة إلى 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى صعيد التوظيف، ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة التحويلية في غزة من 5.8% في عام 2015 إلى 7.2% في عام 2022. بالإضافة إلى ذلك، شهدت نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من إجمالي القيمة المضافة في فلسطين انخفاضاً ملحوظاً، حيث بلغت أعلى مستوى لها عند 9.8% في عام 2016، لتنخفض إلى 3.5% في عام 2021. وبلغت نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول من الجيل الثاني 98.0%، هذا وبلغت نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول من الجيل الثالث 56.0% في العام 2021[127].

سجل الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي انخفاضاً حاداً مقداره 19.84% خلال العام 2024 مقارنة بالعام 2023، حيث بلغ الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي 80.01 خلال العام 2024 مقارنة بـ 99.81 خلال العام 2023 (سنة الأساس 2019 = 100). على مستوى الأنشطة الرئيسية المكونة للمؤشر سجلت أنشطة الصناعات التحويلية انخفاضاً حاداً مقداره 21.77%، وانشطة إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء انخفاضاً حاداً مقداره 11.22%، وأنشطة التعدين واستغلال المحاجر انخفاضاً مقداره 4.91%، في حين سجلت أنشطة إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ارتفاعاً نسبته 2.61%[128]. في العام 2025 سجل الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي ارتفاعاً نسبته 3.39% مقارنة بالعام 2024، حيث بلغ الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي 82.72 خلال العام 2025 مقارنة بـ 80.01 خلال العام 2024 (سنة الأساس 2019 = 100). على مستوى الأنشطة الرئيسية المكونة للمؤشر سجلت أنشطة الصناعات التحويلية ارتفاعاً نسبته 4.48%، وأنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء ارتفاعاً نسبته 3.22%، في حين سجلت أنشطة إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات انخفاضاً حاداً مقداره 22.67%، وأنشطة التعدين واستغلال المحاجر انخفاضاً مقداره 2.60%[129].

يعد القطاع الصناعي أحد الركائز الرئيسية لاقتصاد غزة، حيث يساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رغم هيمنة

---

[127] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026**. *أهداف التنمية المستدامة* https://www.pcbs.gov.ps/mainSDGsAr.aspx. رام الله – فلسطين.

[128] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025**. *بيان صحفي الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي للعام 2024 ولشهر كانون أول، 2024/12*. رام الله – فلسطين.

[129] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026**. *بيان صحفي الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي للعام 2025 ولشهر كانون أول، 2025/12*. رام الله – فلسطين

المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر على طابعه. إلا أن هذا القطاع يواجه تحديات جسيمة بسبب العدوان الإسرائيلي المتكرر، الذي دمر أو أتلف أجزاء كبيرة من البنية التحتية والمرافق الإنتاجية، وعطل سلاسل التوريد بشكل كامل منذ بداية العدوان، مما أدى إلى شلل تام في الإنتاج، وارتفاع حاد في معدلات البطالة والفقر، كما تمت الإشارت إليه في (الهدف الثامن). لا يقتصر تأثير الدمار على الخسائر المباشرة للمنشآت والمصانع، بل تمتد آثاره إلى القيود المشددة على حركة الاستيراد والتصدير، والتي تعيق تدفق المواد الخام وتسويق المنتجات. وقد بلغت الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في غزة 29.9 مليار دولار، ما يتطلب استثمارات تعافي تصل إلى 53.2 مليار دولار. أما قطاعا التجارة والصناعة، فقد تكبدا خسائر بقيمة 5.9 مليار دولار، مما زاد من حدة الشلل الاقتصادي، وأبرز الحاجة إلى دعم عاجل لإنعاش الاستثمار وريادة الأعمال. وفي قطاع الطاقة، تفاقمت الأزمة مع أضرار بالغة تتطلب 1.46 مليار دولار لإعادة التأهيل، مما يدفع إلى ضرورة التركيز على حلول مستدامة مثل الطاقة الشمسية لتعويض النقص الحاد. هذه المؤشرات تظهر أن تعافي القطاع الصناعي في قطاع غزة مرتبط ليس فقط بإعادة الإعمار، بل أيضاً بتحقيق بيئة مستقرة تسمح بإعادة بناء سلاسل الإمداد وجذب الاستثمارات اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة[130].

تعرضت البنية التحتية الحيوية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غزة للتدمير أثناء العدوان، بما في ذلك الطرق، والجسور، وشبكات الطاقة، والمرافق الصناعية. هذا التدمير يجعل من الصعب بناء بنية تحتية قادرة على الصمود، ويعوق جهود إعادة البناء والتطوير. كما أن نقص البنية التحتية يؤثر بشكل كبير على القدرة على تطوير القطاعات الصناعية وتعزيز الابتكار، ويحد من فرص نمو قطاع التكنولوجيا والاتصالات. بالإضافة إلى ذلك، أدى تدمير المنشآت الصناعية والمصانع إلى تعطيل الإنتاج وتقليص الفرص المتاحة للتصنيع المستدام. كما أن التحديات الاقتصادية الناتجة عن العدوان تقلل من القدرة على الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار، مما يؤثر سلباً على تطور القطاع التكنولوجي في المستقبل.
كان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غزة يواجه تحديات هيكلية كبيرة حتى قبل العدوان الأخير، حيث كان يعتمد بشكل أساسي على تقنية الجيل الثاني (G2)، مما جعله من بين آخر المناطق في العالم التي لا تزال تستخدم هذه التقنية. إضافة إلى ذلك، كان الوصول إلى السعة الدولية محكوماً بالقيود السياسية، كما كانت خدمات الاتصال تعتمد على مزودين إسرائيليين، مما يزيد من تكاليف الخدمات ويعزز هشاشتها. وقد تفاقم الوضع بشكل كبير خلال العدوان، حيث تم قطع خدمات الهاتف والإنترنت عدة مرات بسبب تدمير شبكات الألياف الضوئية، مما أوقف الحياة اليومية، وقلل فرص التعليم عن بعد، وأثر على الوصول إلى الخدمات الإنسانية الأساسية. بلغت أضرار البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حوالي 164 مليون دولار، حيث تم تدمير 74% من الأصول بشكل كامل، وتضرر 16% بشكل جزئي، مما أدى إلى انهيار شبه كامل في الخدمات. شملت الأضرار تدمير شبكات الهاتف المحمول، وتدمير المستودعات، وتضرر شبكات الألياف الضوئية، مما عرقل قدرة النازحين على الوصول إلى المعلومات الأساسية. أما الخسائر المتوقعة على مدار خمس سنوات، فقد بلغت 736 مليون دولار، منها 147 مليون دولار خسائر مباشرة لمشغلي الاتصالات، حيث شكلت الإيرادات المفقودة 73% من الخسائر بسبب الانقطاعات المتكررة وارتفاع تكاليف التشغيل، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها شركات الاتصالات لإصلاح الأضرار باستخدام الوقود الطارئ[131].

تقدر احتياجات إعادة الإعمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحوالي 460 مليون دولار، مقسمة إلى مرحلتين. في المرحلة القصيرة، التي تقدر بحوالي 116 مليون دولار، تركز الاحتياجات على الإصلاحات العاجلة مثل إصلاح أبراج

[130] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[131] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

الهاتف المحمول وشبكات الألياف الضوئية، بالإضافة إلى تبني حلول مؤقتة مثل الطاقة الشمسية لاستعادة الخدمات الأساسية. أما في المرحلة المتوسطة والطويلة، والتي تقدر بحوالي 344 مليون دولار، تتطلب إعادة بناء البنية التحتية بالكامل، بما في ذلك شبكات الجيل الرابع والخامس(4G/5G)، مراكز البيانات، والتبادلات الوطنية، مع تبني بنية تحتية مشتركة تهدف إلى تقليل التكاليف، وإنشاء شبكات طوارئ مرنة لضمان استمرارية الخدمات[132].

تهدف خطط التعافي إلى تحويل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في غزة إلى بنية تحتية حديثة قادرة على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع ضمان استقرار الخدمات عبر توثيق السجلات العامة وتأمينها. سيخصص 90% من الميزانية لإعادة البناء على المدى الطويل، التي تركز على تمكين غزة من مواكبة التحولات التكنولوجية العالمية، وتقليل الاعتماد على الخارج، لا سيما في ظل الحاجة الملحة لتحسين جودة الحياة ودعم القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة من خلال حلول رقمية فعالة.

قبل العدوان الأخير، عانى قطاع النقل في قطاع غزة من تحديات هيكلية مزمنة، مثل نقص الموارد اللازمة لصيانة البنية التحتية، وغياب الخطط والسياسات المستدامة، فضلاً عن القيود المفروضة على استيراد المعدات والإمدادات. تفاقمت هذه المشاكل بسبب الكثافة السكانية العالية والمساحة الجغرافية الضيقة، مما أدى إلى شبكة طرق متدنية وغير قادرة على تلبية احتياجات السكان، مع ازدحام مروري دائم وتوسع عمراني عشوائي. كما أعاقت القيود المفروضة على حرية التنقل اتصال غزة بالعالم الخارجي، مما جعل شبكة النقل أكثر هشاشة.

خلف العدوان الأخير دماراً شبه كامل لقطاع النقل، حيث بلغت قيمة الأضرار 2.5 مليار دولار. تم تدمير 81% من شبكة الطرق الرئيسية والثانوية ((+3 مليون) متر طولي شبكات طرق وشوارع دمرها الاحتلال)، و62% من إجمالي الطرق (بما فيها الزراعية)، بينما تضررت 44% من الطرق الحيوية لنقل الغذاء والمساعدات الإنسانية. لم يسلم ميناء غزة ونقاط العبور الحدودية والجسور من الدمار، حيث تضررت 80% من هذه الأصول. كما دمر 85% من الأسطول المتحرك (سيارات، شاحنات، مركبات ثقيلة)، بقيمة 1.8 مليار دولار، بالإضافة إلى تدمير المكاتب الإدارية التابعة لوزارة النقل والخطوط الجوية الفلسطينية[133]. تكبد هذا القطاع خسائر اقتصادية فادحة تقدر بـ 377 مليون دولار، نتجت عن انهيار الإيرادات الضريبية وارتفاع تكاليف التشغيل المرتبطة بنقل المساعدات. كما فقد آلاف العمال وظائفهم، مع خسائر تقدر بـ 214.8 مليون دولار في قطاع النقل اللوجستي، و28.2 مليون دولار في القطاع غير الرسمي، و121.1 مليون دولار في خدمات الصيانة وتوزيع قطع الغيار. هذه الخسائر زادت من معدلات الفقر، وعمقت الاعتماد على المساعدات الخارجية[134].

تقدر تكلفة إعادة تأهيل قطاع النقل في غزة بـ 2.9 مليار دولار، موزعة على مرحلتين. في المرحلة القصيرة، التي تقدر تكلفتها بـ 724 مليون دولار، سيتم التركيز على إزالة الحطام والمتفجرات، وإصلاح الطرق الرئيسية لاستئناف تدفق المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى تدريب الكوادر المحلية على تقنيات البناء المستدامة. كما تشمل هذه المرحلة إنشاء نظام نقل عام مؤقت لتلبية احتياجات السكان الأساسية. أما في المرحلة المتوسطة والطويلة التي تقدر تكلفتها بـ 2.2 مليار دولار، فسوف تركز على إعادة بناء الطرق عالية الازدحام وتوسيع شبكة النقل العام لضمان الوصول إلى الخدمات والفرص الاقتصادية، خاصة للفئات الضعيفة. كما تتضمن المرحلة المتوسطة والطويلة إعادة تأسيس الأسطول المدمر باستخدام تقنيات صديقة

[132] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[133] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[134] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

للبيئة، وتعزيز البنية التحتية للقطاع لتحقيق استدامة في عمليات النقل والنمو الاقتصادي على المدى الطويل[135]. تهدف جهود التعافي إلى تحويل قطاع النقل في غزة إلى نظام مرن ومستدام من خلال تبني معايير عالمية في البنية التحتية وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويعتبر دمج التقنيات الخضراء، مثل المركبات الكهربائية، أحد الركائز الأساسية لضمان كفاءة القطاع على المدى الطويل، مما يسهم في تقليل التلوث وتعزيز الاستدامة البيئية. بالإضافة إلى ذلك، يعد تعزيز التكامل الإقليمي وبناء القدرات المؤسسية خطوات حاسمة لتجنب تكرار الأزمات المستقبلية، ولتمكين قطاع غزة من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة تعود بالنفع على السكان وتدعم استقرار المجتمع وتحسين جودة الحياة.

جدول 8: تداعيات العدوان الإسرائيلي على القطاعات الحيوية في قطاع غزة منذ السابع من تشرين الأول 2023–2025

القطاع	الأضرار المباشرة	الخسائر الاقتصادية	خسائر التوظيف	احتياجات التعافي
الصناعة	• تدمير البنية التحتية بقيمة 29.9 مليار دولار. • تدمير 74% من الأصول الصناعية.	• خسائر مباشرة: 5.9 مليار دولار.	• فقدان آلاف الوظائف.	• 53.2 مليار دولار لإعادة الإعمار الشامل.
تكنولوجيا المعلومات (ICT)	• تدمير 74% من البنية التحتية (قيمة 164مليون دولار). • انهيار شبكات 2G/3G.	• خسائر متوقعة 736 :مليون دولار خلال 5 سنوات. • فقدان 73% من إيرادات المشغلين.	• تعطيل فرص العمل في القطاع الرقمي.	• 460 مليون دولار (116 مليون عاجل، 344 مليون طويلة الأجل).
النقل	• تدمير 81% من الطرق الرئيسية. • تدمير 85% من الأسطول (قيمة 1.8مليار دولار).	• خسائر اقتصادية 377: مليون دولار.	• خسائر في الوظائف: 364 مليون دولار.	• 2.9 مليار دولار (724 مليون عاجل، 2.2 مليار طويلة الأجل).
الطاقة	• أضرار بالغة في البنية التحتية.	• حاجة ماسة لـ 1.46 مليار دولار لإعادة التأهيل.	• تعطيل الصناعات المعتمدة على الطاقة.	• التركيز على حلول مستدامة (مثل الطاقة الشمسية).

في سياق العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، نجد أن هذا الهدف تعرض لانتكاسة حادة، لا سيما في ما يخص النساء والفتيات، اللواتي يعتمدن بشكل أساسي على البنية التحتية الحيوية في حياتهن اليومية. لقد أدى تدمير المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس والأسواق، إلى تقويض قدرة النساء على الوصول إلى خدمات أساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والتغذية، كما حرمهن من فرص العمل في المؤسسات الإنتاجية والتعليمية والخدمية التي كانت تشكل مصدر دخل واستقلال اقتصادي لهن. هذا التدمير لا يفقد النساء فقط سبل العيش، بل يضعف أيضاً قدرتهن على المشاركة في الاقتصاد المحلي والمجتمعي. من جهة أخرى، فإن غياب بنية تحتية رقمية قوية، إلى جانب ضعف الوصول إلى التكنولوجيا والاتصالات، زاد من تهميش النساء والفتيات، وعمق الفجوة الرقمية بين الجنسين، خاصة في ظل التعليم عن بعد، وانعدام خدمات الدعم الإلكتروني، وضعف القدرة على الوصول إلى المعلومات والفرص الرقمية. وقد انعكس ذلك على مشاركة النساء في الابتكار والتعلم والقيادة، وهي عناصر مركزية في تحقيق الهدف التاسع. كما أن التحديات الأمنية، والانقطاع المتكرر للكهرباء، وغياب شبكات مواصلات آمنة، كلها عوامل تعيق حركة النساء وتمنعهن من الوصول إلى المراكز الصناعية والمهنية، ما يضعف قدرتهن على الانخراط في مشاريع تنموية أو أعمال إنتاجية قد تسهم في بناء اقتصاد محلي. من هنا، فإن إعادة بناء البنية التحتية في غزة يجب ألا تقتصر على الإصلاح المادي، بل يجب أن تكون مستجيبة للنوع الاجتماعي، بحيث تضمن إشراك النساء في التخطيط والتنفيذ، وتوفير بنية تكنولوجية وخدمية تراعي احتياجاتهن، وتعزز مشاركتهن في الاقتصاد والابتكار.

[135] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

يواجه قطاع غزة تحديات مشتركة تؤثر بشكل كبير على تحقيق الهدف التاسع للتنمية المستدامة، حيث يؤدي تدمير البنية التحتية الحيوية، مثل الطرق والجسور وشبكات الطاقة، إلى إعاقة بناء بنية تحتية قادرة على الصمود. كما أن تراجع الابتكار نتيجة لانخفاض الاستثمارات في البحث والتطوير بسبب الأضرار الاقتصادية يحد من قدرة القطاع على التكيف والتطور. بالإضافة إلى ذلك، تعطل القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير سلاسل الإمداد، مما يؤثر على التصنيع المستدام. في الخلاصة، يعوق الدمار الناتج عن العدوان تحقيق الهدف التاسع من خلال تدمير البنى التحتية وتقويض القطاعات الإنتاجية وتعطيل الابتكار. ولذلك، يتطلب التعافي استثمارات ضخمة تصل إلى 53.2 مليار دولار وشراكات دولية لبناء اقتصاد مرن يعتمد على التقنيات الحديثة والطاقة المتجددة، مع ضمان بيئة مستقرة لدعم الاستثمارات المستدامة.

10 الحد من أوجه عدم المساواة
الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

ينص (الهدف العاشر) على الحد من عدم المساواة داخل البلدان، ويركز على تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الفئات المختلفة داخل الدولة. هذا الهدف يعترف بأن التفاوتات الواسعة في الدخل والفرص تعيق التنمية المستدامة وتحد من الاستقرار الاجتماعي. ولتحقيق هذا الهدف، يجب اتخاذ خطوات متعددة تشمل تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي. ومن بين الإجراءات الضرورية لتحقيق الهدف العاشر، تعزيز الوصول العادل إلى الموارد والخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والعدالة الاجتماعية. كذلك، يتطلب الأمر تبني سياسات ضريبية عادلة وتحسين نظم الحماية الاجتماعية لضمان حصول الفئات الأكثر ضعفاً على الدعم اللازم. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز حقوق الإنسان والعمل على تمكين جميع الأفراد من المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أيضاً تعزيز الفرص الاقتصادية من خلال توفير فرص عمل لائقة وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كذلك، يجب إزالة الحواجز التي تحول دون تحقيق تكافؤ الفرص، مثل التمييز والعنصرية، وضمان حقوق العمال وتوفير بيئة عمل آمنة ومستقرة.

ان الهدف العاشر يرتبط بشكل كبير بما تم الحديث عنه ضمن الأهداف الأخرى السابقة ونتائج العدوان عليها وبالتالي تنعكس على هذا الهدف، حيث أدى العدوان إلى تعرض سكان غزة بالكامل إلى مزيداً من الحرمان والتهميش من حقوقه وحرياته الأساسية وهو عكس ما نص عليه هدف عدم المساواة داخل البلدان (الهدف العاشر).

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عمّق من معدلات الفقر، حيث أن كل سكان غزة تقريباً باتوا يعانون من الفقر نتيجة لتدمير الاقتصاد المحلي والبنية التحتية وارتفاع معدلات البطالة وذلك حسب ما رود في الهدف الأول (القضاء على الفقر). فارتفاع الفقر يوسع الفجوة بين الفئات الثرية والمحرومة، ويزيد من عدم العدالة في توزيع الدخل والفرص. كما تشير التقديرات إلى حاجة 1.7 مليون شخص إلى مساعدات فورية، مما يؤكد هشاشة الوضع الاقتصادي وعدم تكافؤ الفرص.

حسب ما جاء في الهدف الثاني (القضاء التام على الجوع) تُظهر التوقعات الممتدة حتى نيسان/أبريل 2026 استمرار تأثر نحو 1.6 مليون شخص بالأزمة أو أسوأمن سكان غزة بانعدام الأمن الغذائي، كما أن انقطاع سلاسل الإمداد وتدمير الأراضي الزراعية والمخازن قد أدى إلى تدهور حاد في الأمن الغذائي. هذا ينعكس مباشرة على التمييز في الوصول إلى

الغذاء، حيث تعاني الأسر الفقيرة أكثر من غيرها، مما يعمق عدم المساواة داخل المجتمع، خصوصاً بين المناطق الريفية والحضرية، وبين من يملكون الموارد ومن يعتمدون على المساعدات. والهدف العاشر يسعى لتقليص هذه الفجوة من خلال إعادة توزيع الموارد بشكل عادل وضمان وصول الغذاء للجميع.

يمثل الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، والمتعلق بـ"ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، ركيزة محورية لتحقيق الهدف العاشر المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان. فالرعاية الصحية الشاملة والمنصفة هي عنصر أساسي للعدالة الاجتماعية، وتوفر قاعدة ضرورية لتحقيق تكافؤ الفرص وضمان التماسك المجتمعي. في سياق العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، كشف هذا التقرير عن أضرار جسيمة لحقت بالنظام الصحي، عمّقت من أوجه عدم المساواة الصحية بين الفئات والمناطق. فقد أصيبت 155 منشأة صحية بأضرار مباشرة، من بينها 36 مستشفى و96 مركزاً للرعاية الصحية الأولية، إضافة إلى تدمير 197 سيارة إسعاف. وقد تمركزت أكثر من 70% من هذه الأضرار في محافظات شمال غزة، ما أدى إلى حرمان مئات الآلاف من السكان، لا سيما النازحين والفئات الهشة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية. وتقدر تكلفة إعادة تأهيل القطاع الصحي بحوالي 650 مليون دولار، منها 231 مليون دولار لاحتياجات المرحلة العاجلة فقط. ويؤدي هذا الواقع إلى تفاقم الفجوة في فرص الحصول على العلاج والرعاية بين المناطق والفئات، حيث تعاني المناطق الأكثر تضرراً من شلل شبه كامل في البنية التحتية الصحية، مما يضاعف معاناة السكان ويقوّض قدرتهم على التعافي الجسدي والنفسي. ويؤدي هذا التفاوت في إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية إلى إنتاج مظاهر جديدة من عدم المساواة البنيوية، تظهر بشكل خاص لدى الفئات الفقيرة والنازحة، التي تجد نفسها في مواجهة تحديات مركبة، ليس فقط في البقاء على قيد الحياة، بل أيضاً في استعادة الحد الأدنى من الرفاه والصحة. وبالتالي، فإن ضمان الحق في الصحة يشكل مدخلاً أساسياً لمعالجة أوجه عدم المساواة المتفاقمة، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق الهدف العاشر بشكل فعلي وشامل.

يرتبط الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة، والرامي إلى "الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان"، ارتباطاً وثيقاً بالهدف الرابع الذي ينص على "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة". فالتعليم يمثل أداة محورية في معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، إذ يفتح المجال أمام الفرص المتكافئة ويسهم في كسر حلقات الفقر المتوارث، ويعزز التماسك المجتمعي. وفي سياق قطاع غزة، يظهر التقرير أن العدوان الإسرائيلي أدّى إلى حرمان نحو 700 ألف طالب وطالبة من الوصول إلى التعليم، بسبب تدمير أو تضرر البنية التحتية التعليمية، بما فيها أكثر من 284 مدرسة ومنشأة تعليمية، مما تسبب في تقديرات مالية لإعادة تأهيل هذا القطاع بنحو 489 مليون دولار. هذا التدمير لا يهدد فقط تحقيق الهدف الرابع، بل يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، إذ تزداد الفجوة بين الأطفال في المناطق المتضررة والأطفال في المناطق الأخرى، ويحرم الكثيرون من حق أساسي في التعليم. الأكثر تضرراً من هذا الواقع هم الأطفال من الأسر الفقيرة والنازحة، الذين تتقلص أمامهم فرص الوصول إلى تعليم جيد بسبب ظروفهم المعيشية القاسية، وهو ما يؤدي بدوره إلى إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد. وتدل هذه المعطيات على أن الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10) لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن ضمان وصول جميع الأطفال، لا سيما الفئات المهمشة، إلى تعليم آمن وجيد وشامل.

في ظل العدوان الإسرائيلي على غزة، حيث تفاقمت أوجه التمييز ضد النساء بشكل مركّب يعكس انتهاكاً مزدوجاً لكلا الهدفين. فمن ناحية، أدى تدمير البنية التحتية وارتفاع معدلات الفقر إلى زيادة الأسر التي تعيلها نساء، مما وضع عبئاً اقتصادياً

واجتماعياً غير متكافئ على كاهلهن، خاصة مع ندرة فرص العمل اللائق. ومن ناحية أخرى، تفاقمت الفجوة في الوصول إلى الخدمات الأساسية: ففي القطاع الصحي، تحرم آلاف الحوامل من رعاية آمنة، لا سيما في المناطق الشمالية المحاصرة، بينما يواجهن صعوبات في الحصول على الدعم النفسي رغم ارتفاع معدلات الاكتئاب بينهن إلى 71%. كما أدى تدمير المدارس إلى تسرب الفتيات من التعليم، مما يهدد بترسيخ فقر مورث واتساع الفجوة بين الجنسين. وفي توزيع الموارد، تهمش النساء في عمليات صنع القرار المتعلقة بالمساعدات، رغم أن الأسر التي تعيلها نساء أكثر عرضة للحرمان. هكذا، تخلق الأزمة حلقة مفرغة من عدم المساواة بين الجنسين تغذي التفاوتات الاجتماعية، وبالتالي تعزز التمييز القائم على النوع الإجتماعي.

تساهم أزمة المياه في قطاع غزة في تعزيز الفجوات الاجتماعية والاقتصادية. يشير التقرير إلى أن 97% من موارد المياه في القطاع غير صالحة للاستهلاك البشري نتيجة للتلوث الناتج عن العدوان والحصار، مما يجبر الأسر على شراء المياه من مصادر خاصة بأسعار مرتفعة. تؤثر هذه الأزمة بشكل أكبر على الفئات الضعيفة، أصبح تأمين المياه النظيفة يُشكِّل عبئًا مالياً مضاعفاً على الأسر الفقيرة مقارنة بما قبل العدوان، حيث تحوَّل الحق الأساسي في المياه إلى تحدّ يومي يعزز الفجوة بين القادرين على تلبية احتياجاتهم والمُهمَّشين الذين يدفعون ثمناً باهظاً للبقاء على قيد الحياة، مما يزيد من حدة الفقر (الهدف 1) ويعمق الفجوة بين من يستطيعون الحصول على المياه النظيفة ومن يفتقرون إليها. كما تتحمل النساء والفتيات العبء الأكبر في جلب المياه من مصادر بعيدة وغير آمنة، مما يعرضهن لمخاطر صحية ويحد من فرصهن في التعليم والعمل، مما يزيد من التمييز القائم على النوع الإجتماعي (الهدف 5). بالإضافة إلى ذلك، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن صعوبات إضافية في الوصول إلى مرافق المياه، مما يعزز عزلتهم الاجتماعية. وبالتالي، تتحول أزمة المياه إلى أداة لزيادة عدم المساواة الهيكلية، حيث يتم تحويل الحق في المياه إلى سلعة تكرس التمايز الطبقي.

يسهم انعدام الوصول العادل للطاقة في تفاقم الفجوات الاقتصادية والاجتماعية داخل قطاع غزة. فنتيجة للحصار والعدوان، يعاني القطاع من نقص حاد في إمدادات الكهرباء، ما يؤدي إلى تراجع كبير في مستوى الخدمات الأساسية، خصوصاً في المناطق الفقيرة والمهمشة. الأسر ذات الدخل المحدود غير قادرة على تأمين بدائل مكلفة، مثل المولدات الخاصة أو أنظمة الطاقة الشمسية، مما يزيد من حرمانها ويعزز عدم تكافؤ الفرص، لا سيما في التعليم والرعاية الصحية والعمل. في المقابل، تستطيع الفئات الميسورة توفير مصادر طاقة بديلة، مما يمنحها قدرة أكبر على الاستقرار وتجاوز الأزمات، ويكرّس التفاوت الطبقي. كما أن النساء والفتيات، وخصوصاً في الأسر الفقيرة، يتحملن أعباء إضافية نتيجة انقطاع الكهرباء، مثل صعوبة إدارة شؤون المنزل أو متابعة تعليم الأطفال وتأمين مصادر بديلة للطاقة (كجمع الحطب)، مما يقلص فرصهن في العمل أو التعليم، مما يعمق الفجوة القائمة على النوع الإجتماعي (الهدف 5). وبالمثل، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن يواجهون تحديات أكبر بسبب غياب الطاقة، التي تعد أساسية لتشغيل الأجهزة الطبية وأدوات المساعدة.

يشكل الهدف الثامن أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق الهدف العاشر، فالنمو الاقتصادي الشامل وتوفير فرص العمل اللائق يسهمان بشكل مباشر في تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع. وفي قطاع غزة، أدى العدوان الإسرائيلي إلى شلل شبه كامل في النشاط الاقتصادي، مما فاقم من أوجه عدم المساواة داخل القطاع. وفقاً لما ورد مسبقاً في التقرير، فقد تعرضت قطاعات الاقتصاد المختلفة، ولا سيما قطاعي التجارة والصناعة، إلى خسائر مباشرة قدرت بـ 5.9 مليار دولار، وألحقت أضرار بالغة بالبنية التحتية الصناعية، مما أدى إلى توقف سلاسل الإنتاج والتوريد. وقد تسبب ذلك في فقدان آلاف الوظائف وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية تجاوزت 80% في بعض المناطق، خاصة بين الشباب والنساء. هذا

الانهيار الاقتصادي أدى إلى زيادة معدلات الفقر والتهميش، وأدى إلى تعميق الفجوة بين الفئات الاجتماعية، حيث تأثرت الشرائح الأكثر هشاشة بشكل أكبر نتيجة لفقدان مصدر دخلها الوحيد. كما أن القيود المفروضة على الحركة والتجارة تعيق التعافي الاقتصادي، وتمنع تحقيق تنمية عادلة وشاملة، وهو ما يتعارض مع الهدف العاشر الذي يركز على الحد من عدم المساواة في الفرص والنتائج.

يرتبط الهدف العاشر ارتباطاً وثيقاً بالهدف التاسع، حيث تعد البنية التحتية المتطورة والتصنيع المستدام والابتكار من العناصر الأساسية للحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدول. وفي سياق قطاع غزة، فإن تدمير البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية خلال العدوان الإسرائيلي أدى إلى تفاقم عدم المساواة داخل المجتمع بشكل ملحوظ. فقد أشار التقرير إلى أن الخسائر في قطاعي التجارة والصناعة بلغت 5.9 مليار دولار، فيما تعرضت البنية التحتية للطاقة لأضرار تتطلب استثمارات تبلغ 1.46 مليار دولار لإعادة تأهيلها. كما أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكبّد أضراراً بقيمة 164 مليون دولار، حيث دمّرت 74% من أصوله بشكل كامل، مما أدى إلى انهيار شبه تام في الخدمات الرقمية، التي تعد ضرورية للوصول المتكافئ إلى التعليم، والخدمات الصحية، والفرص الاقتصادية.

إن عدم توفر بنية تحتية قوية في المناطق المهمّشة أو المتضررة من العدوان، يحد من فرص الوصول المتساوي للفرص، ويزيد من الفجوة بين الفئات الغنية والفقيرة. فعلى سبيل المثال، أدى تدمير شبكة الطرق إلى عزل المجتمعات الفقيرة عن الخدمات الأساسية والأسواق، مما ساهم في اتساع فجوة عدم المساواة. علاوة على ذلك، فإن ضعف قطاع التكنولوجيا والابتكار في غزة، الذي لا يزال يعتمد على شبكات الجيل الثاني (2G)، يحدّ من قدرة الشباب والمجتمعات المحلية على الانخراط في الاقتصاد الرقمي، ويقلل من فرص العمل الحديثة، مما يعمّق التهميش.

جدول 9: تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تفاقم عدم المساواة (الهدف 10) منذ السابع من تشرين الأول 2023–2025

الهدف المتأثر	أبرز المؤشرات/التأثيرات	الارتباط بالهدف 10 (عدم المساواة)
الهدف 1 (القضاء على الفقر)	• ارتفاع معدل الفقر إلى 64% . • 1.7 مليون شخص بحاجة مساعدات فورية.	• تفاقم الفجوة بين مكونات المجتمع في قطاع غزة، وحرمان الفئات المهمشة من الموارد.
الهدف 2 (القضاء على الجوع)	• 93% من السكان يعانون انعدام الأمن الغذائي. • تدمير 85% من الأراضي الزراعية.	• تفاوت حاد في الوصول إلى الغذاء بين المناطق الحضرية والريفية.
الهدف 3 (الصحة الجيدة)	• تدمير 155 منشأة صحية. • 70% من الأضرار في شمال غزة.	• حرمان النازحين وذوي الإعاقة من الخدمات الصحية، وارتفاع تكاليف العلاج.
الهدف 4 (التعليم الجيد)	• 700 ألف طالب محرومون من التعليم. • تضرر أكثر من 284 مدرسة ومنشأة تعليمية.	• اتساع الفجوة التعليمية وحرم الأطفال من فرص متكافئة للتعلم.
الهدف 5 (المساواة بين الجنسين)	• 60 ألف امرأة حامل حرمن من رعاية آمنة.	• زيادة العبء على الأسر التي تعيلها نساء، وتهميشهن في صنع القرار.
الهدف 6 (المياه النظيف)	• 97% من المياه غير صالحة للشرب. • ارتفعت تكلفة المياه 300%.	• تحويل المياه إلى سلعة تكرّس التمييز الطبقي، وعبء إضافي على النساء.
الهدف 7 (الطاقة النظيفة)	• 70% من أضرار البنية التحتية للطاقة في شمال غزة. • 1.46 مليار دولار تكلفة إصلاح قطاع الطاقة. • اعتماد الأسر على مولدات خاصة بأسعار مرتفعة.	• اتساع الفجوة بين القادرين على شراء الطاقة (مولدات/طاقة شمسية). • تحمّل النساء عبئاً إضافياً في جمع الحطب، مما يحد من فرصهن التعليمية والعملية.

الهدف المتأثر	أبرز المؤشرات/التأثيرات	الارتباط بالهدف 10 (عدم المساواة)
الهدف 8 (العمل اللائق)	• معدل البطالة تجاوز 80%. • خسائر اقتصادية 5.9 مليار دولار.	• تهميش الشباب والنساء في سوق العمل، واتساع الفجوة الاقتصادية.
الهدف 9 (الصناعة والابتكار)	• تدمير 74% من قطاع الاتصالات. • أضرار البنية التحتية 1.46مليار دولار.	• عزل المجتمعات الفقيرة عن الخدمات، وتراجع فرص الابتكار.

يركّز الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة على تقليص الفجوات داخل المجتمعات، وخاصة فيما يتعلق بالدخل، والفرص، والتمكين، والوصول العادل إلى الموارد والخدمات. ومع ذلك، فإن العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة أسهم في توسيع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين، وعمّق من أوجه عدم المساواة، خصوصاً بين النساء والفتيات والفئات الأكثر تهميشاً. ففي ظل انهيار الاقتصاد المحلي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ازدادت الفجوة في الدخل بين الجنسين بشكل ملحوظ، حيث فقدت آلاف النساء مصادر دخلهن الهشة أصلًا، بينما واجهن حواجز إضافية في الوصول إلى فرص الدعم أو التعافي الاقتصادي. وبذلك أصبحت النساء أكثر اعتماداً على المعونة الإنسانية، وأقل قدرة على استعادة استقلاليتهن الاقتصادية، في وقت يزداد فيه العبء غير المدفوع للرعاية والعمل المنزلي المفروض عليهن.

كما أن العدوان أسفر عن تهميش إضافي للنساء ذوات الإعاقة والمسنات، حيث حرمن من الوصول إلى مراكز الإيواء والخدمات الطبية والغذائية المناسبة لاحتياجاتهن الخاصة، في ظل غياب الترتيبات التيسيرية والآمنة، ما أدى إلى عزلتهن الاجتماعية وتعميق معاناتهن. وبالتوازي، تفاقم التمييز ضد النساء والفتيات من الفئات الأضعف، مثل النازحات، والنساء المعيلات للأسر، والنساء في المناطق الحدودية أو المهمشة، حيث واجهن مستويات أعلى من العنف، وحرماناً أكبر من التعليم، وانعداماً في فرص الحماية والدعم النفسي والاجتماعي.

إن هذا الواقع يعكس تراجعاً خطيراً في مسار تحقيق الهدف العاشر، ويؤكد الحاجة إلى سياسات استجابة إنسانية وتنموية تراعي التفاوتات بين الجنسين، تضمن وصول النساء، وخاصة من الفئات الأكثر ضعفاً، إلى الموارد، والمساعدات، وآليات صنع القرار، ضمن إطار يقوم على العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية. العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لم يتسبب فقط في خسائر مادية وبشرية جسيمة، بل أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة على كل المستويات: الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، التعليمية، والبيئية. ولتحقيق الهدف العاشر، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية لهذا التفاوت، بما في ذلك إنهاء الاحتلال ورفع الحصار، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وضمان حقوق الإنسان للفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم. فالحد من عدم المساواة يشكل ركيزة لأي مسعى حقيقي نحو السلام والتنمية المستدامة.

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة
جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة

يتمثل (الهدف الحادي عشر) مدن ومجتمعات محلية مستدامة، في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، ويسعى هذا الهدف إلى تحسين جودة الحياة في المناطق الحضرية والريفية من خلال تعزيز التخطيط العمراني الشامل، وتوفير البنية التحتية الأساسية، وضمان الوصول إلى الخدمات العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية

والاقتصادية. كما يهدف إلى تقليل التأثيرات البيئية للمدن، وتعزيز الاستدامة من خلال تشجيع استخدام الموارد بكفاءة وزيادة المساحات الخضراء، وتعزيز المرونة في مواجهة الكوارث الطبيعية والاقتصادية. لقد قوّض العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي استهدف البنية التحتية المدنية والمرافق العامة، بشكل كبير الجهود التي سعت إلى تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. فقد أسفر هذا العدوان عن كارثة إنسانية غير مسبوقة، حيث دمرت ما يقارب 268,000 وحدة سكنية بشكل كامل، وأيضاً نحو 148,000 وحدة سكنية دمرت بشكل بليغ جعلها غير صالحة للسكن، إضافة إلى تضرر حوالي 153,000 وحدة سكنية بشكل جزئي[136].

ونتج عن هذا الدمار الواسع فقدان السكان لمكان آمن أو مستدام للعيش، مما أدى إلى نزوح معظم سكان القطاع لأكثر من مرة، وقد أدى العدوان الإسرائيلي إلى نزوح قرابة 2 مليون شخص من أصل 2.2 مليون نسمة كانوا يقطنون القطاع قبل العدوان، وهو ما يشكل تهجيراً شبه كامل للسكان، ويمثل أحد أكبر أزمات النزوح الجماعي في العالم في العقدين الأخيرين، مما أدى إلى انهيار أنظمة الإسكان والخدمات، وأثر سلباً على الحق في السكن الآمن والكريم. كما توقفت الخدمات الأساسية، وازدادت معدلات التلوث البيئي، وتقلّصت المساحات الخضراء، مما أعاق التقدم نحو تحقيق الاستدامة الحضرية. وقد تراجعت قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية والاقتصادية، ما أدى إلى زيادة هشاشتها بدلاً من تعزيز مرونتها.

خسر قطاع الإسكان في غزة ما يقارب 545 مليون دولار أمريكي خلال ثلاث سنوات، نتيجة انخفاض قيم العقارات، وفقدان إيرادات الإيجارات، وتراجع الدخل الناتج عن الأعمال المنزلية للأسر. تقدر تكاليف تعافي القطاع وإعادة إعماره بنحو 15.2 مليار دولار أمريكي على مدى 5–8 السنوات القادمة، مع اعتماد استراتيجيات تركز على إعادة البناء المستدام والمرن والشامل، لمواجهة حجم الدمار الكبير وأزمة النزوح المتفاقمة. ومن الشروط الأساسية لنجاح هذه العملية: حماية حقوق الملكية العقارية كخطوة أولى، وتوفير مواد البناء دون عوائق، وضمان وصول جميع الأسر المتضررة إلى خدمات التعافي، وتقديم خيارات متعددة لإعادة بناء المنازل المدمرة، مع تشجيع إعادة الإعمار في المواقع الأصلية لتمكين السكان من العودة، وإزالة الأنقاض بعد تطهيرها من المتفجرات والجثث[137].

تركز المرحلة الأولى (الاحتياجات قصيرة المدى (خلال 3 سنوات)) من جهود التعافي على توفير استجابات إسكانية عاجلة، بتكلفة تقديرية تبلغ حوالي 3.7 مليار دولار أمريكي. وتشمل هذه المرحلة إصلاح الوحدات السكنية المتضررة جزئياً، وتقديم مساعدات نقدية للأسر النازحة لتمكينها من العودة التدريجية إلى منازلها، بالإضافة إلى تنفيذ تقييمات هندسية دقيقة لتحديد مستوى الضرر الإنشائي للمباني. كما تهدف إلى تشجيع الأسر التي لم تتضرر منازلها على توسيع مساكنها لاستيعاب أفراد نازحين من أسر أخرى، كحل مؤقت يراعي الواقع القائم[138].

تعد إعادة بناء المنازل المدمرة بالكامل من أبرز أولويات المرحلة التالية (الاحتياجات متوسطة إلى طويلة المدى)، إذ تقدر تكلفتها بنحو 11.4 مليار دولار أمريكي، وهي الحصة الأكبر من إجمالي تكلفة إعادة الإعمار. ونظراً لصعوبة توفير

---

[136] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2026**. المنصة التفاعلية "عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين" *https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1/default.aspx*. رام الله – فلسطين.

[137] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

[138] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

تعويض كامل بنسبة 100% لكل حالة، تستند الخطة إلى توزيع الدعم السكني بصورة عادلة وشاملة لكافة الأسر المتضررة، دون تمييز بناء على حجم الضرر، وذلك استناداً إلى مبادئ العدالة الاجتماعية، مع مراعاة الأوضاع الاقتصادية الراهنة. وتسعى هذه المرحلة إلى تحقيق إعادة إعمار مستدامة ومرنة تعزز قدرة المجتمع على التعافي والنهوض من آثار العدوان[139].

لم تسلم الأماكن الدينية من القصف الإسرائيلي، حيث استهدف العدوان (1,011) مسجداً في قطاع غزة، ما يعادل نحو 81% من إجمالي المساجد البالغ عددها (1,244). وتم تدمير (833) مسجداً بالكامل، حيث سويت بالأرض وتحولت إلى أنقاض، بينما تعرض (178) مسجداً لأضرار جزئية جسيمة جعلتها غير صالحة للاستخدام، مما أثر بشكل كبير على النشاط الديني وأداء الشعائر. كما طالت الهجمات الكنائس، حيث دمر الاحتلال ثلاث كنائس تدميراً كلياً في مدينة غزة. ولم تسلم المقابر أيضاً من جرائم الاحتلال، حيث استهدفت (40) مقبرة من أصل (60)، حيث دمرت (21) مقبرة بشكل كامل ودمرت (19) مقبرة بشكل جزئي. بالإضافة إلى ذلك، ارتكب الاحتلال جريمة نبش القبور وسرقة جثث الشهداء والأموات، في تصرفات همجية ووحشية. كما دمر الاحتلال (643) عقاراً وقفياً، في محاولة لطمس الهوية الفلسطينية وتغيير معالم القطاع. وتقدر التكلفة الإجمالية للخسائر والأضرار التي لحقت بالقطاع الديني والوقفي في غزة بأكثر من 500 مليون دولار[140].

قبل العدوان، كانت غزة تضم ما يقارب 325 موقعاً أثرياً وتراثياً يعكس تاريخها العريق وتنوع الحضارات التي مرت عليها، حيث شكلت هذه المواقع دليلاً ملموساً على مكانتها كمركز تجاري تاريخي وميناء حيوي على طرق التجارة القديمة. وقد تشكل هذا الإرث الثقافي المتفرد عبر قرون من تفاعل الحضارات المختلفة التي استقرت في المنطقة، مما منح غزة طابعاً تراثياً فريداً يجمع بين ثراء الرموز وتعدد القصص الإنسانية التي تحكيها آثارها. نتيجة العدوان، استهدفت الهجمات أكثر من 208 موقعاً اثرياً وتراثياً، في محاولة لطمس الهوية التاريخية والنسيج الحضاري للمنطقة، ومحو الملامح الجغرافية التي تؤكد حقيقة الوجود الفلسطيني وتناقض الروايات الزائفة. يهدد هذا التدمير الممنهج بشكل جوهري تحقيق الغاية الحادية عشرة من أهداف التنمية المستدامة (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود)، مما يعكس انتهاكاً صارخاً لحماية الإرث الإنساني المشترك[141].

تسبب العدوان في خسائر اقتصادية للقطاع الثقافي تقدر بنحو 55 مليون دولار أمريكي، بسبب تعطل الأنشطة الثقافية وفقدان مصادر الدخل، خاصة في مجالات الصناعات الإبداعية والثقافية. كما بلغت خسائر النزوح مستويات كبيرة، حيث أجبر ما يقارب 255 عاملاً في المجال الثقافي، بينهم فنانون وخبراء تراث، على ترك وظائفهم، مما نتج عنه خسائر سنوية تقارب 30 مليون دولار. وأثر انخفاض فرص العمل في هذه الصناعات بشكل مباشر على سبل العيش، وزاد من تراجع الدعم الدولي، ما فاقم الضغوط المالية وأضعف قدرة القطاع على الصمود والاستدامة. وتشكل هذه الخسائر المتراكمة تهديداً خطيراً لاستمرارية عمل القطاع وحماية الإرث الثقافي، الذي يعد ركيزة أساسية للهوية الاجتماعية والثقافية لقطاع غزة. وتقدر احتياجات تعافي وإعادة إعمار قطاع الثقافة والتراث الثقافي في غزة بنحو 192 مليون دولار أمريكي، موزعة على مراحل زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة. تركز الخطة الاستراتيجية على إصلاح البنية التحتية الثقافية، ودعم العمليات التشغيلية، وتنمية القدرات المحلية. وتشمل المرحلة العاجلة تخصيص 48 مليون دولار لتوثيق وحماية المواقع المتضررة وتثبيتها، وتدريب الكوادر العاملة في المجال الثقافي، وإطلاق برامج توعية مجتمعية. بينما تكرس الجهود متوسطة وطويلة الأجل

[139] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

[140] **وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 2025.**

[141] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025.** *الإحصاء الفلسطيني ووزارة الثقافة يصدران بياناً صحفياً بمناسبة يوم الثقافة الفلسطيني 2025/03/12.* رام الله – فلسطين.

(144 مليون دولار) لترميم المواقع التراثية وإعادة تأهيلها، وتحويلها إلى محركات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية عبر مشاريع بناء القدرات، ودعم سبل العيش، وتقديم مساعدات مالية وفنية. وتأتي عمليات التقييم العاجل للضرر، مع برامج الدعم الاقتصادي، كأولوية رئيسية لضمان استدامة القطاع وتعافيه، باعتباره حجر أساس في الهوية الحضارية لقطاع غزة[142].

أسفر العدوان الإسرائيلي عن تدمير واسع النطاق للبنية التحتية في المدن، بما في ذلك المنازل، والمستشفيات، والمدارس، وشبكات الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي، مما ألحق ضرراً بالغة بالقدرة على توفير بيئة سكنية آمنة ومستدامة، وتسبب في ارتفاع كبير في أعداد المشردين والنازحين داخلياً. وقد واجه قطاع غزة تحديات إضافية نتيجة تراكم الأنقاض الناتجة عن هذا التدمير الواسع، إذ شكلت هذه الأنقاض مشكلة بيئية خطيرة تمثلت في تلوث الهواء والتربة، وتدهور البيئة الطبيعية، نتيجة العجز عن إزالة هذه الكميات الهائلة من الركام بسبب ضعف الإمكانيات والموارد، وغياب المساحات المناسبة للتخلص منها. كما أن جزء من هذه الأنقاض احتوى على مواد سامة أو متفجرة بسبب عدم انفجار كافة القنابل الملقاة على قطاع غزة، وربما على جثث متحللة، ما زاد من تعقيد عملية التخلص الآمن منها. ويعتقد أن بعض هذا الركام ملوث بمادة الأسبستوس السامة، خصوصاً في مخيمات اللاجئين التي شيدت باستخدامها وتعرضت للتدمير أثناء العدوان، ما يشكل تهديداً صحياً إضافياً. وقد خلف العدوان حتى تاريخ 28 كانون الثاني 2025 ما يقدر بأكثر من 50 مليون طن من الركام، وهو رقم يتزايد يومياً مع استمرار العدوان. وتشير التقديرات إلى أن إزالة هذه الكمية الضخمة، بما في ذلك أنقاض المباني المدمرة، قد تستغرق نحو 21 عاماً وبتكلفة قد تصل إلى 1.2 مليار دولار في ظل الظروف الحالية[143].

يتعارض الدمار الشامل الذي أصاب قطاع خدمات البلديات في غزة مع جوهر هذا الهدف، الذي يسعى إلى بناء مدن ومجتمعات قادرة على الصمود، وآمنة، ومستدامة. فقد تسببت الأضرار الجسيمة التي تجاوزت قيمتها مئات الملايين من الدولارات في انهيار كامل لشبكات إمدادات المياه، وأنظمة الصرف الصحي، وإدارة النفايات، بالإضافة إلى تدهور حاد في البنية التحتية العامة. هذه الانهيارات زادت من هشاشة المرافق الحيوية التي تشكل عصب الحياة اليومية للسكان، مثل الكهرباء والطرق . وتتعمق الأزمة مع تراجع قدرات البلديات مالياً وتنظيمياً، وانهيار مصادر إيراداتها، وغياب خطط التطوير الحضري الاستباقية، مما يضعف الأسس الضرورية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، ويزيد من مخاطر تفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في ظل غياب آليات التعافي الفعّالة. تسبب العدوان في أضرار بالغة بالبنية التحتية البلدية في قطاع غزة، بلغت قيمتها نحو 233 مليون دولار أمريكي، ما عطل تقديم الخدمات الأساسية مثل إمدادات المياه، وشبكات الصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة. وشملت الأضرار تدميراً كلياً أو جزئياً لأصول حيوية كالمباني البلدية، والطرق، ومنشآت معالجة النفايات، والمركبات الخدمية. واحتل قطاع إدارة النفايات الصلبة حصة كبيرة من هذه الخسائر، إذ بلغت تكلفة أضراره 60 مليون دولار (ما يعادل 26% من الإجمالي)، وتضررت معدات حيوية مثل شاحنات جمع النفايات، ومحطات التحويل، وآليات تشغيل المكبات، التي تعد ركيزة للحفاظ على الصحة العامة والبيئية. أدى هذا الدمار إلى شل قدرة البلديات على الوفاء بمسؤولياتها، مما تسبب في تراكم النفايات في مواقع عشوائية، وارتفاع حاد في المخاطر الصحية المحدقة بالسكان، خاصة مع تفاقم تلوث البيئة وانتشار الأوبئة[144].

[142] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[143] https://digitallibrary.un.org/record/4074980/files/S_PV.9852-AR.pdf
[144] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

تقدَر خسائر قطاع البلديات في غزة بنحو 988 مليون دولار أمريكي، مما زاد من تفاقم الأزمات المالية والتشغيلية التي تعاني منها البنية التحتية أصلاً. فقد تسبب العدوان في شح حاد في موارد التشغيل الحيوية مثل الوقود، وقطع الغيار، ومواد الصيانة، ما شل قدرة البلديات على تقديم الخدمات الأساسية للسكان. كما انهارت بشكل شبه كامل مصادر التمويل الذاتي للبلديات، ما اضطرها إلى فرض إجراءات تقشف صارمة، قلصت قدرتها على سداد رواتب الموظفين أو الحفاظ على الحد الأدنى من تشغيل المرافق العامة. إلى جانب ذلك، أدى العجز الكبير في التعامل مع النفايات الصلبة والخطرة إلى تفاقم المخاطر البيئية والصحية، مثل انتشار الأوبئة، وتلوث مصادر المياه، وتردي جودة الهواء، مما فاقم المعاناة النفسية والمعيشية للسكان في ظل تدهور الظروف الصحية وانهيار البنية البيئية الحضرية[145].

تقدر احتياجات تعافي قطاع خدمات البلديات في غزة بنحو 440 مليون دولار أمريكي، تتركز على مرحلتين رئيسيتين: الاحتياجات العاجلة (110 مليون دولار) لمعالجة الأنقاض، واستعادة خدمات النفايات، وإصلاح البنية التحتية الحيوية كالمياه والصرف الصحي، وتأهيل المرافق العامة المدمرة. في حين تخصص الاحتياجات متوسطة إلى طويلة الأجل (330 مليون دولار) لمعالجة الانهيار المالي عبر تعزيز التخطيط الحضري المستدام، وتحسين الحوكمة، وبناء هياكل إدارية قادرة على دعم الاستقرار المالي والتنموي، مع دعم مشاريع تعيد إحياء الاقتصاد المحلي. تهدف هذه الخطة الشاملة إلى تحويل التحديات إلى فرص عبر دمج مفاهيم الاستدامة والمرونة، لضمان بيئة حضرية آمنة وصحية للأجيال القادمة، مع التركيز على عدالة توزيع الموارد وضمان جودة الخدمات الأساسية للسكان[146].

يرتبط واقع التخطيط الحضري في قطاع غزة ارتباطًا جوهرياً بتحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة، إلا أن العدوان الأخير زاد من تعقيد التحديات التي يواجهها هذا القطاع، بدء من تدمير البنية التحتية الحيوية والمرافق العامة، وصولاً إلى تراجع القدرات التخطيطية والمؤسسية للجهات المعنية. هذه العوامل تضعف بشكل مباشر قدرة البلديات على توفير بيئة عمرانية منظمة وآمنة للسكان، مما يهدد تحقيق مبادئ الاستدامة والعدالة الاجتماعية، ويعيق بناء مجتمعات قادرة على مواجهة الأزمات المستقبلية في ظل غياب آليات التخطيط الاستباقي وإدارة الموارد بكفاءة.

جدول 10: تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تحقيق الهدف الحادي عشر منذ السابع من تشرين الأول 2023-2025

محور الهدف الحادي عشر	تأثير العدوان	بيانات وأرقام رئيسية	الأهداف المترابطة المتضررة
مدن شاملة وآمنة وقادرة على الصمود	• تدمير ≈ 268,000 وحدة سكنية بالكامل، و ≈ 148,000 وحدة غير صالحة للسكن، و≈ 153,000 وحدة متضررة جزئياً. • نزوح 90% من السكان.	• خسائر الإسكان: 545 مليون دولار خلال 3 سنوات. • تكلفة إعادة الإعمار: 15.2 مليار دولار (5-8 سنوات).	• الهدف 1: القضاء على الفقر. • الهدف 3: الصحة. • الهدف 10: الحد من عدم المساواة
البنية التحتية المستدامة	• تدمير شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق.	• أضرار البنية التحتية البلدية: 233 مليون دولار. • خسائر قطاع البلديات: 988 مليون دولار.	• الهدف 6: المياه النظيفة • الهدف 7: الطاقة النظيفة • الهدف 9: الصناعة والابتكار

[145] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[146] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

محور الهدف الحادي عشر	تأثير العدوان	بيانات وأرقام رئيسية	الأهداف المترابطة المتضررة
حماية التراث الثقافي	• تدمير 208 موقعاً أثرياً وتراثياً من أصل 325 موقعاً. استهداف 1,011 مسجداً (81% من إجمالي المساجد) و3 كنائس.	• خسائر القطاع الثقافي: 55 مليون دولار. • تكلفة تعافي التراث: 192 مليون دولار.	• الهدف 4: التعليم الجيد • الهدف 16: السلام والعدالة
إدارة النفايات والبيئة الحضرية	• تراكم 50 مليون طن من الأنقاض (21 عاماً لإزالتها بتكلفة 1.2 مليار دولار). تلوث الهواء والتربة بالمواد السامة (مثل الأسبستوس).	• أضرار إدارة النفايات: 60 مليون دولار (26% من أضرار البلديات).	• الهدف 13: المناخ • الهدف 15: الحياة على الأرض
التخطيط الحضري الشامل	• تدمير نظم المعلومات الجغرافية وسجلات الأراضي، وتحويل الأراضي لاستخدامات عشوائية (ملاجئ، مكبات نفايات).	• تكلفة الخطة المكانية الشاملة: 3 ملايين دولار.	• الهدف 8: العمل اللائق • الهدف 11: المدن المستدامة
العدالة في توزيع الموارد	• انهيار الإيرادات البلدية، وعدم قدرة 255 عاملاً ثقافياً على العمل، وتراجع الدعم الدولي.	• خسائر العاملين الثقافيين: 30 مليون دولار سنوياً. • احتياجات تعافي البلديات:440 مليون دولار.	• الهدف 5: المساواة بين الجنسين • الهدف 17: عقد الشراكات

خلف العدوان آثاراً عميقة على تخطيط استخدامات الأراضي والإدارة الحضرية في غزة، تمثلت في تدمير البنية التحتية (طرق، مباني، شبكات مياه وطاقة)، وفقدان القدرات الفنية للبلديات بسبب تضرر قواعد البيانات (كنظم المعلومات الجغرافية) والمعدات، والنزوح القسري للسكان، وانهيار الإيرادات، وتضرر مرافق الخدمات، مما قلص قدرة السلطات على تنظيم المدينة. كما ظهرت تأثيرات غير مباشرة عبر تحول الأراضي إلى استخدامات عشوائية (كملاجئ مؤقتة أو مكبات نفايات غير قانونية)، وتقديم خدمات أساسية بطرق غير آمنة، مما زاد من الفوضى الحضرية والمخاطر الصحية. هذه العوامل مجتمعة حولت قطاع غزة إلى نموذج لانهيار التخطيط المستدام، مهددة تحقيق الهدف الحادي عشر للتنمية المستدامة، الذي يركز على بناء مدن قادرة على الصمود. لذلك تعافي قطاع التخطيط الحضري في قطاع غزة عملية طويلة الأمد ومعقدة، تتطلب تعاوناً وثيقاً بين البلديات المحلية والشركاء الدوليين والمجتمع المدني عبر مراحل زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة.

وتشكل إعداد خطة مكانية شاملة ومتكاملة بتكلفة تقدر بنحو 3 ملايين دولار أمريكي– خطوة محورية لمواجهة التحديات المتداخلة، مثل إعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة، وتعزيز المرونة المجتمعية، ووضع أطر تخطيطية تضمن تحقيق تعاف مستدام واستقرار عمرانيٍ واقتصادي على المدى البعيد، في ظل السعي لتحويل الأزمات إلى فرص عبر تبني حلول مبتكرة قائمة على العدالة الاجتماعية والكفاءة البيئية[147].

تعد المدن الآمنة والمستدامة شرطاً أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. ومع استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، برزت أوجه متعددة لانتهاك هذا الهدف، لا سيما من منظور النوع الاجتماعي. فقد أدى الدمار الواسع للبنية التحتية والأحياء السكنية إلى تقويض الشعور بالأمان في الفضاءات العامة والخاصة على حد سواء، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات. تعاني النساء من انعدام الأمان في المساحات العامة، نتيجة انهيار النظام الأمني، وغياب الإنارة، وزيادة مخاطر العنف والتحرش، لا سيما في بيئات النزوح والازدحام. وفي مراكز الإيواء المؤقتة، لا يتم غالباً مراعاة الخصوصية واحتياجات النساء والفتيات، مثل غياب المرافق الصحية المنفصلة أو الآمنة، ونقص المواد الصحية الخاصة بالنساء، وهو

[147] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

ما يؤدي إلى تفاقم معاناتهن ويعرضهن لمخاطر إضافية تتعلق بالصحة الجسدية والنفسية. كما تواجه النساء تحديات مضاعفة في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الماء، والكهرباء، والرعاية الصحية، والنقل، بسبب التمييز القائم على النوع الاجتماعي، والقيود الاجتماعية، وانهيار أنظمة الدعم المحلي. تؤثر هذه العوامل على قدرتهن في حماية أنفسهن وأسرهن، وتقلص من فرص مشاركتهن في عمليات التعافي وإعادة الإعمار. وبهذا، فإن العدوان لا ينتهك فقط حق السكان في مدينة آمنة وقادرة على الصمود، بل يعمق أيضاً أوجه عدم المساواة بين الجنسين، ويقوّض التقدم المحرز نحو تحقيق مدن مستدامة وشاملة للجميع.

أظهر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة كيف له أن يعيق التقدم نحو تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة، بل وتمتد آثاره لتقوض أهدافاً أخرى مترابطة، مثل الهدف السادس المتعلق بالمياه، والهدف الثالث المتعلق بالصحة، والهدف التاسع المتعلق بالبنية التحتية، والهدف العاشر المتعلق بعدم المساواة، والهدف السادس عشر المتعلق بالسلام والعدالة. إن تدمير المساكن والبنية التحتية، وتهجير السكان، وتدهور الخدمات الأساسية، يهدد مستقبل التنمية المستدامة في القطاع، ويؤكد الحاجة الملحة إلى إنهاء الاحتلال، وضمان العدالة، وبناء سلام شامل ومستدام يضع الإنسان وكرامته في المركز.

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

يرتكز الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة على ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، باعتباره أساساً للحفاظ على سبل عيش الأجيال الحالية والمستقبلية. ويشمل ذلك تحسين كفاءة استخدام الموارد، والحد من التلوث، وتقليل الفاقد في الإنتاج، وتعزيز ممارسات الاستهلاك المسؤولة. إلا أن العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة يتعارض بشكل مباشر مع تحقيق هذا الهدف، حيث أسفر عن تدمير واسع للبنية التحتية الإنتاجية والاقتصادية، مما أدى إلى تعطيل أنظمة الإنتاج والتوريد، وإعاقة القدرة على تحقيق أنماط إنتاج مستدامة. وقد شمل ذلك تدمير كميات كبيرة من المواد الخام والسلع، مما أدى إلى فقدان الموارد الحيوية. يسهم القصف المستمر للمصانع والمزارع ومرافق المياه والطاقة في تفاقم تدهور القدرة على إنتاج وتوفير السلع والخدمات بشكل مستدام. ومع ذلك، فإن هذه القدرات كانت تعاني مسبقاً من ضعف الاستدامة بسبب الحصار ونقص الموارد، بالإضافة إلى غياب المنتجات المحلية مثل الأغذية والملابس والحرف اليدوية، مما جعل الاعتماد شبه الكامل على المساعدات الإنسانية أمراً لا مفر منه.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأضرار البيئية التي تسبب بها العدوان أدت إلى زيادة مستويات التلوث وتعطيل جهود إدارة النفايات الصلبة. فقد تسببت في تراكم النفايات وعجز النظام عن جمعها أو معالجتها بشكل مناسب، ما يفاقم التلوث البيئي ويؤثر سلبًا على صحة السكان. وتظهر العلاقة الواضحة بين الهدف الثاني عشر المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين والهدف السادس المتعلق بالمياه النظيفة والصرف الصحي، حيث أن تدمير شبكات المياه والصرف الصحي أدى إلى تلويث المياه الجوفية والسطحية. وهذا زاد من الاعتماد على مصادر مياه غير آمنة، مما يزيد من تفاقم أزمة المياه والصحة العامة في قطاع غزة.

تعرض الهدف الثاني عشر، الهادف إلى ضمان أنماط إنتاج واستهلاك مسؤولة، لانتهاك صارخ في قطاع غزة بسبب العدوان الإسرائيلي المتواصل. فقد تسببت الهجمات في تدمير نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية والبنية التحتية للري، ما أدى إلى تعطيل الإنتاج الزراعي المستدام وزيادة أزمة الأمن الغذائي المحلي. كما أدت الهجمات العسكرية إلى تلويث مصادر المياه الجوفية، مما أجبر السكان على اللجوء إلى مصادر مياه غير آمنة، في ظل قلة الموارد. أما فيما يتعلق بإدارة النفايات، فقد تسببت الأضرار في تراكم ملايين الأطنان من الأنقاض، بالإضافة إلى ضعف القدرة على إدارة النفايات الطبية والصناعية، مما خلق أزمات بيئية وصحية متزايدة. وفي مجال الطاقة، أصبح معظم السكان يعتمدون على مولدات الوقود بسبب انهيار شبكة الكهرباء، مما يزيد من الانبعاثات الكربونية ويضاعف التكاليف على الأسر.

يرتبط التدهور المستمر في غزة بشكل مباشر بالهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف الثاني عشر المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين. فقد أدى العدوان إلى تدمير واسع في البنية التحتية للإنتاج، مما أسفر عن فقدان آلاف فرص العمل، وتراجع الإنتاج المحلي، وارتفاع معدلات البطالة. كما ساهم تدمير القطاعات الزراعية والصناعية، إلى جانب تلوث الموارد وتراكم النفايات، في تقويض أسس الاقتصاد المستدام. هذا التدهور لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل يفاقم من التحديات البيئية، مما يجعل من الصعب تحقيق أهداف الاستهلاك والإنتاج المسؤولين ويزيد الفجوة في الأمن الغذائي والدخل، خاصة بين الفئات الهشة مثل النساء والشباب.

في ظل العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، تدهورت سلاسل الإمداد، وانهارت آليات الإنتاج المحلي، واشتدّت أزمة الحصول على الموارد الأساسية، ما انعكس بصورة حادة على النساء داخل الأسر والمجتمع. وباعتبارهن المسؤولات تقليدياً عن إدارة الشؤون المنزلية، تتحمل النساء العبء الأكبر في التعامل مع ندرة الموارد وإعادة توزيعها لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة، مثل الماء والغذاء والدواء، في ظروف معيشية تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الكرامة. تواجه النساء صعوبات حادة في الوصول إلى المنتجات الأساسية، خاصة مستلزمات النظافة الشخصية والصحية، مثل الفوط الصحية والصابون والمياه النظيفة، في ظل نقص الإمدادات وارتفاع الأسعار وانعدام الخصوصية في مراكز الإيواء، وهو ما يهدد صحتهن الجسدية والنفسية، ويمثل انتهاكاً لحقوقهن الأساسية.

جدول 11: تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تحقيق الهدف الحادي عشر منذ السابع من تشرين الأول 2023-2025

العنصر	التفاصيل
أبرز مكونات الهدف	• تحسين كفاءة استخدام الموارد • تقليل الفاقد والتلوث • إدارة مستدامة للنفايات • أنماط استهلاك مسؤولة
تأثيرات العدوان الإسرائيلي على غزة	• تدمير واسع للبنية التحتية الإنتاجية (مصانع، مزارع، منشآت طاقة) • فقدان المواد الخام وتدمير السلع • تعطيل سلاسل الإنتاج والتوريد • زيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية

العنصر	التفاصيل
التحديات البيئية الناتجة	• تلوث المياه والهواء والتربة • تراكم النفايات والأنقاض • فشل إدارة النفايات الصلبة والطبية والصناعية • انبعاثات كربونية متزايدة بسبب مولدات الوقود
روابط مع أهداف أخرى	• الهدف 6: المياه النظيفة والصرف الصحي (تلوث المياه بسبب تدمير البنية التحتية) • الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي (فقدان الوظائف، تدمير الإنتاج) • الهدف 13: العمل المناخي (تلوث بيئي، انبعاثات، ضعف التكيف)
نتائج التدهور	• تقويض الأمن الغذائي • فقدان فرص العمل • استنزاف الموارد • الاعتماد على نمط استهلاك غير مستدام

علاوة على ذلك، تسبّب العدوان في تدمير عدد كبير من المشاريع الإنتاجية المنزلية الصغيرة التي تقودها النساء، والتي كانت تمثل مصدر دخل رئيسي أو إضافي للأسر، مثل مشاريع التصنيع الغذائي أو الحرف اليدوية. هذا التدمير لا يؤدي فقط إلى خسارة اقتصادية مباشرة، بل يقوّض فرص النساء في الاستقلال الاقتصادي والمشاركة في الاقتصاد المحلي، ويعيد إنتاج أوجه التبعية والضعف. وبذلك، يظهر جلياً أن العدوان لا يؤدي إلى تدمير البنية الاقتصادية فحسب، بل يفاقم من انعدام العدالة بين الجنسين في أنماط الاستهلاك والإنتاج، ويحول دون تحقيق أنظمة إنتاجية مستدامة وعادلة للجميع.

يؤكد الواقع الراهن في قطاع غزة أن تحقيق الاستهلاك والإنتاج المسؤولين لا يمكن فصله عن ضرورة بناء قاعدة إنتاجية صامدة ومستدامة، تضمن توفير فرص عمل كريمة وتسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي. فإعادة إعمار الاقتصاد في قطاع غزة لا تقتصر على ترميم المنشآت المتضررة، بل تتطلب تبني سياسات تنموية شاملة تدمج مبادئ الاستدامة البيئية، من خلال إصلاح أنظمة إدارة الطاقة والنفايات، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، بما يعزز من قدرة الاقتصاد على التعافي، وخلق فرص العمل، ومواجهة الأزمات.

ويمثل الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة دعوة واضحة لاعتماد أنماط استهلاك وإنتاج تحافظ على الموارد وتلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة. إلا أن ما يتعرض له قطاع غزة من عدوان متكرر وتدمير ممنهج للبنية التحتية الإنتاجية والبيئية يقوض هذا الهدف بشكل جذري، ويكرس أنماطاً غير مستدامة من التبعية للمساعدات، وتفاقم التلوث، واستنزاف الموارد.

وتحقيق هذا الهدف في غزة يستدعي أولاً إنهاء الاحتلال ووقف العدوان، ثم العمل على إعادة بناء القدرات المحلية على الإنتاج، وتمكين الوصول العادل إلى الموارد. إن حماية هذا الهدف ليست مسؤولية محلية فقط، بل تعد واجباً إنسانياً وأخلاقياً يقع على عاتق المجتمع الدولي، لضمان مستقبل عادل ومستدام لكل الشعوب، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني.

13 العمل المناخي
اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره

يتناول (الهدف الثالث عشر) العمل المناخي، ويهدف إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره، ويسعى هذا الهدف إلى تعزيز القدرة على التكيف مع المخاطر المتعلقة بالمناخ والكوارث الطبيعية، وتحسين التعليم والوعي حول التغيرات المناخية وأثرها على الكوكب. كما يدعو إلى تعزيز آليات الحد من الكوارث وتحسين القدرة على الاستجابة الفعالة للكوارث الطبيعية. من خلال خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز التعاون الدولي، كما يهدف إلى دعم التنمية المستدامة وضمان حماية الأرض للأجيال القادمة. في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، تتقاطع آثار الحرب بشكل مباشر مع قضايا المناخ والبيئة؛ حيث أن العدوان والعمليات العسكرية تسهم في دمار واسع للبنية التحتية وتدهور شديد في البيئة، ما أدى إلى زيادة التلوث البيئي في الهواء والمياه والتربة، وتدمير المساحات الخضراء. منذ 16 عاماً قطاع غزة محاصر ويعاني بالفعل من تحديات بيئية كبيرة مثل شح المياه والتلوث بأنواعه المختلفة، ويتعرض لضغوط إضافية نتيجة العدوان، مما زاد من هشاشته أمام آثار التغير المناخي ويعد مثالاً واضحاً على تداخل العدوان مع القضايا المناخية، ويبرز كيف أن العدوان يعرقل الجهود الإقليمية والعالمية لمواجهة تغير المناخ.

منذ بداية العدوان على قطاع غزة في السابع من أكتوبر عام 2023، شنّ الاحتلال الإسرائيلي هجمات مكثفة استخدم فيها كمية هائلة من الأسلحة. خلال التسعة والثمانين يوماً الأولى من العدوان، ألقيت أكثر من 45 ألف قنبلة على القطاع أي بمعدل حوالي 505 قنبلة يومياً[148] تجاوزت قوتها مجتمعة قوة ثلاث قنابل نووية من حيث تأثيرها المدمر، إذا ما قورنت بحجم المساحة المستهدفة في غزة مقارنة بهيروشيما التي تعرضت للقصف النووي عام 1945. إن جزء من المتفجرات التي ألقتها إسرائيل على قطاع غزة تسببت في تركيز العناصر الكيميائية والخطيرة في التربة والمناطق السكنية، مما أدى إلى انتقال هذه العناصر إلى الهواء، هذه المواد العالقة تتنقل من منطقة إلى أخرى، بما في ذلك المواد الخطيرة المحملة بالغازات، وهذا التلوث يعتبر تلوثاً عابراً للحدود، حيث يؤثر ليس فقط على البيئة المحلية بل يمتد إلى المناطق الحدودية[149].

من بين الأسلحة التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي في المناطق المكتظة بالسكان داخل قطاع غزة، كانت قنابل الفسفور الأبيض، وهي من الأسلحة المحرمة دولياً. تسبب هذه القنابل حروقاً شديدة وتترك آثاراً طويلة الأمد، وقد سبق أن استخدمتها دولة الاحتلال في عدوانها على القطاع عام 2008. ولا تقتصر آثار هذه القنابل على الإنسان فحسب، بل تمتد أيضاً إلى البيئة. فتؤدي إلى تلوث وتدهور جودة الهواء نتيجة انبعاث حرارة شديدة أثناء الاحتراق تصل إلى أكثر من 850 درجة مئوية، بالإضافة إلى انبعاث ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد الفوسفور، مما يزيد من مخاطر الأمراض القلبية والصدرية، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية. كما تلوث المياه نتيجة ذوبان الفسفور المحترق فيها، وتدمر نوعية التربة وتجعلها غير صالحة للزراعة بسبب تكون الحمض الفسفوري. بالإضافة إلى ذلك، تتسبب هذه القنابل في تلف النباتات وتدهور نموها وإنتاجها، وتدمير الأراضي الزراعية مما يقلل من إنتاجيتها[150]. كما أن الانبعاثات الناتجة عن هدم المباني خلال العدوان تشكل مساهمة

[148] https://www.bbc.com/arabic/articles/c5177v8pv1go

[149] https://www.youm7.com/story/2024/6/7/6586869/كارثة-بيئية-تنتظر-الشرق-الأوسط-بسبب-الحرب-على-غزة-العالم

[150] معهد أريج: استمرار الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة يلقي بظلاله على مؤتمر الأمم المتحدة الـ 28 لتغير المناخي – معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج) (arij.org)

كبيرة في التأثير البيئي الشامل، خاصة في ظل الدور الكبير الذي تلعبه صناعة البناء في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فعند هدم مبنى، لا يتولد فقط كمية ضخمة من مخلفات الركام، بل يرافق ذلك أيضاً توليد انبعاثات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون، وعناصر متطايرة وثقيلة، ناهيك عن الغبار الناتج عن عمليات القصف واستخدام المتفجرات بأنواعها، مما يزيد من التأثير البيئي المدمر.

إن جزء من المتفجرات التي ألقتها إسرائيل على قطاع غزة تسببت في تركيز العناصر الكيميائية والخطيرة في التربة والمناطق السكنية، مما يؤدي إلى انتقال هذه العناصر إلى الهواء، هذه المواد العالقة تتنقل من منطقة إلى أخرى، بما في ذلك المواد الخطيرة المحملة بالغازات، وهذا التلوث يعتبر تلوثاً عابراً للحدود، حيث يؤثر ليس فقط على البيئة المحلية بل يمتد إلى المناطق الحدودية، وحسب المعطيات المتوفرة فإن أكثر من 200,000 طن من المتفجرات ألقاها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة حتى اليوم 730 من العدوان. إن العدوان على قطاع غزة أنتج تلوث للهواء والإشعاع وتغير المناخ وذلك نتيجة للانبعاثات المختلفة من كافة الأنشطة العسكرية والهجرة الجماعية للفلسطينيين – النزوح – والضغط على الموارد الطبيعية، خاصة أن هناك 60 مليون طن متري مكافئ لثاني أكسيد الكربون نتيجة هدم المباني وهذا يتمثل في عناصر متطايرة وثقيلة والغبار الناتج عن عمليات القصف واستخدام المتفجرات بأنواعها بجانب حوالى 1,29 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استهلاك الوقود للآليات العسكرية سواء دبابات أو قاذفات او غيرها، بالإضافة لاستخدام الذخائر تم تحويلها إلى 3 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون. كما أن الانبعاثات الغازية الدفيئة الكبيرة الناتجة من استخدام واسع للوقود في مناطق العدوان، والتي تساهم بشكل كبير في تغير المناخ، والتقدير الدقيق لاستهلاك الوقود الأحفوري في هذه المناطق يمثل تحدياً كبيراً، بشكل رئيسي بسبب المحدودية في توفر البيانات، وعدم وجود تصور دقيق لنطاق هذه الأثار البيئية[151].

جدول 12: تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تحقيق الهدف الثالث عشر منذ السابع من تشرين الأول 2023-2025

الأثر المباشر للعدوان	التأثير البيئي/المناخي	التقاطع مع غايات الهدف 13
استخدام الأسلحة المكثفة (45 ألف قنبلة في 89 يوماً، قوة تفجيرية تعادل 3 قنابل نووية)	• تدمير البنية التحتية وزيادة انبعاثات غازات الدفيئة (60 مليون طن مكافئ لثاني أكسيد الكربون من هدم المباني). • تلوث الهواء بالعناصر الكيميائية والغبار.	**1.13**: تقويض القدرة على التكيف مع الكوارث المناخية. **2.13**: إعاقة دمج التدابير المناخية في السياسات.
قنابل الفسفور الأبيض المحرمة دولياً	• تلوث الهواء (انبعاث ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد الفوسفور). • تدهور التربة والمياه (الحمض الفسفوري). • تدمير الأراضي الزراعية.	**1.13**: تآكل القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية. **3.13**: تفاقم تلوث البيئة وتقويض جهود خفض الانبعاثات.
التلوث العابر للحدود	• انتقال المواد الكيميائية والغازات الخطرة إلى مناطق مجاورة. • تهديد النظم البيئية الإقليمية.	**b.13**: إعاقة التعاون الدولي لمواجهة تغير المناخ. **1.13**: زيادة هشاشة المناطق المجاورة أمام الكوارث.
الانبعاثات الناتجة عن النشاط العسكري (1.29 مليون طن ثاني أكسيد الكربون من الوقود، 3 ملايين طن من الذخائر)	• مساهمة كبيرة في الاحتباس الحراري. • تدمير الموارد الطبيعية (المياه، التربة).	**3.13**: تعطيل جهود خفض الانبعاثات. **a.13**: استنزاف الموارد المخصصة للتمويل المناخي.
الحصار المستمر (16 عاماً) والتدمير المتكرر	• تفاقم ندرة المياه والتلوث. • تقليص المساحات الخضراء وزيادة الهشاشة أمام التغيرات المناخية.	**1.13**: تآكل القدرة على الصمود أمام الكوارث. **2.13**: إعاقة التنمية المستدامة المرتبطة بالمناخ.

[151] كارثة بيئية تنتظر الشرق الأوسط بسبب الحرب على غزة.. العالم يواجه التغيرات المناخية والعدوان الإسرائيلي يفاقم معدلات التلوث وانتشار الأمراض.. 6 دول مهددة بأضرار بيئية نتيجة تراكم النفايات والجثث وأطنان القذائف – اليوم السابع (youm7.com)

الأثر المباشر للعدوان	التأثير البيئي/المناخي	التقاطع مع غايات الهدف 13
الهجرة القسرية (النزوح)	• ضغط على الموارد الطبيعية المحدودة. • زيادة الانبعاثات من النشاط البشري المكثف في مناطق آمنة.	**1.13:** تقليل فرص التكيف مع تغير المناخ. **3.13:** تفاقم البصمة الكربونية للنازحين.
استهداف البنية التحتية الحيوية (المياه، الصرف الصحي، الطاقة)	• تلويث مصادر المياه الجوفية. • تعطيل أنظمة الصرف الصحي وزيادة الأمراض المرتبطة بالمناخ.	**1.13:** تقويض التكيف مع الكوارث. **2.13:** إعاقة تطوير بنية تحتية صديقة للمناخ.

كما استخدم الاحتلال خلال العدوان الأسلحة المدفعية على نطاق واسع، ويمكن لهذه الأسلحة أن تطلق مقذوف يزن حوالي 40 كجم لمسافات تتراوح بين 17 إلى 40 كيلومتر، لتنتج الانبعاثات الغازية من إنتاج المواد الخام للذخائر، ونقلها إلى ساحات القتال، واحتراق المادة الدافعة عند إطلاقها، وانفجار الرأس الحربي عند التأثير، ونظراً لأن هذه الذخائر من المرجح أن يتم تجديدها لتعويض المخزون خلال العدوان؛ فإن الانبعاثات الناتجة عن إنتاجها مهمة أيضاً لتقييم تأثيرات العدوان على المناخ. في حال استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فإن التداعيات البيئية والمناخية ستكون مرشحة للتفاقم بشكل خطير. كل يوم إضافي من القصف والتدمير يعمق الأثر البيئي من خلال زيادة الانبعاثات الكربونية والملوثات البيئية، مما يسهم في تدهور النظم البيئية المحلية بشكل مستمر[152].

هذا التصعيد يقوّض قدرة السكان والمؤسسات المحلية على التكيف مع تغير المناخ ويؤدي إلى إضعاف قدرة غزة على التعافي البيئي والتنمية المستدامة على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، يشمل تأثير العدوان التدمير المستمر للبنية التحتية الحيوية والمصادر الطبيعية، مما يعرقل بشكل مباشر جهود مواجهة تغير المناخ ويؤثر على المحيط الإقليمي بأسره. هذا العنف البيئي يعوق بشكل فاعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى رأسها الهدف الثالث عشر الذي يرتبط بالعمل المناخي.

في ظل العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، تتفاقم آثار التغير المناخي والكوارث البيئية على السكان، لكن النساء يتأثرن بشكل غير متناسب نتيجة للأدوار الاجتماعية المفروضة عليهن، وعدم تكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد، وغياب الاستجابة الحساسة للنوع الاجتماعي في السياسات الإغاثية والبيئية. أدى تدمير آلاف المنازل والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، إلى نزوح وتهجير جماعي للسكان، وغالباً ما تجد النساء أنفسهن في بيئات غير آمنة، سواء في مراكز الإيواء أو المناطق المدمرة، دون ضمانات للحماية أو الخصوصية أو الوصول العادل إلى الخدمات. ويزيد ذلك من هشاشة النساء، لا سيما الحوامل والمرضعات وكبيرات السن والنساء ذوات الإعاقة، في مواجهة الظروف المناخية المتطرفة، مثل موجات البرد أو الحر، أو شح المياه والتلوث الناتج عن القصف.

من جهة أخرى، تعتمد العديد من النساء في غزة على سبل عيش مرتبطة بالزراعة أو الإنتاج المنزلي، وهي قطاعات تضررت بشدة نتيجة تدمير الأراضي الزراعية، وحرق المحاصيل، وتلويث التربة والمياه. هذا التدمير يهدد الأمن الغذائي للأسر، ويقوّض قدرة النساء على الصمود الاقتصادي، ويحد من مساهمتهن في إدارة الموارد البيئية بطريقة مستدامة. كما إن غياب المشاركة الفاعلة للنساء في خطط الاستجابة المناخية، سواء على مستوى الطوارئ أو التخطيط طويل الأمد، يفاقم من ضعفهن، ويحول دون بناء مجتمعات قادرة على التكيف والصمود في وجه التغيرات البيئية، خاصة في السياقات الهشة كقطاع غزة.

[152] كارثة بيئية تنتظر الشرق الأوسط بسبب الحرب على غزة.. العالم يواجه التغيرات المناخية والعدوان الإسرائيلي يفاقم معدلات التلوث وانتشار الأمراض.. 6 دول مهددة بأضرار بيئية نتيجة تراكم النفايات والجثث وأطنان القذائف – اليوم السابع (youm7.com)

العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ليس مجرد جريمة حرب، بل هو جريمة ضد المناخ. إن هذا التصعيد البيئي يذكر العالم بأن تحقيق الهدف 13 يتطلب وقف العدوان أولاً. فالحروب لا تقتل البشر فحسب، بل تقتل الأرض أيضاً. وبدون السلام، تبقى أهداف التنمية المستدامة غير قابلة للتحقيق.

الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة يركّز على الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام، من خلال الحد من التلوث، والحفاظ على النظم البيئية البحرية، وضمان استدامة مصايد الأسماك، وتعزيز التعاون الدولي والبحث العلمي لفهم أفضل للمحيطات. ولكن العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة يتسبب في تدهور خطير للبيئة البحرية ويشكّل تهديداً مباشراً لهذا الهدف العالمي.

أدت العمليات العسكرية للاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة والتدمير الممنهج للبنية التحتية إلى تسرب ملوثات كيميائية خطيرة إلى البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك المعادن الثقيلة مثل الرصاص والكادميوم الناتجة عن احتراق المتفجرات والمواد الإنشائية. هذه المواد تلوث المياه البحرية وتؤثر على صحة الأحياء البحرية، وتنتقل عبر السلسلة الغذائية حتى تصل إلى الإنسان، مما ينتهك مبدأ "صحة النظم البيئية كعنصر أساسي في صحة الإنسان"، وهو من المبادئ الأساسية في اتفاقية التنوع البيولوجي البحري التابعة للأمم المتحدة.

كما تسبب في تدمير منشآت الصرف الصحي في تدفق المياه العادمة غير المعالجة إلى البحر، محملة بمواد عضوية ومغذيات تسبب ظاهرة التخثث التي تؤدي إلى نفوق الأحياء البحرية وتدمير الموائل الطبيعية. هذه الأضرار تتعارض بوضوح مع الالتزامات الدولية، لا سيما اتفاقية حماية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية (BBNJ)، والتي تسعى إلى ضمان الاستخدام المستدام للموارد البحرية وحماية النظم البيئية الهشة في البيئات الساحلية والبحرية.

تسرب مياه البحر إلى المياه الجوفية نتيجة القصف أخلّ بتوازن الملوحة في المناطق الساحلية، ما يهدد الأنواع التي لا تستطيع التكيف مع هذه التغيرات السريعة. هذا التغير في البيئة الساحلية يمثل انتهاكاً لأهداف اتفاق باريس للمناخ، الذي ينص على ضرورة حماية النظم البيئية الساحلية بوصفها خطوط دفاع طبيعية ضد آثار التغير المناخي، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل الشواطئ.

كما أن تدمير الموائل الساحلية الحساسة مثل الشعاب المرجانية وأحواض الأعشاب البحرية نتيجة القصف والتلوث، يعد انتهاكاً مباشراً للجهود العالمية الرامية إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري. هذه النظم البيئية تعد مخازن طبيعية للكربون وتلعب دوراً كبيراً في مكافحة التغير المناخي، وبالتالي فإن تدميرها يفقد المجتمع الدولي أحد أدواته الحيوية في الحفاظ على توازن المناخ.

جدول 13: تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تحقيق الهدف الرابع عشر منذ السابع من تشرين الأول 2023-2025

العنصر	الجانب البيئي في الهدف 14	الانتهاك الناتج عن العدوان	الاتفاقيات الدولية ذات الصلة
الهدف العام	الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام	العدوان يؤدي إلى تدهور البيئة البحرية بشكل واسع وممنهج	أهداف التنمية المستدامة – الهدف 14
التلوث الكيميائي	منع تسرب الملوثات إلى البحار	تسرب معادن ثقيلة من المتفجرات والركام	اتفاقية التنوع البيولوجي البحري
تلوث المياه العادمة	معالجة مياه الصرف قبل تصريفها في البحار	تدفق مياه عادمة يسبب التخثث وموت الكائنات البحرية	اتفاقية BBNJ
اختلال ملوحة المياه	الحفاظ على توازن ملوحة النظم الساحلية	تسرب مياه البحر إلى المياه الجوفية يخل بالتوازن البيئي	اتفاق باريس للمناخ
الموائل البحرية الحساسة	حماية الشعاب المرجانية وأحواض الأعشاب البحرية	تدميرها نتيجة القصف والتلوث	اتفاقية التنوع البيولوجي
سلامة الغذاء البحري	ضمان مأكولات بحرية خالية من السموم	تراكم السموم في الكائنات البحرية يهدد صحة الإنسان	اتفاقيات بيئية دولية، اتفاقية التنوع البيولوجي، أهداف التنمية المستدامة
الأنشطة الساحلية	دعم سبل عيش المجتمعات الساحلية من خلال اقتصاد بحري مستدام	تعطيل البنية التحتية الساحلية يهدد الأمن الغذائي والأنشطة الاقتصادية	أهداف التنمية المستدامة (العدالة البيئية والاجتماعية)

علاوة على ذلك، فإن التلوث الذي يطال الكائنات البحرية يؤدي إلى التراكم البيولوجي للمواد السامة، مما يؤثر على صحة الإنسان عند استهلاك المأكولات البحرية، ويتسبب في أضرار اقتصادية واجتماعية تطال الأمن الغذائي وسبل عيش الصيادين. كما أن تعطيل البنية التحتية الساحلية يهدد الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالبحر، ويزيد من هشاشة المجتمعات الساحلية، وهو ما يتعارض مع مبادئ التنمية المستدامة التي تركز على العدالة البيئية والاجتماعية.

يعد قطاع الصيد البحري من المصادر الحيوية للغذاء والدخل في قطاع غزة، وتشارك فيه النساء بشكل أساسي في مراحل ما بعد الصيد، مثل تنظيف الأسماك وتجهيزها وبيعها في الأسواق. ومع استمرار العدوان الإسرائيلي، تعرض هذا القطاع الحيوي لدمار واسع النطاق، تمثل في استهداف مرافئ الصيد وقوارب الصيادين، ومنع الوصول الآمن إلى مناطق الصيد، إضافة إلى التلوث الساحلي الناتج عن قصف البنية التحتية، وتسرب مياه الصرف الصحي إلى البحر. هذه الظروف أثرت بشكل مباشر على النساء العاملات في هذا القطاع، حيث فقدن مصدر دخل أساسي يعيل أسرهن، كما تأثرت النساء والفتيات والأطفال صحياً بسبب تلوث المياه الساحلية، الذي يرفع من معدلات الإصابة بالأمراض الجلدية والمعوية، ويزيد من أعباء الرعاية الصحية المنزلية التي تتحملها النساء.

كما أن انخفاض كميات الصيد وتردي جودته أدى إلى فقدان مصدر رئيسي للبروتين الحيواني، ما زاد من معدلات انعدام الأمن الغذائي، خصوصاً في ظل الأوضاع الإنسانية المتدهورة، حيث تقع مسؤولية إدارة الغذاء وتحضير الوجبات على كاهل النساء، في ظل ندرة الموارد وغلاء الأسعار. وبذلك، فإن تدمير البيئة البحرية الساحلية في غزة لا يشكل فقط تهديداً بيئياً واقتصادياً، بل هو أيضاً قضية نوع اجتماعي، حيث تتعرض النساء لمزيد من التهميش، والفقر، والحرمان من سبل العيش والصحة، في غياب تدخلات تراعي خصوصيتهن وتدعم صمودهن.

إن ما يحدث في غزة هو مثال صارخ على كيف يمكن للعدوان المستمر أن يقوّض الالتزامات الدولية في مجال حماية البيئة البحرية، ويفشل الجهود الجماعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى رأسها الهدف الرابع عشر. العدوان لا يقتصر تأثيره

على الأراضي الفلسطينية، بل يمتد ليهدد النظام البيئي في البحر الأبيض المتوسط ككل، مما يتطلب تحركاً دولياً عاجلاً لوقف هذا التدهور وحماية البيئة البحرية للأجيال القادمة.

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

يهدف الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة إلى حماية واستعادة وتعزيز النظم البيئية الأرضية واستخدامها بشكل مستدام، مع التركيز على الغابات، والأراضي الرطبة، والمراعي، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور التربة، وحماية التنوع البيولوجي، واستعادة النظم البيئية المتضررة، وتعزيز ممارسات الزراعة المستدامة، بالإضافة إلى التصدي للتجارة غير المشروعة بالحياة البرية.

في هذا السياق، يشكل العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة تهديداً مباشراً لهذا الهدف، حيث ألحق دماراً بيئياً واسع النطاق خلف آثاراً كارثية على النظم البيئية الأرضية يصعب تعويضها على المدى القريب والمتوسط. فقد تعرضت مناطق الساحل، والغابات، والمراعي، والأراضي الرطبة مثل وادي غزة إلى تدمير شديد، مما أدى إلى فقدان الموائل الطبيعية للعديد من الأنواع النباتية والحيوانية. تم حرق الغطاء النباتي في بعض المناطق بالكامل، بما في ذلك الأشجار والشجيرات والأعشاب المحلية، الأمر الذي تسبب في فقدان دائم لأنواع بيولوجية، وخلل في التوازن البيئي يصعب ترميمه.

إلى جانب ذلك، أدى استخدام الأسلحة والمتفجرات إلى تلويث الهواء والماء والتربة، حيث تسبب الدمار الهائل في المنشآت السكنية والصناعية والتجارية والبنية التحتية في تراكم الأنقاض، بعضها ملوث بمواد خطرة كالأسبستوس والمتفجرات غير المنفجرة، إضافة إلى اختلاطها بالنفايات الطبية ومياه الصرف الصحي. وقد وصلت كميات كبيرة من هذه الملوثات إلى البحر عبر وادي غزة، ما أدى إلى تلويث المناطق الساحلية وتدمير البيئات الرطبة ذات الأهمية البيئية العالية.

كما تسبب العدوان في أضرار جسيمة للأراضي الزراعية وتفاقم التصحر، مما أضعف الإنتاج الزراعي واستنزف الموارد الطبيعية، وأدى إلى فقدان آلاف الأسر لمصادر رزقها المرتبطة بالزراعة والرعي، وعزز من هشاشة المجتمعات المحلية في ظل غياب البنية التحتية والخدمات الأساسية. ويشكل هذا الوضع تحدياً صارخاً للعدالة البيئية والاجتماعية، حيث تتحمل الفئات الأكثر ضعفاً الأعباء الأكبر للدمار البيئي في غياب قدرة كافية على التكيف والتعافي.

يشكل الحفاظ على النظم الإيكولوجية البرية والتنوع البيولوجي أساساً للتنمية المستدامة والأمن الغذائي، خصوصاً في مجتمع قطاع غزة، حيث تلعب النساء دوراً رئيسياً في الزراعة المنزلية، وإنتاج الغذاء، واستخدام المعارف التقليدية في الأعشاب والنباتات الطبية. غير أن العدوان الإسرائيلي المتكرر تسبب في تدمير واسع للأراضي الزراعية والمناطق الخضراء، من خلال القصف المباشر والتجريف والتلوث الناجم عن استخدام الأسلحة الثقيلة، ما أدى إلى تدهور التربة وفقدان خصوبتها. هذا التدمير أضر بشكل مباشر بسبل عيش النساء، خاصة اللواتي يعشن ويعتمدن على الزراعة المنزلية كمصدر دخل وغذاء لأسرهن.

إضافة إلى ذلك، أدى تدهور التنوع البيولوجي وندرة النباتات الطبية إلى فقدان المعارف التقليدية النسائية المرتبطة باستخدام هذه الموارد، وهي معارف تعد جزء من التراث الثقافي غير المادي، ووسيلة مهمة للرعاية الصحية المنزلية في ظل شح الموارد الطبية نتيجة الحصار والعدوان. كما أن تلوث الأراضي الزراعية بالمخلفات العسكرية والملوثات الكيميائية يهدد الإنتاج الزراعي وصحة السكان، مما يضيف عبئاً مضاعفاً على النساء في تأمين الغذاء ومياه الشرب الآمنة لأسرهن. لذلك، فإن العدوان لا يهدد فقط البيئة الطبيعية، بل يضرب صميم الأدوار الحيوية التي تؤديها النساء في حماية التنوع البيولوجي، وتحقيق الأمن الغذائي، ونقل المعارف البيئية المستدامة بين الأجيال.

يقدر إجمالي الخسائر السنوية الناتجة عن التدهور البيئي بحوالي 165 مليون دولار، وتشمل هذه الخسائر انهيار خدمات النظم البيئية، مثل القيمة الاقتصادية للمراعي والغابات والأراضي الرطبة والمناطق الساحلية، إضافة إلى التكاليف الباهظة لإزالة كميات الأنقاض المتراكمة. وتقدر تكلفة الأضرار البيئية المسجلة حتى الآن بنحو 92 مليون دولار. أما بالنسبة للاحتياجات المالية اللازمة لتعافي البيئة وإعادة إعمار قطاع غزة فتقدر بنحو 1.9 مليار دولار، بهدف تنظيف البيئة وتأهيلها، وبناء مجتمع واقتصاد أكثر صموداً واستدامة. يشمل هذا المبلغ تخصيص أكثر من مليار دولار لإدارة الكميات الحالية من الأنقاض، بينما تركز 480 مليون دولار (للاحتياجات القصيرة الأجل خلال السنوات الثلاث الأولى) على بدء عمليات إدارة الأنقاض، واستعادة نظام إدارة النفايات الطبية عبر توفير حاويات لفصل النفايات الخطرة، وإجراء تقييمات بيئية مُفصَّلة لتحديد طبيعة وحجم التلوث الناجم عن العدوان[153].

أما على المدى المتوسط إلى الطويل، فتقدر الاحتياجات بنحو 1.4 مليار دولار، توجه نحو تنفيذ استراتيجية شاملة لإدارة الأنقاض وإعادة تدويرها، ومعالجة التلوث الناتج عن الحرب، وإدارة النفايات الخطرة، ووضع استراتيجية وطنية لتحسين جودة الهواء، إلى جانب تعزيز القدرات المؤسسية عبر تدريب الجهات الحكومية وغير الحكومية على الممارسات البيئية السليمة. تشمل هذه المرحلة أيضاً تحسين إمدادات المياه النظيفة، وتوسيع نطاق جمع النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي ومعالجتها، فضلاً عن تطوير خطة متكاملة لإدارة المناطق الساحلية والبحرية. وستسهم هذه الخطة في توجيه عمليات إعادة الإعمار، ودعم إنشاء اقتصاد أزرق قائم على الموارد البحرية، وحماية النظام البيئي البحري من التدهور[154].

يتطلب تحقيق الهدف الخامس عشر في قطاع غزة إدماج البعد البيئي بشكل منهجي في جميع مراحل الاستجابة والتعافي، وذلك ضمن نهج إعادة البناء بشكل أفضل الذي يضمن أن تكون عمليات إزالة الأنقاض وإعادة الإعمار واستعادة النظم الطبيعية عمليات آمنة ومستدامة، وتحافظ على التنوع البيولوجي. ويستدعي ذلك تطوير استراتيجية وطنية شاملة لإدارة الأراضي والمياه، وتعزيز ممارسات الزراعة المستدامة، والتوسع في التشجير، إضافة إلى معالجة التربة والمياه، بما يكفل للفلسطينيين الحق في بيئة نظيفة وآمنة تدعم استمرارية الحياة على اليابسة، وتعزز قدرتهم على الصمود في مواجهة التحديات البيئية والمناخية والضغوط المرتبطة بالاحتلال.

وفي السياق الخاص بقطاع غزة، يمثل تحقيق الهدف الخامس عشر تحدياً مركباً تتداخل فيه الأبعاد البيئية مع الأبعاد الإنسانية والسياسية. إذ إن التدمير الواسع الذي لحق بالنظم البيئية نتيجة العدوان الإسرائيلي لا يقتصر على تهديد التنوع البيولوجي واستنزاف الموارد الطبيعية، بل يمتد ليؤدي إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للسكان المحليين وتقويض سبل عيشهم،

[153] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf
[154] Gaza And West Bank Interim Rapid Damage And Needs Assessment February 2025 - Gaza-RDNA-final-med.pdf

مما يزيد من مستويات الهشاشة ويعمّق آثار الأزمة الإنسانية والبيئية في آن واحد. ومن أجل مواجهة هذا التحدي، يجب إدماج البعد البيئي بشكل فعّال في جميع مراحل الإغاثة وإعادة الإعمار. يتطلب الأمر تبني استراتيجيات تستند إلى الاستدامة والعدالة البيئية، تشمل إدارة سليمة للأنقاض، وتأهيل الأراضي المتضررة، واستعادة الموائل الطبيعية، وتحفيز الزراعة البيئية، بالإضافة إلى تعزيز قدرة السكان على الصمود والتكيف. إن حماية البيئة في قطاع غزة ليست مسألة ثانوية، بل هي شرط أساسي لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تحفظ الحياة على البر وتعيد التوازن للعلاقة بين الإنسان والطبيعة في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها القطاع جراء الاحتلال والعدوان المستمر.

جدول 14: تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تحقيق الهدف الخامس عشر منذ السابع من تشرين الأول 2023-2025

المحور	النقاط الرئيسية
الانتهاكات البيئية	• تدمير الأراضي الرطبة (وادي غزة) وفقدان موائل الكائنات المائية والنباتات النادرة. • تلوث التربة والهواء والمياه بالأنقاض الملوثة (أسبستوس، متفجرات، نفايات طبية). • فقدان التنوع البيولوجي بسبب حرق الغطاء النباتي وتدمير الموائل. • تفاقم التصحر نتيجة تدهور الأراضي الزراعية.
الانعكاسات على الهدف 15	• تعطيل جهود حماية النظم البيئية الأرضية واستعادتها. • تهديد الخدمات البيئية (تنقية المياه، تخزين الكربون). • تقويض الأمن الغذائي بسبب تراجع الإنتاج الزراعي. • زيادة هشاشة المجتمعات المحلية المعتمدة على الموارد الطبيعية.
الاتفاقيات المنتهَكة	• اتفاقية رامسار (1971): تدمير الأراضي الرطبة في وادي غزة. • اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD): تفاقم تدهور الأراضي. • اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD): فقدان الأنواع النباتية والحيوانية.
التداعيات الإقليمية	• انتشار الملوثات عبر الحدود (مثل تلوث مياه البحر المتوسط). • تهديد النظم البيئية المشتركة في حوض المتوسط. • نزوح المجتمعات المحلية بسبب فقدان سبل العيش.
الأضرار المالية	• أضرار مباشرة 92: مليون دولار (تدمير البنية التحتية البيئية). • خسائر سنوية 165: مليون دولار (فقدان خدمات النظم البيئية). • تكاليف التعافي 1.9: مليار دولار (إزالة الأنقاض، إعادة تأهيل التربة، إلخ).

يتعارض هذا الواقع البيئي المدمر مع التزامات قطاع غزة في إطار عدد من الاتفاقيات الدولية البيئية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، واتفاقية رامسار لحماية الأراضي الرطبة، والتي تؤكد على أهمية حماية النظم البيئية الهشة وتعزيز قدرة المجتمعات على التكيف مع التغيرات البيئية.

كما أن تدمير البيئة أثناء العدوان يتنافى مع مبادئ القانون الدولي الإنساني الذي يحظر تدمير البيئة الطبيعية دون مبرر، ويشدد على ضرورة احترام حقوق الشعوب في بيئة سليمة وآمنة. لذلك، إن حماية البيئة في غزة ليست مجرد ضرورة بيئية، بل هي أيضاً التزام قانوني وأخلاقي يجب الوفاء به لتحقيق تنمية مستدامة وضمان العدالة البيئية في مواجهة التحديات المستمرة.

16 السلام والعدل والمؤسسات القوية

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

يشكل الهدف السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية) من أهداف التنمية المستدامة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، إذ يتمحور حول تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة، وضمان وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات. ويتطلب تحقيق هذا الهدف أن يعيش الناس في بيئة خالية من الخوف والعنف، وأن يشعروا بالأمان والكرامة بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية أو الاجتماعية.

في السياق الفلسطيني، وتحديداً في قطاع غزة، يمثل العدوان الإسرائيلي المستمر عائقاً بنيوياً يهدد هذا الهدف ويقوّض جميع غاياته. فقد الحق العدوان دماراً واسعاً بالسكان والبنية التحتية، شمل تدمير المنازل والمستشفيات والمدارس وشبكات المياه والكهرباء والطرق، بالإضافة إلى أضرار بيئية واقتصادية هائلة. وتشير التقديرات إلى أن الخسائر الاقتصادية تقدر بمليارات الدولارات، مما يزيد من تعقيد الواقع الإنساني ويجعل عملية إعادة الإعمار أكثر صعوبة، خاصة في ظل الحصار وتقييد حركة الأفراد والمواد.

هذا الواقع يمثل انتهاكاً مباشراً لغايات مثل 16.1 (الحدّ بشكل كبير من جميع أشكال العنف) و16.10 (ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية). فالعنف المتكرر والممنهج لا ينتهك فقط حق السكان في الحياة والسلامة، بل يخلق بيئة من الخوف وعدم الاستقرار تمنع الأفراد من ممارسة حياتهم اليومية بشكل طبيعي، وتغذي مشاعر القلق الجماعي وتضعف النسيج الاجتماعي.

كما أن حقوق الإنسان في غزة تتعرض لانتهاكات جسيمة، حيث تستهدف الهجمات العشوائية المدنيين والمرافق الحيوية، في مخالفة واضحة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف، ومواثيق القانون الدولي الإنساني التي تؤكد على حماية حماية المدنيين أثناء العدوان العسكري الإسرائيلي. ويعد هذا انتهاكاً للغاية (16.ب) التي تدعو إلى "تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية من أجل التنمية المستدامة." إضافة إلى ذلك، فإن العدوان يقوض مبدأ سيادة القانون (الغاية 16.3)، حيث تصبح العدالة بعيدة المنال في بيئة يسودها العنف وتنعدم فيها سبل الانتصاف الفعالة. كثير من الضحايا لا يمكنهم الوصول إلى القضاء أو المطالبة بحقوقهم، في ظل غياب محاكم مستقلة وضعف المؤسسات العدلية وانعدام المساءلة على الجرائم المرتكبة.

كذلك، ساهم العدوان في إضعاف المؤسسات الفلسطينية في قطاع غزة، التي تعاني أصلاً من تحديات نتيجة الانقسام الداخلي والحصار، مما أدى إلى تراجع قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية، وانخفاض ثقة المواطنين فيها، وتآكل بنيتها الإدارية والتنظيمية. وهذا يمثل عائقاً أمام تحقيق الغايات 16.6 (بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة) و16.7 (ضمان اتخاذ قرارات شاملة وتمثيلية). كما أن النزوح القسري لحوالي 2 مليون فلسطيني من أصل 2.2 مليون نسمة في القطاع يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، ويؤثر على قدرة المؤسسات والمجتمع على الصمود، ويزيد من تعقيد جهود المصالحة والعدالة الانتقالية.

جدول 15: تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تحقيق الهدف السادس عشر منذ السابع من تشرين الأول 2023-2025

رقم الغاية	نص الغاية	أثر العدوان الإسرائيلي
16.1	**الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف ومعدلات الوفيات المرتبطة به**	عنف ممنهج ومستمر أدى إلى مقتل وإصابة عشرات الآلاف، وزرع الخوف وانعدام الأمن لدى السكان المدنيين.
16.3	**تعزيز سيادة القانون وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى العدالة للجميع**	تقييد الوصول إلى العدالة، غياب المحاسبة، ضعف المؤسسات العدلية، وعدم توفر سبل الانتصاف الفعالة.
16.6	**بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة**	تراجع أداء المؤسسات العامة بفعل الحصار والانقسام والعدوان، وانخفاض ثقة المواطنين بها.
16.7	**ضمان اتخاذ قرارات شاملة وتمثيلية على جميع المستويات**	تقويض المشاركة المجتمعية والتمثيل نتيجة للأزمة المستمرة، وتراجع الشفافية والحوكمة.
16.10	**ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية**	تقييد الإعلام، قصف مؤسسات إعلامية، تقييد الحريات المدنية وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية.
16.b	**تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية من أجل التنمية المستدامة**	ممارسات تمييزية ممنهجة بحق المدنيين في غزة، وانتهاك للقانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية.
16.a	**تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بالوقاية من العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة**	استهداف متكرر للمؤسسات الفلسطينية، وغياب الحماية الفعالة للسكان في ظل غياب الدعم الدولي الفاعل.

في ضوء ما سبق، يتضح أن استمرار العدوان الإسرائيلي لا يشكل فقط انتهاكاً لحقوق الإنسان، بل يمثل عائقاً جذرياً لتحقيق الهدف السادس عشر. إذ لا يمكن بناء سلام أو عدالة أو مؤسسات قوية في ظل الاحتلال والعنف، وفي غياب بيئة سياسية وقانونية تحترم الحقوق وتضمن المحاسبة وتكفل الكرامة.

إن بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ويشمل ذلك حماية حقوق الإنسان، وضمان العدالة للجميع، وتعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة. غير أن العدوان الإسرائيلي على غزة أدى إلى تقويض هذا الهدف بشكل خطير، وخاصة فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات. ففي ظل بيئة النزاع والعدوان، تزايدت حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الأسري والتحرش والاستغلال، نتيجة التوترات المجتمعية وانعدام الأمن، وتفكك شبكات الدعم المجتمعي. وتواجه النساء والفتيات صعوبات كبيرة في الوصول إلى آليات الحماية والعدالة، نتيجة تدمير البنية التحتية القانونية والاجتماعية، وضعف عمل المؤسسات القضائية والخدمية.

كما أن النساء يعانين من تهميش منهجي في عمليات صنع القرار، وجهود بناء السلام وإعادة الإعمار، حيث لا يؤخذ في الاعتبار احتياجاتهن وأصواتهن في مراحل ما بعد النزاع، رغم أنهن من الفئات الأكثر تضرراً والأكثر قدرة على دعم النسيج المجتمعي. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي الهجمات على المؤسسات الحكومية، والمحاكم، ومراكز الشرطة إلى إضعاف سيادة القانون وزيادة الإفلات من العقاب، ما يفاقم هشاشة أوضاع النساء ويكرّس التمييز ضدهن في الحصول على الحقوق والعدالة.

إن تحقيق الهدف 16 في السياق الفلسطيني يتطلب تعزيز مشاركة النساء في عمليات الحكم الرشيد، وتوفير آليات فعالة وآمنة للشكوى والحماية، وضمان دمج منظور النوع الاجتماعي في جهود إعادة الإعمار وبناء المؤسسات. لذلك، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تحركاً دولياً فاعلاً لوقف العدوان، وضمان حماية المدنيين، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة. كما يستوجب دعم بناء مؤسسات وطنية قوية وشفافة، قادرة على فرض سيادة القانون، وتوفير العدالة، وتقديم الخدمات بفعالية

وإنصاف. ويعد تمكين المجتمع المدني، ودعم الفئات المهمشة، وتعزيز ثقافة المشاركة والحوار، من الركائز الضرورية لبناء مجتمع فلسطيني سلمي وشامل.

إن السلام الحقيقي لا يتحقق في ظل الظلم، والعدالة لا تستقيم مع الإفلات من العقاب، والمؤسسات لا تبنى في بيئة من القمع والعنف. و بالتالي، فإن العدوان على قطاع غزة لا يعد فقط كارثة إنسانية، بل يمثل انتهاكاً مباشراً للحق في التنمية، ولجوهر الهدف السادس عشر الذي يدعو إلى بناء مجتمعات سلمية وعدالة مستدامة. إن تحقيق هذا الهدف في فلسطين لن يكون ممكناً إلا بإنهاء الاحتلال، وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم بناء مؤسسات قوية تصون كرامة الإنسان وتكرس السلام الدائم.

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

بالنسبة إلى الشراكة العالمية من أجل تحقيق الأهداف كافة (الهدف السابع عشر)، فقد نصّت خطة عام 2030 على أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تضافر جهود جميع البلدان، المتقدمة منها والنامية، لضمان عدم تخلّف أحد عن الركب. ويتطلب هذا الهدف إقامة شراكات فعالة وشاملة بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، على المستويات المحلية والوطنية والدولية. إلا أن العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023 قوّض بشكل ممنهج أسس هذا الهدف، وتسبب في تعطيل عميق لأدواته وآلياته، ما أدى إلى تراجع فرص التعاون الدولي، وتدهور آفاق التنمية في القطاع.

أدى العدوان إلى دمار واسع النطاق في البنية التحتية، وتوقّف الأنشطة الاقتصادية، وفرض قيود مشددة على حركة الأفراد والبضائع، مما أعاق بشكل كبير قدرة الجهات الفاعلة على تعبئة الموارد المالية، وتخصيصها بالشكل المطلوب. كما تحولت نسبة كبيرة من المساعدات الدولية المخصصة للتنمية إلى استجابات طارئة، وهو ما عرقل مسار إعادة الإعمار وخطط النهوض طويلة الأجل، وخلق فجوة خطيرة في تحقيق غاية 3.17 المتعلقة بتعبئة الموارد المالية من مصادر متعددة. غير أن العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 أدى إلى تقويض واسع النطاق في منظومة هذا الهدف، من خلال تعطيل أدوات التعاون الدولي وإضعاف آليات التمويل والتنفيذ، وتحويل الاستجابة من مسار تنموي طويل الأمد إلى استجابة إنسانية طارئة، الأمر الذي انعكس على جميع مكونات الشراكة الإنمائية والإنسانية[155].

وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، تشير البيانات إلى تراجع فعالية التمويل المخصص للتنمية والاستجابة، حيث بلغ التمويل المطلوب ضمن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 نحو 3.42 مليار دولار، لم يُغطَّ منه سوى 74% (2.53 مليار دولار)، ما أدى إلى فجوة تمويلية كبيرة أثرت على استمرارية التدخلات. كما تشير تقديرات عام 2025 إلى استمرار الضغوط على التمويل الإنساني العالمي مع انخفاض متوقع في حجم التمويل الموجه للأزمات بنسبة تتراوح بين 34% و45% مقارنة بمستويات ما قبل 2023 . ويؤثر هذا بشكل مباشر على الغاية (1.17: تعبئة الموارد المحلية من خلال تعزيز الدعم الدولي)

[155] OCHA (2024–2025). Humanitarian Response Updates & Access Reports, oPt. UNDP (2024). Gaza Socio-Economic Impact Assessments

كما تشير البيانات الإنسانية إلى نزوح أكثر من 1.7 مليون شخص داخلياً خلال ذروة العدوان، ما أدى إلى تضخم غير مسبوق في الاحتياجات الإنسانية واتساع الفجوة بين التمويل والاحتياج الفعلي، وهو ما زاد من الضغط على منظومة الشراكات الدولية وأضعف استدامتها[156].

وعلى صعيد الوصول الإنساني والشراكات التشغيلية، تشير بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى تراجع كبير في القدرة على تنفيذ البعثات الإنسانية خلال عامي 2024–2025، حيث لم يُنفذ سوى 189 بعثة من أصل 569 بعثة مخططة في كانون الأول/ديسمبر 2024، أي بنسبة 33% فقط، بينما تم منع أو تعطيل 39% من البعثات، وأُعيقت أو أُلغيت النسبة المتبقية لأسباب أمنية ولوجستية. كما ارتفعت نسب التعطيل في فترات سابقة إلى نحو 15% مقارنة بـ7%، ما يعكس تدهور بيئة العمل الإنساني[157] ويؤثر على الغايات (6.17: التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا)، و(7.17: تعزيز الوصول إلى التكنولوجيا)، و(17.16: تعزيز الشراكات متعددة الأطراف).

وفي السياق المؤسسي، أدى غياب الاستقرار السياسي والأمني وتدمير البنية التحتية إلى إضعاف التنسيق بين الفاعلين في منظومة التنمية، بما في ذلك المؤسسات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة والدول المانحة والمجتمع المدني، ما أدى إلى تشتت الجهود وضعف التكامل في التدخلات، ويؤثر ذلك بشكل مباشر على الغاية (13.17: تعزيز الاتساق في السياسات لتحقيق التنمية المستدامة)، وعلى الغاية (16.17: تعزيز الشراكات العالمية متعددة الأطراف).

كما أدى تقييد الحركة والبيئة التشغيلية غير المستقرة إلى تعطيل برامج بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمعرفة، وتقييد دخول الخبراء والبعثات الفنية، ما أسهم في توقف العديد من مشاريع الدعم المؤسسي والتقني، الأمر الذي ينعكس على الغاية (9.17: تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية).

وفيما يتعلق بالشراكات المحلية، فقد أدى الانكماش الاقتصادي الحاد وتدمير البنية التحتية إلى إضعاف دور القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتقليص قدرتهما على المشاركة في جهود التنمية والإعمار، ما أثر على الغاية (17.17: تشجيع الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني)[158].

جدول 16: تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تحقيق الهدف السابع عشر منذ السابع من تشرين الأول 2023–2025

رقم الغاية	نص الغاية	أثر العدوان على تحقيق الغاية
1.17	تعزيز تعبئة الموارد المحلية من خلال الدعم الدولي	انخفضت قدرة الجهات المحلية على تعبئة الموارد بسبب تدمير البنية التحتية والقيود المالية والاقتصادية.
3.17	تعبئة موارد مالية إضافية من مصادر متعددة	تحوّل التمويل الدولي من التنمية إلى الاستجابة الطارئة، مما أضعف آفاق التمويل المستدام.
6.17	تعزيز التعاون الإقليمي والدولي ونقل التكنولوجيا	تعطلت فرص التعاون ونقل المعرفة بسبب القيود الأمنية وإغلاق المعابر ومنع دخول الخبراء.

[156] Global Humanitarian Assistance Report (2025), Development Initiatives. OCHA Financial Tracking Service (FTS), 2024

[157] OCHA (2024–2025). Humanitarian Response Updates & Access Reports, oPt

[158] World Bank (2024). Economic Monitoring Report: Gaza

رقم الغاية	نص الغاية	أثر العدوان على تحقيق الغاية
7.17	تعزيز الوصول إلى التكنولوجيا في الدول النامية	أُعيقت مشاريع الدعم الفني ونقل التكنولوجيا نتيجة عدم استقرار الأوضاع ومنع وصول المساعدات.
9.17	تعزيز بناء القدرات الوطنية للتنمية المستدامة	توقف العديد من برامج بناء القدرات والتدريب نتيجة تقييد الوصول والعمليات العسكرية.
13.17	تعزيز الاتساق في السياسات للتنمية المستدامة	تسببت فوضى التنسيق بين الجهات المختلفة في غياب التكامل وتكرار الجهود أو تعارضها.
17.14	تحسين تماسك السياسات لصالح التنمية المستدامة	اختلت منظومة السياسات بسبب انعدام الاستقرار والمؤسسية، وضعف التنسيق الوطني والدولي.
16.17	تعزيز الشراكات متعددة الأطراف لتحقيق الأهداف	تفككت آليات التنسيق بين الفاعلين الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة والدول المانحة والسلطة الفلسطينية.
17.17	تشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني	تراجع دور القطاع الخاص والمجتمع المدني بسبب القيود المفروضة وتدهور البيئة الاقتصادية والتمكينية.

يركز الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة على تعزيز التعاون الدولي وتوفير الوسائل المالية والتكنولوجية وبناء القدرات، من خلال شراكات فاعلة وشاملة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة. غير أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أدى إلى عرقلة هذا الهدف بشكل ملحوظ، لا سيما فيما يتعلق بالبعد الجندري، حيث انعكس ذلك في تراجع تمويل البرامج الإنسانية والتنموية الموجهة للنساء والفتيات، وفي تهميش احتياجاتهن ضمن أولويات التمويل الطارئ رغم ارتفاع مستويات الهشاشة لديهن في سياقات الأزمات[159].

وفي هذا السياق، أدى العدوان إلى إضعاف إدماج المنظمات النسوية الفلسطينية في آليات الشراكة الدولية والائتلافات التنموية، سواء نتيجة القيود السياسية والأمنية أو نتيجة محدودية إشراك هذه المنظمات في صياغة السياسات والاستراتيجيات الدولية، مما حدّ من فاعلية تمثيل قضايا النساء في مسارات التعاون والشراكة. كما أسهم استمرار نقص البيانات المصنفة حسب الجنس في تقييد القدرة على تطوير سياسات قائمة على الأدلة تراعي النوع الاجتماعي، وتعوق تقييم الأثر الحقيقي للأزمة على النساء والفتيات، بما يحد من التخطيط الفعّال لإعادة الإعمار بشكل عادل وشامل.

وعليه، فإن تفعيل الهدف السابع عشر في السياق الفلسطيني يتطلب تعزيز شراكات عادلة وشاملة مع المنظمات النسوية، وتخصيص تمويل مستجيب للنوع الاجتماعي، وتحسين إنتاج واستخدام البيانات المصنفة حسب الجنس، بما يضمن عدم تهميش النساء والفتيات في عمليات الاستجابة والتعافي، ويعزز من عدالة وفعالية الشراكات التنموية والإنسانية.

بالمجمل ، تشير المعطيات إلى أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أدى إلى تعطيل شامل للهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، من خلال تقويض التمويل، وإضعاف الوصول الإنساني، وتفكيك الشراكات متعددة الأطراف، وتعطيل بناء القدرات، وتراجع الاتساق المؤسسي. ويؤكد ذلك أن استعادة مسار هذا الهدف تتطلب بيئة سياسية وأمنية مستقرة، ورفع القيود على الحركة والوصول، وضمان تدفق التمويل التنموي، وإعادة بناء منظومة الشراكات على أسس عادلة وشاملة تضمن استدامة التنمية.

[159] UN Women (2024). Gendered Impacts of Crisis in Palestine

الفصل الرابع

قطاع غزة خلف الركب

إن ما يتعرض له قطاع غزة منذ أكتوبر 2023 لا يمثل مجرد أزمة إنسانية أو كارثة وقتية، بل هو حالة متراكمة من التدمير البنيوي الشامل الذي طالت آثاره الإنسان والأرض والنظام البيئي والاجتماعي والاقتصادي بما في ذلك النساء والفتيات والفئات المهمشة. لقد بات واضحاً أن الأهداف العالمية للتنمية المستدامة – التي شرعت لتكون ميثاقاً جامعاً للبشرية نحو العدالة والكرامة – تواجه في قطاع غزة انهياراً فعلياً بفعل العدوان المستمر والحصار المفروض حيث تغذيه آلة العدوان والتمييز البنيوي، ويتجلى بأوجه متفاوتة التأثير حسب النوع الاجتماعي.

تظهر الوقائع أن الأهداف الأممية السبعة عشر، وفي مقدمتها القضاء على الفقر، والتعليم الجيد، والصحة، والعمل اللائق، والاستهلاك المسؤول، والسلام، والمؤسسات القوية، ليست بعيدة المنال فحسب، بل باتت شبه مستحيلة التحقيق في بيئة تخضع لحرب متواصلة وتهميش منهجي، وحرمان من الموارد والسيادة والحقوق الأساسية. ورغم أن أهداف التنمية المستدامة الأممية السبعة عشر تهدف إلى "ألا يتخلف أحد عن الركب"، إلا أن نساء غزة وفتياتها تركن في الخلف مرتين: مرة بوصفهن جزءً من مجتمع تحت الاحتلال، ومرة أخرى بسبب التمييز القائم على النوع الاجتماعي، والذي يتعمق في هذه الأوقات.

العدوان الإسرائيلي ضرب ركائز التنمية: مزق النسيج الاجتماعي، ودمر الاقتصاد المحلي، وعطل مؤسسات الحكم، وحول المساعدات الدولية من مسارها التنموي إلى استجابات طارئة، متجاهلاً خصوصية احتياجات النساء والأطفال وذوي الإعاقة. كما قوضت إمكانات الشراكة الدولية، وتعثرت خطط إعادة الإعمار في غياب بيئة آمنة وعادلة تحفظ الحقوق وتكفل المحاسبة، وبذلك أصبح التعافي العادل والشامل للنوع الاجتماعي أكثر تعقيداً وصعوبة.

ما يشهده قطاع غزة هو اختبار حقيقي لمصداقية أجندة 2030. فإذا كانت التنمية المستدامة لا تترك أحداً خلف الركب، فإن قطاع غزة قد ترك بالكامل خلف الركب – لا لأنه يفتقر إلى الموارد البشرية أو الإرادة، بل لأنه يواجه قهراً سياسياً واقتصادياً ممنهجاً يمنعه من النهوض.

ولا يمكن الحديث عن تنمية في ظل الاحتلال، ولا عن عدالة من دون محاسبة، أو عن مؤسسات قوية في ظل تغييب النساء عنها، ولا عن شراكة بينما تقيد حركة البشر والبضائع والأفكار. إن التنمية الحقيقية في قطاع غزة تبدأ بإزالة الأسباب البنيوية للظلم، وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال، ورفع الحصار، واستعادة القدرة على الوصول العادل من قبل النساء والرجال على حد سواء إلى الموارد والقرارات والمساعدات، والتمكين الذاتي للمجتمعات المحلية.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في الصمت أو محاولة تقديم المساعدات الإغاثية وإقناع الاحتلال الإسرائيلي بالموافقة على تقديمها؛ بل هو مدعو إلى تحمّل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، والعمل بفعالية لضمان بيئة إنمائية عادلة مستجيبة للنوع الاجتماعي تتيح للفلسطينيين في غزة – كما في باقي أنحاء العالم – الحق في الكرامة، والحرية، والتنمية المستدامة.

التحديات الإنمائية في قطاع غزة، 2025

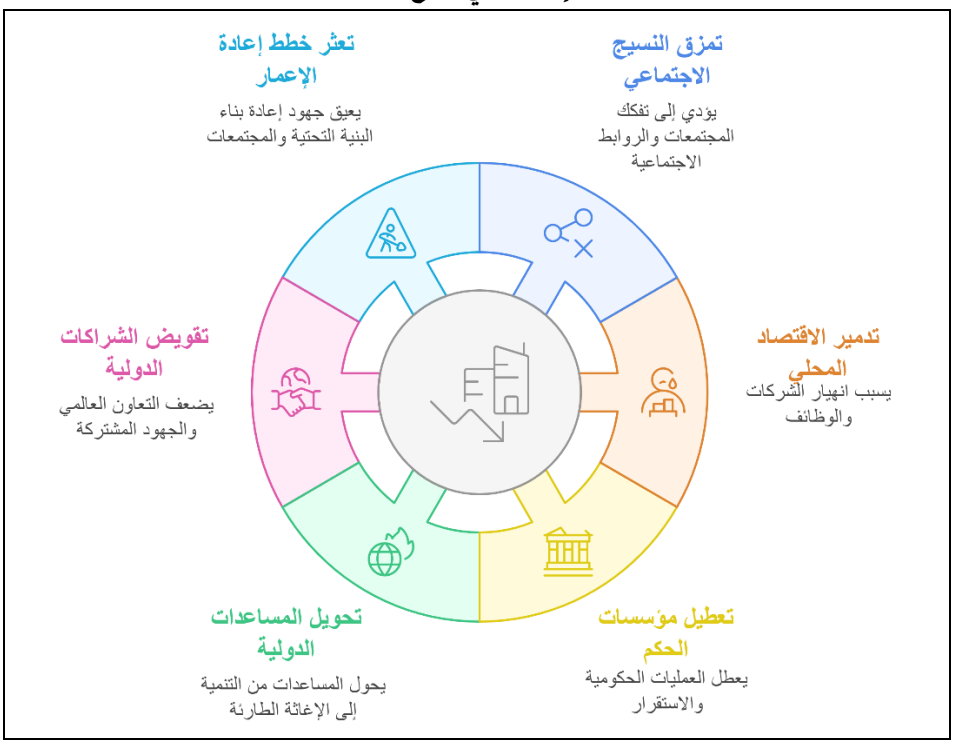

يمثل هذا التقرير خارطة طريق نحو دعم تعافي عادل ومستجيب للنوع الاجتماعي في قطاع غزة، وتمكين التنمية المستدامة في فلسطين، على ضوء ما خلفه العدوان من دمار واسع النطاق وآثار ممتدة ومتعددة الأبعاد، طالت النساء والرجال والفتيات والفتيان بطرق مختلفة. فعلى الصعيد الدولي، هناك ضرورة ملحة لممارسة ضغط فوري لوقف العدوان ورفع الحصار المفروض على غزة، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتهيئة بيئة آمنة ومستقرة تسمح بإعادة البناء والتنمية على أسس عادلة وشاملة تراعي احتياجات النساء والفتيات بشكل خاص. كما تبرز الحاجة إلى توفير تمويل طويل الأجل لا يقتصر على معالجة الأضرار المباشرة، بل يمتد إلى إعادة بناء نظم تنموية مرنة ومستجيبة للنوع الاجتماعي تعزز العدالة والمساواة وتدعم الأدوار المتعددة التي تؤديها النساء في أسرهن ومجتمعهن، ومستدامة تراعي احتياجات السكان وتدعم صمودهم، ويتطلب ذلك تفعيل آليات المساءلة الدولية تجاه استهداف البنية التحتية المدنية والمؤسسات الحيوية بما في ذلك تلك التي تقدم خدمات أساسية للنساء والفتيات، وبما يضمن احترام القانون الدولي الإنساني ويمنع الإفلات من العقاب. إلى جانب ذلك، ينبغي العمل على إدماج قطاع غزة في خطط التعاون الإقليمي والدولي، وخاصة في مجالات البيئة والطاقة والمياه، بما يضمن تحقيق تنمية منصفة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء والرجال على حد سواء، وتعزز مشاركة النساء في صنع القرار وجهود الإعمار، لضمان شمولية التنمية وعدم تهميش المنطقة.

على المستوى الوطني الفلسطيني، تبرز الحاجة الملحّة إلى إعداد خطة وطنية شاملة للتعافي والتنمية المستدامة، تأخذ بعين الاعتبار الفوارق بين الجنسين وتستجيب لاحتياجات الفئات الأكثر تهميشاً. ويجب أن تقوم هذه الخطة على تكامل ثلاثي بين الاستجابة الإنسانية العاجلة، وبرامج إعادة الإعمار، والانتقال التدريجي نحو اقتصاد أخضر وشامل يُزز العدالة الاجتماعية ويحافظ على البيئة. ويتطلب ذلك توجيه الاستثمارات نحو قطاعات مستدامة مثل الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد الطبيعية،

والمشاريع الصديقة للبيئة، بما يضمن تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، ويعزز صمود المجتمع الفلسطيني في مواجهة الأزمات والتغيرات المناخية.

ويتطلب ذلك تعزيز التنسيق بين المؤسسات الرسمية، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسوية، والقطاع الخاص، لضمان توحيد الجهود واستثمار الموارد بفعالية، لضمان توحيد الجهود واستثمار الموارد بطريقة تراعي احتياجات النساء والرجال والفئات المهمشة بشكل منصف. كما أن دعم المبادرات المجتمعية والشبابية، لا سيما تلك التي تقودها النساء أو تستهدف تمكين الفتيات في مجالات مثل الزراعة البيئية، والتعليم الطارئ، والاقتصاد الدائري الذي يقوم على تقليل الهدر وإعادة استخدام الموارد وإعادة تدويرها، بما يطيل دورة حياة المنتجات ويقلل الأثر البيئي. ويسهم هذا النوع من الاقتصاد في تمكين النساء عبر إدماجهن في أنشطة إنتاجية مبتكرة، مثل إعادة تدوير النفايات الزراعية أو تصنيع منتجات من مواد معاد استخدامها. ويعزز هذا النهج دور النساء في الإنتاج والقيادة، ويضمن لهن فرصاً متكافئة للمساهمة في جهود التعافي وإعادة البناء على أسس عادلة ومستدام، ويعد ركيزة محورية لتعزيز المشاركة المحلية وخلق فرص اقتصادية مستدامة.

أما بالنسبة للأمم المتحدة والجهات المانحة، فإن الظرف والواقع الحالي يستدعي إعادة توجيه الشراكات والتمويلات ومستجيب للنوع الاجتماعي، لدعم الصمود المجتمعي وبناء القدرات المحلية، خصوصاً لدى النساء والفتيات، وليس الاقتصار على تقديم المساعدات قصيرة الأمد. كما يجب أن تفعل الأطر القانونية الدولية لحماية حقوق الإنسان، بما يشمل الحقوق الخاصة بالنساء والفئات المهمشة، خلال العدوان الإسرائيلي، وربط ذلك ببرامج التنمية المستدامة لضمان شموليتها وإنصافها. وفي هذا السياق، لا بد من الاعتراف بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يشكل عائقاً بنيوياً أمام تحقيق التنمية في فلسطين، ويؤثر بشكل مضاعف على النساء والفتيات، وهو ما يستوجب تضمينه في تقارير وبيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، لضمان معالجته كجزء لا يتجزأ من أي خطة تنموية مستقبلية، لضمان العدالة، والمساءلة، وتمكين جميع أفراد المجتمع، نساء ورجالاً، من الوصول المتكافئ إلى الحقوق والفرص.

خارطة طريق للتنمية المستدامة في قطاع غزة

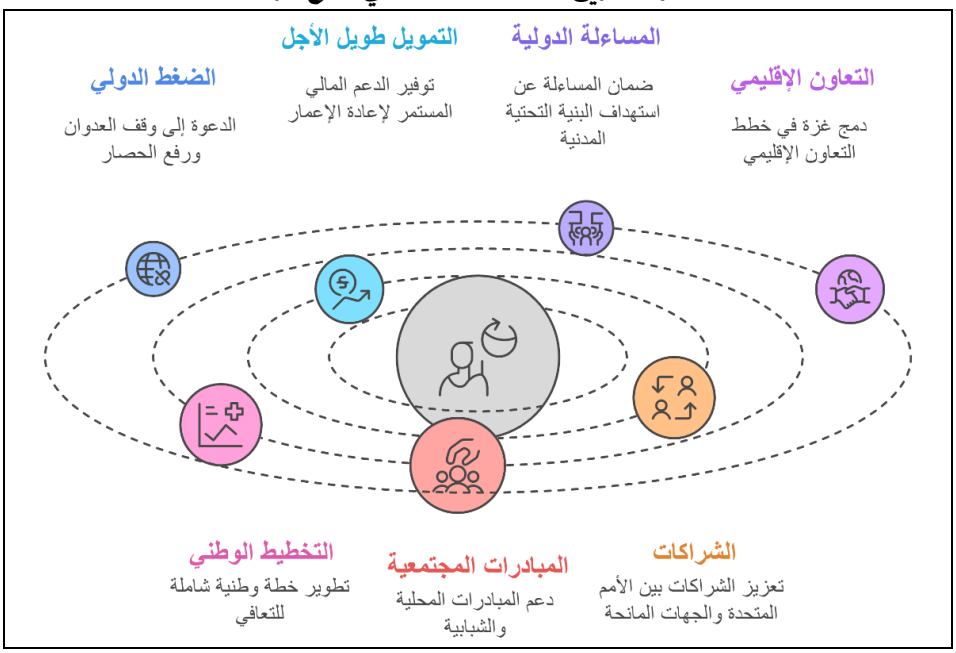

تشكل هذه دعوة مفتوحة لبناء شراكة إنمائية قائمة على العدالة والكرامة وحق الشعوب، نساءً ورجالاً، في تقرير مصيرها. إذ إن التنمية المستدامة في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة، لا يمكن أن تتحقق دون معالجة الجذور السياسية والاجتماعية العميقة، وتجاوز البعد الإغاثي الطارئ نحو مقاربة شاملة تؤسس لبناء منظومة صمود اقتصادي، اجتماعي، وبيئي، تستجيب لاحتياجات النوع الاجتماعي، وقادرة على التصدي للتحديات المتغيرة، وتعزيز فرص السلام العادل والتنمية الحقيقية. ولبلوغ هذا الهدف، يتطلب الأمر تضافر الجهود الدولية والوطنية، إلى جانب التزام جاد من جميع الأطراف الفاعلة، للعمل على إنهاء الحصار، ووضع حد للاحتلال، وفتح آفاق لمستقبل أكثر عدلاً وإنصافاً. مستقبل يضمن مشاركة متكافئة للنساء والرجال، ويعتمد نهجاً تنموياً شاملاً لا يقصي أحداً، ويحمي حقوق الأجيال القادمة في فلسطين.

ملحق احصائي

حصاد حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة بالأرقام: الضحايا، الدمار، والانتهاكات (من السبت 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 حتى الأحد تشرين الأول/ أكتوبر 2025– اليوم 730)

الرقم	البيان	العدد/ النسبة
1	مجازر الاحتلال بشكل عام	+ 1,5000 (حتى 600 يوم من العدوان)
2	عدد الشهداء	72,763 (حتى 17 أيار/ مايو 2026)
3	عدد المفقودين (شهداء لم يصلوا للمستشفيات مازالوا تحت الأنقاض أو مصيرهم مجهول)	9,500
4	الأسر التي تعرضت للمجازر	+ 39,022
5	عائلات أبيدت بالكامل	+ 2,700 عائلة فلسطينية مسحت من السجل المدني، وعدد أفراد هذه العائلات 8,574 شهيداً.
6	عائلات بقي منها فرد واحد فقط	6,020 عائلة فلسطينية أبادها الاحتلال بشكل شبه كامل، حيث لم يتبق من كل عائلة سوى فرد واحد فقط، وبلغ عدد شهداء هذه العائلات أكثر من 12,917 شهيداً.
7	الأطفال الشهداء	21,283
8	الأطفال الرضع الذين استشهدوا بعد الولادة	450
9	الأطفال دون سنة استشهدوا	1,029
10	الأطفال الشهداء بسبب سوء التغذية	157 شهيداً
12	شهداء بسبب البرد في المخيمات	25 شهيداً
13	الأطفال الأيتام	58,000 (أطفال بلا والدين أو أحدهما)
14	الأطفال المهددون بالموت سبب سوء التغذية والجوع ونقص الغذاء	650,000
15	أطفال رضع "أقل من عام" مهددون بالموت جوعاً بسبب انعدام حليب الأطفال.	40,000
16	النساء الشهيدات	+ 12,500
17	عدد الأمهات الشهيدات	9,000
18	النساء الأرامل	26,370
19	عدد الأباء الشهداء	22,426
20	شهداء الطواقم الطبية	1700
21	شهداء الدفاع المدني	140
22	الشهداء الصحفيين	261
23	شهداء شرطة وعناصر تأمين المساعدات	+ 787
24	شهداء موظفي البلديات	176
25	شهداء الحركة الرياضية	894
26	عدد المقابر الجماعية داخل المستشفيات	7
27	شهداء من المقابر الجماعية	529
28	نسبة حالات الوفاة بين مرضى الكلى	41%، بسبب عدم توفر التغذية والرعاية الغذائية اللازمة
29	عدد حالات الإجهاض بين النساء الحوامل	+ 12,000، بسبب نقص العناصر الغذائية الضرورية
30	عدد الجرحى والمصابين	172,664 (حتى 17 أيار/ مايو 2026)
31	الجرحى بحاجة لتأهيل طويل الأمد	+ 19,000
32	عدد حالات البتر	6000
33	عدد حالات الشلل	1,200
34	عدد حالات فقدان البصر	1,200
35	نسبة الأطفال والنساء والمسنين من الضحايا	+ 55%

الرقم	البيان	العدد/ النسبة
36	جرحى ومصابين من الصحفيين	433
37	مراكز الإيواء المستهدفة	293
38	المرضى بحاجة للعلاج بالخارج	+ 22,000
39	مرضى أنهوا إجراءات التحويل بانتظار السفر	+ 17,000
40	أطفال بحاجة إلى إجلاء طبي عاجل لإنقاذ حياتهم	+ 5,200
41	مرضى السرطان المحتاجون للعلاج	12,500
42	مرضى آخرون بحاجة للعلاج بالخارج	3,000
43	إصابات بأمراض معدية نتيجة النزوح	+ 2,142 مليون
44	إصابات بالتهاب الكبد الوبائي	+ 71,338
45	السيدات الحوامل والمعرضات للخطر	≈ 107,000
46	مرضى مزمنون في خطر بسبب نقص الدواء	350,000
47	المدنيون الذين تعرضوا للاعتقال منذ بدء العدوان	+ 6,700
48	الكوادر الصحية الذين تعرضوا للاعتقال	362 (إعدام منهم 3 أطباء)
49	الصحفيون الذين تعرضوا للاعتقال	48
50	عناصر الدفاع المدني الذين تعرضوا للاعتقال	26
51	عدد النازحين بسبب سياسة التهجير القسري	≈ 2 مليون نازح
52	تكايا طعام إستهدفها الاحتلال في إطار فرض سياسة التجويع	47
53	مراكز توزيع مساعدات إستهدفها الاحتلال في إطار فرض سياسة التجويع	61
54	خيام تالفة وغير صالحة للسكن	+ 125,000 من أصل 135,000
55	عدد الأسر التي تحتاج إلى إيواء (بدون مأوى)	+ 288,000
56	المقار الحكومية المدمرة	247
57	المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية المدمرة كلياً	165
58	المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية المدمرة جزئياً	392
59	المباني المدرسية التي تعرضت لقصف مباشر	668، ما يقارب "80%" من إجمالي المدارس
60	المباني المدرسية التي تحتاج إلى إعادة بناء أو تأهيل رئيسي	+ 90%
61	المدارس التي لحقت بها أضراراً مادية نتيجة القصف	95%
62	العلماء والأساتذة الجامعيون الذين أعدمهم الاحتلال	+ 193
63	المساجد المدمرة كلياً	+ 853
64	المساجد المتضررة بشكل بالغ/ دمرها الاحتلال "الإسرائيلي" بشكل جزئي	180+
56	الكنائس المستهدفة	3
66	المقابر المتضررة	40 من أصل 60
67	الجثامين التي سرقها الاحتلال من المقابر	+ 2,450
68	الوحدات السكنية المدمرة كلياً	≈ 268,000
69	الوحدات السكنية المدمرة بشكل بالغ	≈ 148,000
70	الوحدات السكنية المتضررة جزئياً	≈ 153,000
71	كمية المتفجرات المستخدمة	+ 200,000 طن
72	المستشفيات المدمرة أو المتوقفة عن الخدمة	36
73	المراكز الصحية المدمرة أو المتوقفة عن الخدمة	96
74	المؤسسات الصحية المستهدفة	164 (حتى 600 يوم من العدوان)
75	سيارات الإسعاف المستهدفة	197
76	سيارات الدفاع المدني المستهدفة	61

الرقم	البيان	العدد/ النسبة
77	عدد الهجمات على خدمات الرعاية الصحية "مرافق، مركبات، كوادر، سلاسل إمداد"	788
78	المواقع الأثرية والتراثية المدمرة	208
79	أطوال شبكات الكهرباء المدمرة	5,080 كم
80	محولات الكهرباء المدمرة	2,285
81	كمية الكهرباء المحروم منها القطاع	+ 2,123 مليار كيلو وات/ ساعة
82	عدادات المشتركين التي دمرها الاحتلال	235,000
83	شبكات المياه المدمرة	+ 700,000 متر طولي
84	شبكات الصرف الصحي المدمرة	+ 700,000 متر طولي
85	شبكات الطرق والشوارع المدمرة	+ 3 مليون مليون متر طولي
86	المنشآت والملاعب والصالات الرياضية المدمرة	292
87	الآبار المدمرة	725
88	المساحة التي يعتبرها الاحتلال "مناطق إنسانية"	10% من مساحة قطاع غزة
89	مشروع مياه عذبة استهدفها الاحتلال الإسرائيلي	134 مشروع
90	نسبة دمار قطاع غزة	≈ 90%
91	مساحة قطاع غزة سيطر عليها الاحتلال بالاجتياح والنار والتهجير	+ 80%
92	خسائر المباشرة للقطاع الزراعي	≈ 2.8 مليار دولار
93	الأراضي الزراعية التي دمرت	+ 94% دونم دمّر من أصل 178,000
94	الأراضي المزروعة بالخضروات	+ 93,000 دونم من الأراضي المزروعة بالخضروات تقلصت إلى 4,000 دونم
95	الدفيئات الزراعية التي تعرضت للتدمير	+ 85%
96	إنتاج الخضروات السنوي	405,000 طن من إنتاج الخضروات السنوي تراجع إلى 28,000 طن فقط
97	الثروة السمكية	100% من الثروة السمكية بغزة تضررت نتيجة الاستهداف المباشر لمناطق الصيد
98	آبار زراعية دمرها الاحتلال الإسرائيلي وأخرجها من الخدمة	1,223 بئر
99	مزرعة أبقار وأغنام ودواجن دمرها الاحتلال الإسرائيلي	655 مزرعة
100	الخسائر المباشرة المالية الأولية للعدوان	70 مليار دولار

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

- البوابة الرئيسية
- منصة أهداف التنمية المستدامة
- منصة عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين
- بيانات صحفية متنوعة

ثانياً: الأمم المتحدة ومكاتبها

- OCHA تحديثات الوضع الإنساني في غزة (بما في ذلك التحديثات: 193، 197، 208، 247، 251، 255، 257، 259)
- UN News – تقارير بيئية وصحية
- UNFPA – تقرير الوضع الإنساني رقم 9
- UNOSAT– صور أقمار صناعية ([3880], [3980], [3939], [3905])
- الأمم المتحدة – جلسة مجلس الأمن حول غزة (وثيقة رقم(S/PV.9852)

ثالثاً: البنك الدولي والاتحاد الأوروبي

- تقرير التقييم المرحلي السريع للأضرار والاحتياجات(IRDNA)

رابعاً: منظمات إنسانية وشبكات تحليل الأمن الغذائي

- ReliefWeb– موجز السياسة حول آثار الحرب –
- IPC– تحليلات الأمن الغذائي في فلسطين (تحليل ديسمبر 2023، مارس 2024، أبريل 2024)

خامساً: مصادر فلسطينية محلية

- وزارة التربية والتعليم العالي – تقرير انتهاكات الاحتلال بحق التعليم 7 أكتوبر – 28 يناير 2025
- وزارة الصحة – منشورات عبر فيسبوك
- وزارة الزراعة
- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
- معهد أريج – أثر العدوان على مؤتمر المناخCOP28

سادساً: وسائل إعلام محلية ودولية

- شبكة معاً الإخبارية
- العربي الجديد
- BBC Arabic
- اليوم السابع– تقرير عن الكارثة البيئية في غزة
- Swissinfo– تقرير عن معاناة النساء في غزة
- إذاعة صوت فلسطين